المنتدى الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٥/١٠/٦م الموافق ٢٢ ذو الحجة ١٤٣٦هـ العدد ٣٦٦ السنة الثالثة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مقاربة نظرية

خرافة «الحق التاريخي» أدت إلى فقدان أجزاء كبيرة من المجتمع الإسرائيلي رُشدها!

صفحـ(٥)ـة

«نساء طالبان»: يهوديات منقبات يغطيْن كل أجسادهن ويبتعدن عن جميع أشكال الحضارة!

صفحـ(٦)ـة

وفد عسكري روسي يزور إسرائيل للتداول حول سورية

مسؤول أمني إسرائيلي رفيع سابق: ليست هناك ضرورة لتغيير سياسة إسرائيل إزاء سورية بصورة جذرية

«المشهد الإسرائيلي»: من المقرّر أن يلتقي نائب رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، اللواء يائير غولان، اليوم الثلاثاء، مع نظيره الروسي، نيقولاي بوغدانوفسكي، في مقر وزارة الدفاع الإسرائيلية في تل أبيب.

وجاء في بيان عممه الناطق العسكري الإسرائيلي، في نهاية الأسبوع الماضي، أن بوغدانوفسكي سيزور إسرائيل ضمن وفد عسكري روسي.

ويتوقع أن يبحث المسؤولان العسكريان في التنسيق بين جيشي الدولتين على ضوء الوجود العسكري الروسي في سورية، الذي تكثف مؤخرا. وبدأ الجيش الروسي بشن غارات جوية ضد أهداف للمعارضة للسورية، فيما شددت روسيا على أن الغارات استهدفت تنظيم "الدولة الإسلامية" ("داعش").

ويأتي اللقاء بين غولان وبوغدانوفسكي استمرارا لزيارة رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، غادي آيزنكوت، إلى موسكو برفقة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، قبل أسبوعين. وطلب الجانب الإسرائيلي في هذه المحادثات من القيادة الروسية تنسيق العمليات العسكرية في سورية.

وتتحسب إسرائيل من حدوث صدامات بين طيرانها الحربي والطيران الروسي في الأجواء السورية، فيما ألمح نتنياهو خلال خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، يوم الخميس الماضي، إلى أن إسرائيل ستستمر في استهداف شحنات أسلحة يتم نقلها من سورية إلى حزب الله في لبنان.

كذلك عبر مسؤولون في جهاز الأمن الإسرائيلي عن تحسب من قيام الجيش الروسي في سورية بتشويش عمل رادارات وأجهزة اتصال الجيش الإسرائيلي في هضبة الجولان المحتلة، وأشاروا إلى أن قوات روسية تواجدت في سورية، قبل تكثيف الوجود العسكري الروسي مؤخرا، درجت على التجسس على الجيش الإسرائيلي في الجولان.

من ناحية أخرى أكد اللواء احتياط يعقوب عميدرور أنه ليست هناك ضرورة لتغيير سياسة إسرائيل إزاء سورية بصورة جذرية، وقال إن إسرائيل امتنعت حتى الآن عن أن تكون جزءاً من الصراع الداخلي السوري، فالطرفان المتقاتلان في سورية يكرهان إسرائيل، وكل وحد منهما يحلم بتدميرها في مرحلة من المراحل، وليس هناك سبب كي توظف إسرائيل موارد لمصلحة طرف ضد آخر.

غارة روسية في سورية. (إب.أ)

وتابع عميدرور الذي أشغل منصب مستشار الأمن القومي لرئيس الحكومة نتنياهو، أنه يتعين على إسرائيل المحافظة على مصلحتين أساسيتين: الأولى مواصلة بذل كل الجهود لمنع انتقال سلاح كاسر للتوازن إلى حزب الله سواء كان مصدره إيران أو سورية؛ والثانية الحؤول دون بناء بنية تحتية لمهاجمة إسرائيل خاصة في هضبة الجولان أو في أماكن أخرى.

كما أنه من الممنوع برأيه أن يمس الوجود الروسي الكثيف بحرية عمل إسرائيل في المحافظة على هاتين المصلحتين. ويجب أن يكون هذا مضمون التنسيق الإسرائيلي- الروسي، وعدم التساؤل عما إذا كانت إسرائيل قادرة على الهجوم عند الضرورة بل طرح ذلك كأمر واقع.

وختم: "يجب أن تكون الخطوط الحمراء الإسرائيلية واضحة، وعلى إسرائيل ألا تخاف العمل وفقاً لها. تعرف روسيا مصالح إسرائيل، وتفهم مسؤوليتها في العمل على تحقيقها. صحيح أن هذا يعقده وجود القوات الروسية العاملة على أرض سورية، لكنه ضروري".

الحكومة الإسرائيلية: أجندة ساخنة ما بعد «هدوء الأعياد»

كتب ب. ضاهر:

انتهى أمس، الاثنين، عيد المظلة اليهودي («سوكوت») وانتهت معه فترة طويلة من الأعياد اليهودية امتدت على مدار أكثر من عشرين يوما، حصلت خلالها الحكومة الإسرائيلية على فترة من الهدوء السياسي النسبي، لكن الوضع الأمني تصاعد وتفاقم إلى درجة كبيرة، وهو ما سيكون على رأس سلم أولويات الحكومة في الفترة المقبلة.

كذلك سيكون هناك عدد من القضايا الساخنة المطروحة على طاولة الحكومة، وبينها تعيينات لمنصبي رئيس الموساد والمستشار القانوني الجديد للحكومة، إلى جانب ضرورة الحسم في قضايا فساد وتقديم لوائح اتهام ضد مسؤولين سابقين، بينهم رئيس الحكومة السابق ايهود أولمرت، والحاخام الأكبر السابق يورام ميتسيغر.

وفيما يتعلق بالموضوع الأمني، عقد رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، مداولات أمنية، عصر أول من أمس الأحد، أعلن خلالها عن خطوات ستتخذ ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية والضفة الغربية المحتلتين. وقال نتنياهو إن من بين هذه الخطوات: تسريع إجراءات هدم بيوت منفذي عمليات ضد إسرائيليين، توسيع الاعتقالات الإدارية بحق متظاهرين، زيادة عدد قوات الشرطة في القدس والجيش في الضفة، وإبعاد من وصفهم بـ«المحرضين» عن البلدة القديمة في القدس والمسجد الأقصى. واعتبر نتنياهو أنه بذلك سيعيد الأمن.

العملية السياسية

عبر الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، خلال خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، الأسبوع الماضي، عن فقدان الأمل بإمكانية استئناف العملية السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأعلن عن أن الجانب الفلسطيني لن يبقى ملتزما بالاتفاقيات طالما أن إسرائيل لا تلتزم بها. واعتبر الإسرائيليون أقوال عباس أنها تهديد بإلغاء الاتفاقيات بين الجانبين، إلا أن الرئيس الفلسطيني لم يحدد موعدا لتنفيذ ذلك.

واعتبر موقع «يديعوت أحرونوت» الالكتروني أن على إسرائيل متابعة تحركات عباس وتصريحاته «بعد أن أبدى مؤشرات على يأسه من الوضع والطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام منذ فترة طويلة».

قطاع غزة

مرّ أكثر من عام على الحرب العدوانية الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة والتي خلفت، إضافة إلى عدد القتلى الكبير، دمارا هائلا. ويعتبر محللون أنه يوجد إدراك في إسرائيل أن تسريع أعمال الإعمار في غزة سيؤدي إلى هدوء أمني لأمد طويل، لأن حركة حماس ستدرك عندها أن ثمة ما ستخسره في حال شن عدوان إسرائيلي آخر.

لكن ليس واضحا الآن ماذا يخبئ المستقبل، خاصة بعد فشل المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل وحماس، حول هدنة طويلة الأمد. رغم ذلك، فإن التقديرات في إسرائيل هي أن حماس ستواصل السعي من أجل السيطرة على التنظيمات الجهادية في القطاع، وخاصة فيما يتعلق بإطلاق صواريخ باتجاه جنوب إسرائيل بين حين وآخر.

ميزانية الدولة

يتعين على الحكومة إقرار ميزانية الدولة في الكنيست، بالقراءتين الثانية والثالثة، قبل نهاية العام الحالي، بعد إقرارها بالقراءة الأولى. لكن المشكلة التي تمنع ذلك حاليا تتمحور حول ميزانية الأمن، التي بلغت في القراءة الأولى ٥٦٫١ مليار شيكل، بينما تطالب وزارة الدفاع برفعها إلى ٦٤ مليار شيكل. ويرجح أن تتوصل وزارتا الدفاع والمالية إلى تسوية على مبلغ ٦٠ مليار شيكل.

لكن الخلاف بين الوزارتين لن ينتهي هنا، إذ يدور النقاش بين الجانبين حول ما إذا كانت ميزانية الأمن، بحجم ٦٠ مليار شيكل، ستشمل مشاريع كبيرة، مثل نقل قواعد ومقرات الجيش الإسرائيلي من وسط البلاد إلى جنوبها، وخصخصة الصناعات العسكرية ومشروع حماية المياه الإقليمية. إضافة إلى ذلك، يتعين على الحكومة أن تحسم في الفترة القريبة المقبلة في تمويل خطة الجيش المتعددة السنوات، "خطة غدعون". وتقضي هذه الخطة الخمسية بتحديد ميزانية الجيش لخمس سنوات.

تعيين مستشار قانوني للحكومة

سينشغل الجهاز القضائي الإسرائيلي في الشهور المقبلة في هوية المستشار القانوني الجديد للحكومة، خلفا للمستشار الحالي، يهودا فاينشتاين، الذي تنتهي ولايته في بداية العام المقبل.

وتعكف لجنة خاصة، برئاسة الرئيس السابق للمحكمة العليا، آشير غرونيس، على إجراء مقابلات مع تسعة مرشحين ومرشحات للمنصب.

ويتوقع أن تكون عملية تعيين المستشار القانوني الجديد مشحونة بالتوتر على الصعيد العام، على ضوء نية وزيرة العدل، أييليت شاكيد، من حزب "البيت اليهودي" اليميني المتطرف، الذي يبادر لسن قوانين معادية لديمقراطية، أن تؤثر على هوية المستشار الجديد.

ويفترض أن تنتهي "لجنة غرونيس" من عملها في نهاية الشهر المقبل وأن تقدم للحكومة أسماء ثلاثة مرشحين لاختيار واحد منهم.

تعيين رئيس للموساد

تنتهي ولاية رئيس الموساد، تامير باردو، في شهر كانون الثاني المقبل. وفي هذه الأثناء يجري الحديث عن ثلاثة مرشحين مركزيين، هم مدير عام وزارة شؤون الاستخبارات رام بن باراك، ورئيس مجلس الأمن القومي ومبعوث نتنياهو الخاص يوسي كوهين، ونائب رئيس الموساد الحالي. كذلك تم ذكر اسم قائد سلاح الجو الإسرائيلي، أمير إيشل، كمرشح محتمل.

تعويضات أميركية عن الاتفاق النووي

بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بين الدول الكبرى وإيران، سعت حكومة إسرائيل، ونتنياهو بشكل خاص، إلى محاولة إفشال إقرار هذا الاتفاق في الكونغرس الأميركي. وخلال ذلك امتنعت إسرائيل، بصورة علنية على الأقل، عن إجراء مفاوضات مع إدارة الرئيس باراك أوباما، حول تعويضات على الاتفاق، ستكون على شكل مزيد من المساعدات الأميركية الأمنية والعسكرية للجيش الإسرائيلي، وبضمن ذلك الحصول على قنابل ذكية وتمويل تطوير وسائل قتالية ودفاعية.

وبعد أن تبين أن نتنياهو فشل في مسعاه في الكونغرس، وعلى أثر ذلك جاء اعترافه بانتهاء الخلاف مع الإدارة الأميركية حول الاتفاق النووي، يتوقع أن تبدأ حكومة إسرائيل مفاوضات حول هذه التعويضات، التي من شأنها أن تزيد المساعدات الأميركية بعشرات النسب المئوية. ووفقا للتقارير الإسرائيلية، فإن مسؤولين في الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع أيضا سيجتمعون مع نظرائهم الأميركيين، في الأسابيع المقبلة من أجل التباحث في أنواع الأسلحة التي ستحصل عليها إسرائيل، وميزانيات لتمويل تطوير وشراء منظومات مضادة للصواريخ، «القبة الحديدية» و«العصا السحرية» و«حيتس».

ملفات الفساد

يتوقع أن تصدر المحكمة العليا في الفترة القريبة المقبلة قرارا بشأن قضايا فساد أدين بها رئيس الحكومة السابق ايهود أولمرت، إضافة إلى قرار بسجنه. وستحسم المحكمة العليا في استئناف أولمرت على قرار المحكمة المركزية، في «قضية هوليلاند»، وحكم عليه فيها بالسجن لست سنوات. كذلك ستنظر المحكمة العليا في الاستئناف المتعلق بقضية تالانسكي، التي أدين فيها بالحصول على رشاوى.

إلى جانب ذلك، ستنظر المحكمة العليا في الأشهر القريبة في استئنافات عدد من رؤساء البلديات الذين أدينوا بمخالفات فساد وتلقي رشاوى، وبينهم رئيس بلدية رامات غان، تسفي بار، ورئيس بلدية نتسيرت عيليت، شمعون غابسو، ورئيس بلدية بات يام، شلومي لحياني.

ويعتزم المستشار القانوني للحكومة، في الأيام المقبلة، تقديم لائحة اتهام ضد الحاخام الأكبر السابق لإسرائيل، شلومو ميتسيغر، بشبهة الحصول على أموال بطريقة غير مشروعة. كما يتوقع أن تقدم النيابة العامة، في الأسابيع القريبة، لوائح اتهام ضد الضالعين في قضية الفساد التي ارتبطت بحزب "يسرائيل بيتينو" الذي يتزعمه أفيغدور ليبرمان. وأبرز المشتبهين في القضية نائبة الوزير السابقة فاينا كيرشنباوم.

قائد جديد للشرطة

أحد أول القرارات التي ستتخذها الحكومة في الأيام المقبلة هو تعيين نائب رئيس الشاباك، روني ألشيخ، مفتشا عاما للشرطة الإسرائيلية. وفي هذا السياق أصدر نتنياهو تعليمات بتسريع التعيين على خلفية التوتر الأمني في القدس الشرقية .

(طالع تقريرا مفصلا ص ٣)

كلمة في البداية

مرة أخرى عن «الدولة» و«الأرض»!

بقلم: أنطوان شلحت

للعدد الثاني على التوالي نخصّص الصفحة الخامسة من هذا الملحق لمقاربة نظرية مطوّلة من جملة مقاربات تتداول نُخب إسرائيلية في الآونة الأخيرة من خلالها جدلاً مهمًا بشأن "الواقع القائم" في محور الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وما قد يؤول إليه في المستقبل.

في واقع الأمر، يست هذه أول مرّة نعرض فيها طروحات صاحب مقاربة هذا العدد، البروفسور زئيف شطرنهيل، المؤرخ الإسرائيلي اليساري والحاصل أيضًا على «جائزة إسرائيل»، والذي تعرّض في ٢٥ أيلول ٢٠٠٨ إلى محاولة اغتيال على خلفية الأفكار السياسية التي يتبنّاها.

فقد سبق لشطرنهيل، في سياق مقال خاص ظهر إلى جانب مقالات لآخرين غيره في كتاب بعنوان «الوضع الآن» (في إسرائيل) صدر سنة ٢٠٠٣، أن أكد أن القيادة الصهيونية التي تولت عملية إقامة «الدولة» سنة ١٩٤٨ لم تفلح في أن تتفوّق على نفسها، وفي أن تتحرّر مما أسماه «قيود نجاحها»، فتبادر إلى تأسيس مجتمع سياسي ذي أجندة ليبرالية عامة، وبذا فقد ظلت القيم القومية اليهودية من ناحية الأفضلية في مرتبة متقدمة جدًا على القيم العالمية، وخصوصًا قيم حقوق الإنسان. وبسبب انقياد تلك القيادة وراء القيم القومية اليهودية أصبحت فاقدة القدرة على اعتبار سنة ١٩٤٩ (التي وُقعت خلالها اتفاقيات الهدنة مع الدول العربية المجاورة) بمثابة نهاية ما يسميه «مرحلة الاحتلال»، أو مرحلة التوسّع الإقليمي.

بناء على ذلك، كما يضيف مؤكدًا، فإن «الحروب التي خاضتها إسرائيل حتى الآن لم تكن ناجمة عن الرفض العربي المستمر للاعتراف بشرعية الصهيونية بصفتها حركة قومية يهودية فحسب، وإنما أيضًا كانت ناجمة عن عدم توفّر القدرة والرغبة في إسرائيل في تحديد الوجهة التي يتعين المضي فيها قدمًا». ولذا، فإن «الانتصار الإسرائيلي في حرب ١٩٦٧ اعتبر استمرارًا للانتصار في حرب الاستقلال» (حرب ١٩٤٨).

بعد هذا أعاد إلى الأذهان أنه طبقًا للمفهوم الصهيوني التقليدي المُستحكم، فإن حدود الدولة الإسرائيلية هي نتاج الظروف المتغيّرة، التي تخضع بدورها إلى ميزان القوى وإلى القوة العسكرية. علاوة على ذلك فإنه في سنة ١٩٤٨ لم يتم حسم سؤال أساس كان لا بُدّ من حسمه، مرة واحدة وأخيرة، وهو: هل إقامة الدولة في جزء من «أرض إسرائيل» (فلسطين) تعني وضع حدّ نهائي لعملية احتلال البلد؟.

كذلك لم يتم الهجس بجواب عن سؤال آخر كان مطروحًا بحدّة في ذلك الوقت، وفحواه: هل ستستند إسرائيل إلى تفوّقها العسكري والتكنولوجي من أجل السعي إلى السلام، على أساس الإنجازات (العسكرية) التي تمّ تحقيقها، أم أنها ستبقى راغبة في مواصلة عملية الاحتلال أو التوسع الإقليمي، كلما سنحت الفرصة للتوصل إلى سلام؟.

ويتوصّل هذا المؤرّخ إلى استنتاجات فكرية تنطوي على أهمية، على شاكلة ما يلي:

١- أن خرافة «الحق التاريخي اليهودي في فلسطين» أفقدت وما تزال تفقد أجزاء كبيرة من المجتمع الإسرائيلي لرُشدها؛

٢- أن معسكر الوسط ـ اليسار الذي ورث العجز الفكري عن حزب «العمل» يقف الآن عاجزاً عن وضع وطرح بديل أيديولوجي للمستوطنات في المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧؛

٣- أن الاحتلال (منذ ١٩٦٧) هو أساس وأصل الحرب مع الفلسطينيين، وطالما لم يعترف المجتمع الإسرائيلي بحقوق متساوية للشعب الآخر المقيم في هذا البلد فستستمر الحرب ويغرق أكثر فأكثر في واقع كولونيالي وفي واقع أبارتهايد مكشوف وصريح أصبحا قائمين في المناطق (المحتلة) كما سيغرق في أوهام هدّامة أيضًا مثل وهم «القدس الموحدة»؛

٤- أنه بعد سنة ١٩٤٨ كان ينبغي تدشين مرحلة جديدة لـ«الدولة» يكون الدستور رمزها الأبرز والأوضح على أساس ما وعدت به «وثيقة الاستقلال»، وكان إلزاميا أن يكون هذا دستورا ديمقراطيا يقوم على أساس حقوق الإنسان ويضع مجمل المواطنين، لا جماعة إثنية أو دينية واحدة، في صلب الكينونتين السياسية والاجتماعية وفي مركزهما... إلخ.

إن شطرنهيل صهيونيّ حتى النُخاع، إنما من ذلك الطراز الذي «يؤمن» بـ«صهيونية الدولة» لا بـ«صهيونية الأرض»، والدولة في نظره تمثل الهدف، وليست الوسيلة، وذلك في مقابل صنف آخر «آمن» وما يزال بأن الصهيونية هي عبارة عن تجديد «الصلة التاريخية التي انقطعت» بين «شعب إسرائيل» و«أرض إسرائيل» في المنطقة الممتدة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن، والدولة ليست إلا وسيلة لإنجاز هذا التزاوج المتجدّد، فيما أن الأرض هي القيمة التي يجب عدم التنازل عنها بأي حال، وينبغي ألا تقف أمامها أي «خطوط خضراء».

وحتى داخل هذا الطراز من الصهاينة، الذي ينتمي شطرنهيل إليه، تجد أشخاصًا كثيرين متعاطفين مع الصنف الآخر وفكرة «أرض إسرائيل» التاريخية، ويشدّدون على «الجذور القومية» المزروعة في الضفة الغربية وليس داخل تخوم الخط الأخضر فقط. غير أنهم بموازاة ذلك يصرّون على أن المسألة التي يتعيّن مواجهتها ليست كامنة هنا، بل إنها كامنة في "حسم" الاختيار بين تجسيد "كل الحقوق التاريخية"، الذي سيكون ثمنه الحتمي استعباد أو طرد الشعب الآخر، وبين تجسيد جزء من هذه الحقوق التاريخية، بصورة تتيح إمكان إيجاد فرصة معينة لـ"حل وسط قومي".

كما تجد بين هؤلاء أناسًا يستفظعون قيام اليمين الإسرائيلي، بما في ذلك اليمين الاستيطاني، بعرض كل مؤيدي تجسيد جزء من الحقوق التاريخية من خلال تطبيق مقاربة التقسيم على أنهم من "معسكر السلام". وهم يؤكدون أنه من الناحية العملية فإن الكثيرين منهم يؤيدون التقسيم بالذات بعد أن يئسوا من إمكان إحراز السلام، وأن هؤلاء يعتقدون أن التقسيم يشكل السبيل الوحيد لإنقاذ "المشروع الصهيوني" من التلاشي.

من الواضح أن ثمة قاسمًا مشتركًا يجمع بين الصنفين، وهو التمحور من الناحية العقائدية حول «الحقوق القومية لليهود» في فلسطين، غير أن الصنف المؤمن بـ«صهيونية الأرض» مستعد لأن "يجازف" بمسألة الحفاظ على الأغلبية اليهودية، من أجل مواصلة التمسك بالأرض التي وراء "الخط الأخضر"، في حين أن الطراز المؤمن بـ"صهيونية الدولة"- ومثلما كان أيضًا لدى صدور القرار الأممي بشأن تقسيم فلسطين من جانب الأمم المتحدة (١٩٤٧)- على استعداد لأن يقسم الأرض لاعتقاده بأن ذلك من شأنه أن يحول دون اندثار "الدولة اليهودية" في وسط أغلبية عربية.

وهو، بطبيعة الحال، استعداد غير ناجم أساسًا عن قناعة أصحابه بضرورة تلبية الحقوق القومية الفلسطينية التي ما زالت تُنتهك منذ نكبة ١٩٤٨.

لقد أشرنا في أكثر من مقام في الماضي إلى أن هذا «الجدل السياسي" في المجتمع الإسرائيلي حول مستقبل المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧ الذي يرى البعض أنه مركزي، يبدو في الظاهر كما لو أنه جدل على السياسة العامة التي يتوجّب على المؤسسة السياسية أن تنتهجها إزاء القضية الفلسطينية، لكنه في الباطن جدل على "ما هي الصهيونية"، ويتسم بقدر كبير من التمحور الاستحواذي حول الذات.

وحتى لو ترتبت على هذا الجدل مواقف تجاهر هنا وهناك بتأييد "تقسيم الأرض"، أو بدعم مقاربة الدولتين، فإن أصحاب هذه المواقف، على غرار شطرنهيل، ما زال ينقصهم أمر جوهري، هو رؤية أن "دولة الصهيونية" نشأت بالخطيئة مع طرد مئات الآلاف من الفلسطينيين من وطنهم، وأنه تبقى ثمة حاجة أولا ودائمًا للتكفير عن هذه الخطيئة، عبر الاعتراف باقترافها بداية، ومن ثم تحمّل المسؤولية الأخلاقية عن حلّ يعيد الحق القومي الفلسطيني إلى أصحابه من دون المساس بحقوق الآخرين.

المشهد الإسرائيلي

الرئيس الأسبق شعبة الاستخبارات العسكرية شلومو غزيت:

إستراتيجية القيادة الإسرائيلية الحالية ستؤدي إلى تدمير إسرائيل!

قال اللواء في الاحتياط شلومو غزيت الذي أشغل في السابق منصب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية («أمان») إن الاستراتيجيا التي تنفذها القيادة الإسرائيلية الحالية ستؤدي إلى تدمير إسرائيل. ودعا إلى تبني استراتيجيا وطنية جديدة، ووضع أهداف واقعية والعمل بإصرار من أجل تحقيقها.

وكتب غزيت في سياق مقال نشره في صحيفة «هآرتس» قبل عدة أيام: لا أعرف ما إذا كانت إسرائيل قادرة على البقاء في الشروط الحالية في الشرق الأوسط والواقع الإقليمي المتغير. أنا لست يهودياً مؤمناً ولا أنتمي إلى هؤلاء الذين يشرحون بأن كل خطوة هي من عمل الرب وبإرادة منه، واعتقادهم المطلق بأن ما يفكر فيه الفرد أو يفعله لا يغير شيئاً. وكيهودي غير مؤمن أعتقد أن المسؤولية الكاملة ملقاة على عاتقي. وانطلاقاً من هذه النظرة يتعين علينا أن نحلل الواقع بصورة ثاقبة، وأن نضع أهدافاً قومية – استراتيجية، كما علينا أن نختار طريقاً والعمل بصورة عملية على تحقيقه.

وأضاف: إن مفتاح الحل للوضع القائم هو في طرح التسوية التاريخية كهدف وطني انطلاقاً من الإيمان بأنه إذا أظهرنا استعداداً للتنازل والمصالحة، فإن الجانب الثاني سيظهر استعداداً مماثلاً. في أساس التسوية التاريخية يكمن الاعتقاد بأن الطرفين- إسرائيل والفلسطينيين- يريدان الهدف عينه: «تقسيم منصف بقدر الإمكان لأرض إسرائيل بين الطرفين»، «دولتان قوميتان لشعبين». وهذا تحديداً الحل التاريخي الذي يرفضه الجانب الفلسطيني رفضاً باتاً.

لقد كان لإسرائيل نزاع جغرافي مع مصر حُل من خلال تسوية تاريخية وضعت مبادئها في محادثات كامب - ديفيد وفي اتفاق سلام. انسحبت إسرائيل من سيناء كلها وليس هناك أي مطالبة إسرائيلية تتعلق بالأراضي المصرية. وحصلت مصر على الحصة التي طالبت بها وقبلت بالمطالب الإسرائيلية المضادة. بالنسبة للمصريين، جرى التوصل إلى تسوية تاريخية. صحيح أنه ما تزال هناك سلسلة طويلة من المشكلات غير المحلولة بين إسرائيل ومصر لكنها لا تدخل ضمن نطاق الحل التاريخي.

ولقد كانت لنا مشكلة مشابهة مع مملكة الأردن التي كان مطلوباً منها أن تتنازل. وقبلت بقيام دولة أردنية ضمن حدود الضفة الشرقية فقط، وانفصلت عن الضفة الغربية وعن مصير الشعب الفلسطيني. بنظرة تاريخية من المحتمل أن هذا كان خطأً استراتيجياً كبيراً ارتكبته إسرائيل. فمع مملكة الأردن الممتدة على الضفتين، كما كان عليه الوضع حتى حزيران ١٩٦٧، ربما كان هناك إمكان لتحقيق تسوية سياسية حقيقية بروحية مطلب «دولتين لشعبين»، لكن هذا الإمكان لم يعد موجوداً، ويبدو أن علينا التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين.

وتابع غزيت قائلاً: المطلوب من الزعامة الإسرائيلية الاختيار بين إستراتيجيتين: الأولى مواصلة سياسات اليشوف والسيطرة على أرض إسرائيل الغربية كلها من البحر إلى النهر. وهذه هي الإستراتيجيا التي تنفذها القيادة الحالية، وليس مهماً بتاتاً ما تقوله إسرائيل للعالم. وهذه الإستراتيجيا ستؤدي إلى تدمير إسرائيل إلا إذا حدثت معجزة مثل تدخل إلهي مفاجئ يسمح لنا بمواصلة هذه الطريق من دون نشوء شرخ كبير بين إسرائيل والعالم.

والإستراتيجيا الثانية هي العمل فوراً من دون انتظار ومن دون مرحلة جديدة من المحادثات من أجل قيام كيانين سياسيين- قوميين، إسرائيلي وفلسطيني. ونستطيع تحقيق ذلك من خلال مسعى إسرائيلي نبادر إليه من طرف واحد. ويجب أن نفعل هذا مع معرفتنا المسبقة بأن هذا التحرك «ليس التسوية التاريخية» المقبولة من الجانب الفلسطيني.

وسيكون الهدف في هذه الحالة هو السعي إلى اتفاق مؤقت طويل الأمد، بحيث يكون واضحاً للطرفين أن هذا ليس حلاً دائماً.

ويتعين علينا أن نمضي في هذا الطريق من دون مفاوضات، ومن دون أن نضيع يوماً واحداً. إن الدرس الأكثر أهمية، من دون أن نخدع أنفسنا والعالم، هو عدم وجود أي فرصة اليوم لاتفاق بواسطة التحاور بين الطرفين.

يجب علينا أن نفرض فوراً قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. كما يجب علينا أن نبادر إلى اتخاذ خطوات لا تترك خياراً أمام الفلسطينيين. لقد قمنا بمثل هذه الخطوة عندما بادرنا إلى الانفصال عن غزة قبل عشرة أعوام. لكن هذه المرة يجب أن نتجنب الأخطاء التي ارتكبناها آنذاك.

يجب أن نحدد الخط الأخضر، خط الهدنة، بأنه خط انطلاق المفاوضات المستقبلية. صحيح أن الفلسطينيين لن يوافقوا حتى على هذا الخط لأنه يفرض القبول بكيان صهيوني- سياسي على أراض فلسطينية، لكن تحديد هذا الخط كخط لبدء النقاش سيسمح لإسرائيل بأن تعود مقبولة في العالم. وبذلك نطرح فرضية مضادة للحملة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل.

في الوقت نفسه يتعين علينا العودة إلى التشديد على رفضنا المطلق للسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين. وستتمسك إسرائيل بالتعويض عليهم في الدول التي تستضيفهم من خلال اقتراح تعويضات ملائمة تشارك فيها، وتقوم هي بالتنسيق مع ائتلاف دولي يهتم بالموضوع.

وختم غزيت: مع الأسف، لا أرى حكومة إسرائيل الحالية تتبنى هذا النهج. لكن المسألة مسألة وقت حتى نقترب من نقطة نواجه فيها الحاجة إلى اختيار مؤلم بين خراب الهيكل الثالث أو تبني سياسية واقعية، وهذه السياسة لن تكون هي التسوية التاريخية، لكن من المحتمل أن تكون خطوة يمكن أن تؤدي إلى ذلك مع مرور السنوات. وإذا فعلنا ذلك، وإذا قامت دولة فلسطينية سيادية ومستقلة، تزداد رسوخاً مع مرور السنوات، فمن المحتمل أن يتبدد الرفض الفلسطيني المطلق لاتفاق تسوية تاريخية. وبذلك يمكن أن نرى برغم كل شيء نهاية النزاع.

رئيسة الرقابة العسكرية الإسرائيلية حتى منتصف أيلول الفائت:

خلال الحرب تنزاح حرية الصحافة والتعبير إلى الزاوية!

الرقابة العسكرية أحدثت تغييرا جوهريا في توجهاتها وعملها خلال الحروب العدوانية الثلاث الأخيرة على قطاع غزة وذلك بالاستفادة من دروس ما حصل خلال العدوان على لبنان في صيف ٢٠٠٦ "حركة حماس كانت تعرف خلال الحرب العدوانية الأخيرة على قطاع غزة ومن خلال التسريبات من جلسات "المجلس الوزاري المصغر" أن إسرائيل لن تمضي في العدوان حتى النهاية ولن تدخل بشكل موسع إلى قطاع غزة"!* «من يعرف طرق عمل حزب الله يعرف، بالتأكيد، أنه لا يعمل بهذه الطريقة. فحتى لو أعلن عن الموقع الدقيق لسقوط الصاروخ، إلا أن هذا لا يؤثر في شيء على الصاروخ التالي. وبالمناسبة، ما حصل في جبهة الجنوب كان على العكس من هذا. فحينما فهمنا أن حماس تعمل بطريقة أخرى، أجرينا تغييرا في التوجه ولم نسمح بنشر مواقع سقوط القذائف»*

الضاحية الجنوبية في حرب تموز ٢٠٠٦.

كتب سليم سلامة:

أكدت رئيسة الرقابة العسكرية الإسرائيلية حتى عشية "عيد رأس السنة العبرية" الأخير (في منتصف أيلول الفائت)، سيما فاكنين ـ غيل، أن الرقابة العسكرية أحدثت تغييرا جوهريا في توجهاتها وعملها خلال الحروب العدوانية الثلاث الأخيرة على قطاع غزة: "الرصاص المصبوب" (من ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨ حتى ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩)، "عمود السحاب" (من ١٤ حتى ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٢) و"الجرف الصامد" (من ٨ تموز حتى ٢٦ آب ٢٠١٤) وذلك بالاستفادة من دروس ما حصل خلال العدوان على لبنان في صيف العام ٢٠٠٦ ("حرب لبنان الثانية").

وقالت: "لم يعد يعنينا، خلال الحرب، لا اليقين القريب ولا اليقين البعيد بشأن احتمال المسّ بأمن الدولة. فقد أصبح التفسير المعتمد لهذا الاختبار واسعا جدا، لأن الأهمّ هو تجنب إصابة أي جندي وحيال هذا تنزاح حرية الصحافة والتعبير إلى الزاوية".

و"اليقين القريب" هو اختبار/ مقياس وضعته المحكمة العليا الإسرائيلية، في قرارها الصادر في شهر تشرين الأول ١٩٥٣ في قضية صحيفة "كول هعام"، لسان الحزب الشيوعي الإسرائيلي باللغة العبرية، التي أغلقها وزير الداخلية، سوية مع صحيفة "الاتحاد" (لسان حال الحزب باللغة العربية)، في آذار من العام نفسه، بحجة خرقهما أنظمة الرقابة بنشرهما "ما قد يهدد سلامة الجمهور".

ويحدد هذا الاختبار متى يُسمح بتقييد حرية التعبير في حال تضاربها مع قيم ومصالح أخرى. ومؤدى هذا الاختبار، باختصار، أنه في حال حصول تصادم وجهاً لوجه بين حرية التعبير وأية مصلحة / قيمة مُصانة أخرى، ومنها سلامة الجمهور، تتراجع حرية التعبير (أي، يمكن تقييدها) فقط في حال وجود يقين قريب بأنها (حرية التعبير) ستؤدي إلى مسّ حقيقي وجدي بالمصلحة / القيمة المصانة الأخرى (أمن الدولة، الأمن العام، النظام العام، سلامة الجمهور وغيرها).

وقد شكل قرار الحكم هذا علامة فارقة في القضاء الإسرائيلي وفي ما يتعلق بحرية التعبير في إسرائيل، حتى ذهب بعض الحقوقيين والسياسيين إلى اعتباره "الوثيقة المؤسساتية الأولى التي تعلن أن دولة إسرائيل هي دولة غير ديمقراطية".

"قصورات وأخطاء فادحة في حرب لبنان الثانية"

وبالعودة إلى سيما فاكنين ـ غيل، فقد أوضحت أن "كل شيء بدا مختلفا بعد حرب لبنان الثانية. صحيح أن هذه العمليات (الحروب العدوانية الثلاث المذكورة على قطاع غزة ـ س. س) جرت في حيّز أصغر مما كان في لبنان، صحيح أن العدو كان مختلفا، لكن الأهم هو أنه حينما عملنا مع الجيش بصورة مشتركة وبتنسيق عميق، استطعنا تحقيق نجاح تام"!

وعن الاختلاف بين "العدوّين"، قالت فاكنين ـ غيل: "في لبنان كنا في مواجهة مع عدو ماهر وبارع يدرسك من دون أن تقدم له أية هدايا. فنحن نعرف حزب الله وقدراته التعلّمية العالية، إذ يستطيع تحديد عنصر محدد جدا في مسألة صغيرة والخلوص منه إلى استنتاجات دقيقة".

ونفت الادعاءات التي كانت صدرت في إسرائيل خلال حرب لبنان الثانية وبعدها وكأن حزب الله حدّد أهداف صواريخه ووجهتها وفقاً للتقارير حول مواقع سقوط الصواريخ في إسرائيل. وقالت: "من يعرف طرق عمل حزب الله يعرف، بالتأكيد، إنه لا يعمل بهذه الطريقة. فحتى لو أعلن عن الموقع الدقيق لسقوط الصاروخ، إلا أن هذا لا يؤثر في شيء على الصاروخ التالي. وبالمناسبة، ما حصل في جبهة الجنوب كان على العكس من هذا. فحينما فهمنا أن حماس تعمل بطريقة أخرى، أجرينا تغييرا في التوجه ولم نسمح بنشر مواقع سقوط القذائف".

وتحدثت رئيسة الرقابة العسكرية عما أسمته "انفتاحاً هائلا في التوجه الإعلامي" وقالت: "من جهتنا، كان الإحباط شديداً. لم نستطع التأثير على السياسات، إذ كان الشعور السائد في الجيش أن هذا ما ينبغي عمله. نظرت إلى ما يحدث وقلت: ليتَ الطرف الآخر يتصرف مثلنا"! وكانت تقصد ما حصل من تسريبات عديدة إبان الحرب على لبنان. وأوردت أمثلة على هذه التسريبات، ومن أبرزها: بعد نحو ساعة من منع الرقابة نشر معلومات عن عدد فرق الاحتياط التي كان الجيش يعتزم تجنيدها، وقف رئيس أركان الجيش آنذاك، الجنرال دان حالوتس، أمام الكاميرات وقدم هذه المعلومات بصورة تفصيلية دقيقة وببث حي.

وتحدثت فاكنين ـ غيل عن "قصورات وأخطاء فادحة" في إدارة الشأن الإعلامي خلال الحرب على لبنان، مما ولّد الشعور بأن "كل شي يتسرب"! وذلك على خلفية "انفتاح الجيش بصورة غير قابلة للسيطرة، ربما كسياسة معتمدة، ثقافة تنظيمية عليلة، نهج إرادي من جانب الناطق بلسان الجيش أو نتيجة لتطورات حصلت قبل ذلك بوقت طويل جدا. وكان التوجه السائد بأن من شأن هذا (الانفتاح، كما تصفه) خدمة القتال، لكن اتضح فيما بعد أنه ليس فقط لم يخدم، بل تسبب في حالات معينة بأضرار جدية".

وتعدّد سيما فاكنين ـ غيل بعض هذه القصورات والأخطاء، منها: السماح لصحافيين بمرافقة القوات المحاربة وبث التقارير من الميدان "كان بمثابة هدية للعدو"!

ومنها، أيضا: اتصال مراسل قناة تلفزيونية عربية بها (برئيسة الرقابة العسكرية) وإبلاغها بأن القناة إياها تنقل، في بث حي ومباشر، صوراً لقوات الجيش الإسرائيلي وهي تعبر الحدود.

وأضافت: "حينما أردت وقف هذا البث، قيل لي بأن الأمر يحصل بإذن الجيش"! ومثال آخر: في مؤتمر صحافي عقده ضابط رفيع جدا في الجيش الإسرائيلي لتحديث بعض الصحافيين، فوجئنا بأن مراسلي "الجزيرة" و"العربية" و"الحرة" يجلسون إلى جانب المراسلين العسكريين الإسرائيليين الذين يمكن الوثوق بهم، بينما الضابط الرفيع جدا إياه يشرح عن مواقع تواجد قوات الجيش والمواقع التي ينوي الوصول إليها في الغداة، وكأنه يقدم خطة المعركة بالضبط"! وأضافت: "كنت أسمع ما يُقال هناك وأقول في سرّي: "سيكون من المستحيل مطاردة هذه المعلومات ووقفها ومنع نشرها"!

وفي تلخيصها الحرب، قالت فاكنين ـ غيل: "رغم كل القصورات والأخطاء، لم يتم تسريب كل شيء. وقد أجرت وحدة أمن المعلومات في الجيش، في أعقاب الحرب، فحصا تبين منه أن الرقابة العسكرية نجحت، نجاحا تاما، في عشرة من بين أهداف الإخفاء والتعتيم. لكن المشكلة كانت أن الهدف الوحيد الذي لم ننجح في تحقيقه بشكل تام هو الهدف المركزي ـ منع المعلومات عن الأنشطة العملياتية".

وردا على سؤال حول ما نُشر عن أن حركة "حماس" كانت تعرف خلال الحرب العدوانية الأخيرة على قطاع غزة ("الجرف الصامد")، ومن خلال التسريبات من جلسات "المجلس الوزاري المصغر"، أن إسرائيل لن تمضي (في العدوان) حتى النهاية ولن تدخل بشكل موسع إلى قطاع غزة"، أكدت فاكنين ـ غيل هذه المعلومة مضيفة: "أعتقد أن تسريب أمور من المجلس الوزاري المصغر خلال الحرب هو أمر خطير جدا". وقالت إنها توجهت إلى المستشار القانوني للحكومة وطالبته بالتحقيق في إحدى هذه التسريبات، وهي "تسريب وثيقة أظهرت سيناريوهات الجيش لاحتلال غزة"!

الرقابة العسكرية

أقوال رئيسة الرقابة العسكرية هذه جاءت ضمن مقابلة معها، إثر إنهائها مهام منصبها هذا (في منتصف أيلول الأخير)، نشرت في ملحق "مكور ريشون" (مصدر أول) الأسبوعي لصحيفة "يسرائيل هيوم" (إسرائيل اليوم) التي يمتلكها الثري اليهودي شلدون إدلسون، المقرب جدا من رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو. كما نشرت المقابلة، أيضا، في موقع "إنرجي" على الإنترنت.

وسيما فاكنين ـ غيل هي المرأة الأولى التي تتدرج في سلم الرتب العسكرية حتى رتبة "مقدم"، امتدت خدمتها العسكرية على مدى ٣١ عاما أشغلت فيها العديد من المناصب في سلاح الجو وفي شعبة الاستخبارات العسكرية، حتى تسلمها منصب رئيسة الرقابة العسكرية قبل ١٠ سنوات، خلفاً لميري ريغف، الوزيرة الحالية عن "الليكود". وتخلف فاكنين ـ غيل في هذا المنصب المقدم أريئيلا بن أبراهام.

و"الرقابة العسكرية" هو الاسم المعروف والمتداول لوحدة "الرقابة على الصحافة والإعلام"، وهي إحدى وحدات "شعبة الاستخبارات" ("أمان")، لكنها تخضع لوزير الدفاع، مباشرة.

وتعمل الرقابة العسكرية بموجب أنظمة الطوارئ الانتدابية (من العام ١٩٤٥)، التي حددت صلاحياتها في الفصل الثامن. وتمارس "الرقابة العسكرية" الرقابة المسبقة على أية مواد مكتوبة أو مطبوعة، بما يشمل الصحف والكتب، فضلا عن مواد البث في الإذاعة والتلفزيون، تحتوي (المواد) على ما يخص أمن الدولة، سلامة الجمهور والنظام العام. وكانت قد درجت في الماضي على مراقبة/ فحص رسائل الجنود وكذلك رسائل المواطنين الإسرائيليين إلى خارج البلاد، لكنها توقفت عن ذلك.

وقالت سيما فاكنين ـ غيل، في المقابلة، إن "عالم الرقابة يشمل الحملات (الحروب)، الإعلام، الجهاز القضائي والاستخبارات". وأوضحت أن طاقم وحدة الرقابة العسكرية يضم ٣٦ مُراقِبا "وهو عدد قليل جدا"، كما قالت، لكنهم "يجلسون على أي شيء أمني يصدر من دولة إسرائيل أو في خارج البلاد له علاقة محتملة بالأمن. فنحن لا نترك شيئا، على الإطلاق تقريبا، مما حددنا أننا نريد معرفته. وقد توصلنا إلى هذا بفضل تقنيات متطورة جدا، إذ طورنا خلال العقد الأخير (من خلال شركة خاصة تعمل معنا) أربع منظومات حديثة ـ واحدة لإدارة المعلومات، وثانية لمراقبة الإذاعة والتلفزيون ومنظومتان متطورتان جدا لمراقبة الإنترنت". وأضافت: "وبفضل هذه المنظومات، فإن أية معلومة أمنية تقع ضمن تعريفنا بأنها تستوجب الرقابة تقفز أمام أعيننا، مباشرة".

وقالت فاكنين ـ غيل إن "على الرقابة أن تتغير وتلائم نفسها للعصر الراهن، ليس بالتفتيش في "الواتس أب" وإنما بواسطة نموذج جديد وضعته وقدمته لوزير الدفاع". وردا على سؤال حول هذا النموذج، قالت: "المقترح الذي قدمته يقوم على قاعدة القناعة بأن "النموذج الوقائي"، الذي تستعرض فيه الرقابة المواد مسبقا وتقرر بشأن السماح بنشرها أو منعه، ليس مناسبا تماما لدولة ديمقراطية. ففي "الديمقراطية الدفاعية" ثمة مكان للإبقاء على مواضيع مركزية فقط تحت مصطلح "المنع المسبق"، بما في ذلك الاستخبارات والعمليات، حيث لا نستطيع دفع ثمن الخطأ. أما المواضيع الأخرى التي تعالجها الرقابة ـ ٣٦ مجالا ـ فبالإمكان ومن الضروري تقليصها. يجب التخلي عن نموذج المنع الجارف ونقل المسؤولية إلى المحررين في وسائل الإعلام المختلفة، من جهة، وإلى أصحاب السر من جهة أخرى". ثم قالت: "أما في حالات الطوارئ، ولدينا الكثير منها للأسف، فتنبغي العودة إلى المنع التام والجارف. فنحن هنا في حرب وجودية، حرب على البيت، ولذا فليس من المعقول أن نخاطر في حالات الطوارئ".

الصحافيون الإسرائيليون ولا سيما من "هآرتس" يتحلون بمسؤولية كبيرة!

وأشادت رئيسة الرقابة العسكرية خلال المقابلة بالصحافيين الإسرائيليين، وخاصة الصحافيين العسكريين، وبوسائل الإعلام الإسرائيلية (العبرية) عموما، مبينة أنها كانت تحمل رأيا مختلفا تماما قبل إشغال منصبها هذا، لكن هذا الرأي «تحوّل ١٨٠ درجة».

وأوضحت أن الرأي السابق لديها كان «كما هو لدى أي رجل استخبارات يتعلم خلال سنوات طويلة أنّ الصحافيين لا يهتمون إلا برغبتهم في الانتشار وفي تحقيق السبق الصحافي من دون أنْ يكترثوا بما يحرقونه في الطريق إلى تحقيق ذلك وأنّ أمن الدولة لا يعنيهم». وأضافت: «لكنني أدركت، خلال عملي الأخير، أن هذا ليس صحيحا على الإطلاق. فقد اكتشفت أنّ الذين يبدون مسؤولية أكبر هم الصحافيون بالذات وليس القائمين على المعلومات التي يتوجب حفظها. فقد حصل أكثر من مرة أن قيمين على المعلومات السرية هم الذين سرّبوها من دون أن ينتبهوا إلى ما ينطوي عليه هذا من مس بأمن الدولة وإلى احتمال وصول هذه المعلومات إلى جهات معادية»!

واستدركت فاكنين ـ غيل لئلا يُفهم من كلامها أن الصحافيين الإسرائيليين «لا يقومون بواجبهم»، منوهة إلى أنه «في المحصلة، هنالك شعور بأن الإعلام يريد القيام بمهماته، أن يكون «السلطة الرابعة» بحق وحقيق، ولكن ليس على حساب دولة إسرائيل».

وتحدثت فاكنين ـ غيل عن «العلاقات الشخصية الوثيقة مع الصحافيين» ومدى تأثيرها على أداء الصحافيين «فلا أفاجأ من إقدام مسؤول رسمي رفيع على الحديث مع صحافي بكل راحة وصراحة، على قاعدة التفاهم بأن الأمور لن تخرج إلى العلن. وهو تفاهم محفوظ ومطبق، إجمالا».

وخصّت فاكنين ـ غيل صحيفة «هآرتس»، تحديدا، بالمديح في هذا السياق، فقالت: «إنها إحدى الصحف التي يدور بينها وبين الرقابة أكبر قدر من الحوار. فقد انتهجت هذه الصحيفة، دائما، خطا معينا نقل الرقابة إلى ما هي عليه اليوم. وقد كانت لرئيس التحرير الأسبق، حانوخ مرمري، مساهمة غير قليلة في هذا، فضلا عن الناشر، عاموس شوكن».

وأوردت فاكنين ـ غيل مثلا على عمق «الحوار والتفاهم» بين الرقابة العسكرية وصحيفة «هآرتس» فقالت: «حتى في قضية المواد التي نشرها الصحافي أوري بلاو (عن وثائق سربتها إليه عنات كام، التي كانت تعمل سكرتيرة في مكتب قائد المنطقة الجنوبية العسكرية ـ س. س.)، وقع من جانبنا خطأ في معالجة أحد التقارير ثم اكتشفناه متأخرا. وحين اتصلنا بالصحيفة، أوقفوا طباعة العدد وقاموا بتحويل جميع النسخ التي كانت تمت طباعتها حتى تلك اللحظة إلى أجهزة طحن الورق. وحتى لم يطلبوا أي تعويض (عن هذه الخسارة)»!.

باحث إسرائيلي:

الحركة السلفية الجهادية مركز جذب لشبان متطرفين من العرب في إسرائيل!

قدمت النيابة العامة الإسرائيلية، يوم الخميس الماضي – ١,١٠,٢٠١٥، لائحة اتهام إلى المحكمة المركزية في مدينة الناصرة ضد أربعة مواطنين عرب من قرية يافة الناصرة، نسبت إليهم فيها تهما تتعلق بتشكيل خلية تابعة لتنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) في إسرائيل ومحاولة تنفيذ هجمات داخل إسرائيل والاتصال مع عميل أجنبي والعضوية في تنظيم محظور.

كذلك قدمت النيابة، في اليوم نفسه وإلى المحكمة نفسها، لائحة اتهام أخرى ضد ثلاثة مواطنين عرب آخرين، اتهمتهم فيها بمخالفات تتعلق بالسلاح والتآمر على تنفيذ جريمة.

والأربعة المذكورون، وجميعهم في العشرينات من أعمارهم، وأحدهم موجود في السجن بعد إدانته بقتل سائق سيارة أجرة يهودي، متهمون بإجراء اتصال مع مواطن عربي من إسرائيل موجود في سوريا ويقاتل في صفوف تنظيم «داعش»، وبأنه شجعهم على التدرب من أجل تنفيذ هجمات في إسرائيل باسم التنظيم.

ووفقا للائحة الاتهام، فإن الأربعة جمعوا معلومات استخباراتية حول قواعد عسكرية للجيش الإسرائيلي، بالقرب من بلدة ميغدال هعيمق (المجيدل) المحاذية لقريتهم، وكذلك حول مركز للشرطة في البلدة، وأنهم خططوا لإلقاء زجاجة حارقة على سيارة دورية شرطة.

ووفقا لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، فإن المتهمين الأربعة اعترفوا أثناء التحقيق معهم بأنهم خططوا لتنفيذ عملية إطلاق نار باتجاه قاعدة عسكرية.

وحاول المتهمون الأربعة شراء بندقية أوتوماتيكية من طراز "إم- ١٦" من دون أن ينجحوا في ذلك، لكن ضُبط بحوزتهم مسدس استخدموه للتدرب على إطلاق النار. واعترف المتهمون بأنهم خططوا لإطلاق النار على مصالح تجارية في الناصرة لأنها تبيع الكحول.

وقال محامي أحد المتهمين إن لائحة الاتهام خطيرة وأن المتهمين ينفون التهم المنسوبة إليهم. كذلك قال والد أحد المتهمين إنه متأكد من براءة ابنه، لكنه أضاف أن المتهمين هم "صبية وهناك من ضللهم وأنا مقتنع بأن أحدا ما فعل ذلك عن عمد".

قبل ذلك بعشرة أيام تقريبا، في ٢٠ أيلول الفائت، قدمت النيابة العامة الإسرائيلية لائحة اتهام إلى المحكمة المركزية في مدينة حيفا ضد إيمان كنجو، ٤٤ عاما، من مدينة شفاعمرو، نسبت إليها فيها تهمة محاولة العبور من تركيا إلى سورية من أجل الانضمام إلى تنظيم "داعش".

ويشار إلى أن كنجو تُعد رسالة الدكتوراه ولديها خمسة أولاد ومتزوجة من إمام مسجد، يحمل الدكتوراه في الدراسات الإسلامية وحصل عليها من جامعة الأزهر في غزة. كذلك فإن ابنتي كنجو تدرسان موضوع الطب.

ووفقا للائحة الاتهام، فإن كنجو تواصلت من خلال موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" مع شخص قال لها إنه من "داعش"، وعبرت أمامه عن رغبتها بالانضمام إلى التنظيم. ومن أجل تحقيق غايتها، أبلغت والدها وطلبت منه مرافقتها، وقد وصلا إلى تركيا في ١٩ آب الماضي، وكانت تحمل ١١ ألف دولار لتمويل إقامتهما.

وعاد والدها إلى إسرائيل في ٢٦ آب، وبعد ذلك بيومين اعتقلت السلطات التركية كنجو لدى محاولتها عبور الحدود إلى سورية، وطردتها إلى إسرائيل، حيث تم اعتقالها من قبل الشرطة في مطار بن غوريون الدولي.

وجاء في لائحة الاتهام أن كنجو "ربطت نفسها أثناء التحقيق بأفكار داعش وبمحاولتها غير الناجحة بالدخول إلى سورية، وقالت إن هدفها كان تدريس وإلقاء محاضرات أمام عناصر داعش حول الشريعة الإسلامية".

وقال محامي كنجو إن موكلته "كانت تنوي الوصول إلى الدولة الإسلامية، وهي مؤمنة بدولة كهذه وذهبت في أعقابها. وقامت بذلك من دون علاقة بالقومية، وإنما انطلاقا من فهم الدين وفق معتقداتها. هكذا كان شعورها والتزامها"، مشيرا إلى أن "زوجها لم يكن يعرف أي شيء" عن خططها.

«جماعة أنصار الله بيت المقدس – الناصرة»

يشار هنا إلى أن القضيتين المذكورتين آنفا ليستا الوحيدتين، وإنما هناك عدة قضايا سبقتهما، وهما القضيتان الأخيرتان وحسب المرتبطتان بمحاولة مواطنين عرب من مناطق ٤٨ الانضمام إلى صفوف «داعش».

وخلال عدوان «الجرف الصامد» الإسرائيلي على قطاع غزة، في صيف العام الماضي، جرى رفع رايات سوداء، شبيهة براية تنظيم «داعش»، في مظاهرات مناهضة لهذا لعدوان.

وفي الثالث من أيلول العام ٢٠١٤ أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، عن أن تنظيم «الدولة الإسلامية» هو تنظيم محظور، وممنوع إجراء أي اتصال معه.

وبعد ذلك بأسبوع، في العاشر من أيلول ٢٠١٤، عقد رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، اجتماعا للمجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، تم تخصيصه لـ«تهديد تنظيم الدولة الإسلامية»، وشارك فيه وزراء وقادة الأجهزة الأمنية والمستشار القانوني للحكومة، وتناول تشديد إجراءات تطبيق القانون ضد مظاهر التماثل مع هذا التنظيم والبحث عن نشطاء متعاطفين مع أفكاره وإحباط محاولات لتشكيل خلايا للتنظيم.

بعد ذلك جرى طرح مشروع قانون ضد «داعش» بعد أن تزايدت، نسبيا، مظاهر التأييد لهذا التنظيم وخاصة في أعقاب اقتحامات متكررة من جانب المتطرفين اليهود للحرم القدسي الشريف، العام الماضي.

وكان الشاباك قد أصدر مذكرة، في العام ٢٠٠٨، حول تغلغل أفكار تنظيم القاعدة إلى إسرائيل، وقال الشاباك في مذكرة أخرى أصدرها في العام ٢٠١٢ إن «تعميق التماثل مع الأفكار السلفية، وخاصة السلفية الجهادية، يصعد المخاطر المحتملة على إسرائيل».

وأضاف الشاباك أنه على الرغم من أن هذه الظاهرة «ليست محل إجماع بين العرب في إسرائيل، إلا أنه ثمة تخوف من أن يرى شبان متأثرون بشخصيات دينية لديها كاريزما وتؤيد أفكار القاعدة، في أفكار السلفية الجهادية مبررا دينيا وفكريا للانتقال من النظري إلى العملي بما في ذلك تنفيذ عمليات عسكرية وممارسة الإرهاب».

وبحسب مذكرة الشاباك، وكلتا المذكرتين منشورتان على موقع الشاباك الالكتروني، فإن مركز الأفكار السلفية الجهادية موجود في مدينة الناصرة. وتأتي ملاحظة الشاباك هذه في أعقاب اعتقال إمام مسجد شهاب الدين في المدينة، الشيخ ناظم أبو سليم سكاف، الذي أسس "جماعة أنصار الله بيت المقدس - الناصرة".

ويصف الشاباك هذه الجماعة بأنها "خلية إرهابية"، واتهم قسما من أعضائها بمحاولة الوصول إلى الصومال من أجل ممارسة معتقداتهم، وبأن هذه الجماعة تقف وراء عملية قتل سائق سيارة الأجرة اليهودي المذكورة أعلاه، وبأنها نفذت اعتداءات على يهود ومسيحيين وخططت لتنفيذ عمليات وخطف مواطنين وجنود إسرائيليين، وحتى لشن هجوم ضد البابا أثناء زيارته لإسرائيل في العام ٢٠٠٩.

الحركة الإسلامية تتبرأ من «داعش»

تضمنت دورية «جيش وإستراتيجيا» الفصلية، التي صدرت في شهر أيلول الماضي عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، مقالا مطولا للباحث الإسرائيلي أريئيل كوخ، الذي يعد رسالة الدكتوراه في جامعة بار إيلان.

وكتب كوخ من ضمن أشياء أخرى أن «تيار السلفية الجهادية يعتبر متطرفا داخل معسكر الإسلام السياسي، بما في ذلك داخل إسرائيل» في إشارة إلى الجناح الشمالي للحركة الإسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح. وأردف أن «هذا المعسكر بين العرب في إسرائيل مُقرّب من الإخوان المسلمين أكثر من جماعات سلفية وتنظيمات راديكالية، رغم أن اتجاه الأسلمة، والانجذاب للفكرة السلفية الجهادية ومن خلال ذلك تأييد تنظيم الدولة الإسلامية، باتا حقيقة قائمة لديه».

ويقصد كوخ بذلك تصريحات نائب رئيس الحركة الإسلامية - الجناح الشمالي، الشيخ كمال خطيب، الذي قال في خطاب ألقاه في القدس، يوم ١٥ تشرين الأول من العام الماضي، إن «الحالة العامة التي تعيشها الأمة الآن حالة صعبة في ظل ما يجري في الوطن العربي وفي ظل ما يقوم به أعداء الشعوب من ثورات مضادة للربيع العربي، لذلك هذه الحالة المعنوية تتطلب أصحاب عزائم ليقولوا نحن هنا أمام الوكر الذي يعبث في كل الوطن العربي» .

وأضاف خطيب أنه "في وسط هذا الوكر الظالم نحن نؤكد على حقنا وعلى ثباتنا وعلى صبرنا وعلى رباطنا هنا في القدس. نعم قلت وأؤكد، القدس ليست فقط عاصمة الدولة الفلسطينية بل عاصمة الخلافة الإسلامية الراشدة القادمة إن شاء الله".

وقد أثارت هذه الأقوال حفيظة الكثيرين، وقيل إنها تعبر عن تأييد لـ"داعش"، وتعالت دعوات لتوضيح موقف الحركة الإسلامية من "داعش".

في أعقاب ذلك قال خطيب "أتفهم أن هناك سطحية عند البعض في فهم التاريخ، فكلمة الخلافة الإسلامية غير مرتبطة لا بتنظيم داعش ولا بغيره". كما صرح بأن "داعش" تنظيم إرهابي.

كذلك قال الشيخ رائد صلاح "نؤكد أننا نرفض كل سلوكيات التنظيم الذي يدعى داعش، هذا النظام الدموي الذي يعتمد على الاغتيالات، ويقوم على ظلم الأهل سواء كانوا في العراق أو في سورية أو في أي مكان".

دور الانترنت

جاء في مذكرة الشاباك من العام ٢٠١٢، أنه «ظهر في الوسط العربي مؤخرا تعاطف مع أفكار السلفية الجهادية. وبرغم أن الحديث يدور حول ظاهرة ضئيلة، إلا أنها آخذة بالاتساع وتشكل مركز جذب لشبان متطرفين».

ويتبين أن الانترنت، وخاصة موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» أكثر من غيره، يؤدي دورا مركزيا في نشر أفكار «داعش» وفي التواصل بين أفراد في إسرائيل وعناصر من التنظيم، بحسب كوخ. فهو يقول «أدّى الانترنت دورا مركزيا وكان حاضرا في كل مرحلة، بدءا بتلقي الإيحاء ومرورا بالتخطيط وحتى التنفيذ أو محاولة التنفيذ».

وأضاف كوخ أن "لمؤيدي السلفية الجهادية، 'القاعدة' أو 'الدولة الإسلامية'، في الشبكات الاجتماعية مميزات مشتركة، والراية السوداء هي إحداها. وثمة مميزات أخرى هي التعبير عن الإعجاب بزعماء بارزين في حركة الجهاد العالمي، مثل أسامة بن لادن أو أبو مصعب الزرقاوي، ونشر صور وتسجيلات دعائية، ومتابعة خطباء أو مجموعات معروفة بأنها سلفية جهادية، وكتابة بلاغات تؤيد 'الجهاد' والمجاهدين، أو تهديد 'أعداء الإسلام'".

جوهر التخوفات الإسرائيلية

أشار كوخ إلى أن تخوف الشاباك من ذهاب مواطنين عرب من إسرائيل إلى سورية، هو «من احتمال استغلالهم من قبل جهات إرهابية في هذه الجبهة، سواء كمصدر معلومات عن أهداف في البلاد أو للقيام بنشاط عسكري ضد دولة إسرائيل».

ووفقا لمذكرة الشاباك فإن الحركة السلفية الجهادية هي «مركز جذب لشبان متطرفين، إلا أنها لم تنجح في جذب جماهير».

وأضاف كوخ أنه «مثلما هناك أفراد ينجذبون إلى القوة، فإن كثيرين آخرين يرفضون الفظائع والأعمال الوحشية التي ينفذها نشطاء 'الدولة الإسلامية'. كما أن الرايات السوداء شوهدت في مدن قليلة (في إسرائيل)، بينما المظاهرات وأعمال الشغب (الاحتجاجات على العدوان الإسرائيلي العام الماضي) جرت في جميع أنحاء الدولة. ورغم أن ظهور الرايات السوداء في إسرائيل تدل على حضور مؤيدي السلفية الجهادية، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن هؤلاء سيقومون بخطوات عنيفة».

وتابع كوخ أنه «ينبغي أن نتذكر أن عملا عنيفا يبقى أساسا مرتبطا بالوسائل، أو الأصح بانعدام الوسائل المتوفرة بحوزة السلفيين المتطرفين، وبقدر أقل من ذلك هو مرتبط بإرادتهم».

توجس من تعيين نائب رئيس الشاباك والمستوطن اليميني روني ألشيخ مفتشا عاما للشرطة الإسرائيلية!

روني ألشيخ.

يأمل وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، غلعاد إردان، أن يتمكن مرشحه الجديد لمنصب المفتش العام للشرطة، روني ألشيخ، الذي يشغل حاليا منصب نائب رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)، من إنقاذ جهاز الشرطة الذي يعاني من أزمة حادة جدا، إلى درجة أن الوزير لم يجد أحدا من بين كبار ضباط الشرطة لتعيينه مفتشا عاما. وأيد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، تعيين ألشيخ مفتشا عاما، وحتى أنه بذل جهدا من أجل إقناعه بتولي هذا المنصب، خاصة وأن نتنياهو هو المسؤول الأعلى عن الشاباك، الخاضع لمكتب رئيس الحكومة مباشرة، مثله مثل جهاز الموساد.

وطرح إردان اسم ألشيخ، قبل أسبوعين، كمرشح لمنصب المفتش العام للشرطة بعد أن مني بفشل ذريع في تعيين العميد غال هيرش. فقد تبين أنه تحوم شبهات فساد حول هذا الأخير، إضافة إلى شبهات حول صفقات أسلحة «غير نظيفة». ولدى طرح اسم هيرش على اللجنة الاستشارية للتعيينات في المناصب الرفيعة، برئاسة القاضي المتقاعد يعقوب تيركل، والمعروفة باسم «لجنة تيركل»، كان رد اللجنة أن المدة للتدقيق في صلاحية التعيين ليست واضحة وقد تمتد لفترة طويلة، بينما منصب المفتش العام شاغر منذ عدة أسابيع، بعد انتهاء ولاية المفتش السابق، يوحنان دانينو. وفي هذه الأثناء، أعلنت «لجنة تيركل»، الأسبوع الماضي، عن مصادقتها على تعيين ألشيخ مفتشا عاما، ليعبر بذلك هذا التعيين مرحلة هامة.

يشار إلى أن ألشيخ كان المرشح الأوفر حظا لمنصب رئيس الشاباك بعد انتهاء ولاية رئيسه الحالي، يورام كوهين. ووفقا للتقارير الصحافية الإسرائيلية، فإن إردان اقترح على ألشيخ منصب المفتش العام للشرطة قبل أن يقترح هذا المنصب على هيرش، لكن ألشيخ رفض وفضل أن يتولى رئاسة الشاباك. وبعد ظهور إشكاليات تعيين هيرش، عاد إردان إلى ألشيخ، ومارس عليه ضغوطا كبيرة، بينها الاستعانة بعضو الكنيست يسرائيل حسون، الذي تولى في الماضي منصب نائب رئيس الشاباك وكان قائد ألشيخ، من أجل إقناع الأخير. كذلك ساهم في إقناع ألشيخ نتنياهو نفسه.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية، يوم السبت الماضي، أن نتنياهو ينوي تسريع إجراءات تعيين ألشيخ مفتشا عاما للشرطة، على ضوء الوضع الأمني المتوتر في القدس الشرقية.

ويتوقع أن تصادق الحكومة في هذه الأيام على التعيين، وأن يبدأ ألشيخ ولايته قريبا جدا، وليس بعد أسبوعين كما كان مقررا.

مستوطن ومسؤول الشاباك في الضفة

يعتمر ألشيخ القلنسوة المنسوجة، التي تميز أتباع التيار الصهيوني – الديني اليميني الاستيطاني، لكن رئيس تحرير صحيفة «معاريف»، بن كسبيت، وصفه بأنه «يميني معتدل من حيث أفكاره، التي لا تؤثر على منصبه وأدائه».

وهو متزوج وله سبعة أولاد، وسكن سنوات طويلة في مستوطنة بالقرب من مدينة رام الله في الضفة الغربية. وأحاطه المستوطنون بهالة كبيرة عندما كان مسؤول الشاباك عن الضفة الغربية. لكن هذه الهالة صارت إلى أفول في مرحلة ما، قبل بضع سنوات، عندما أخذ يتظاهر مستوطنون أمام بيته في المستوطنة، في أعقاب خطوات اتخذتها الحكومة ضد المستوطنين. وقرر على أثر ذلك الانتقال إلى بلدة تسكنها أغلبية من الصهيونية – الدينية داخل الخط الأخضر.

ومن بين دلالات تعيين ألشيخ مفتشا عاما، زيادة عدد أنصار الصهيونية – الدينية في مراكز القوة ومواقع صناعة القرار في إسرائيل.

وخلال خدمته العسكرية، تولى ألشيخ قيادة السرية الهندسية في سلاح المظليين. ومن أبرز العمليات العسكرية التي قادها كانت عملية «القانون والنظام»، سوية مع هيرش، ضد حزب الله في بلدة ميدون اللبنانية وقُتل فيها ٥٠ مقاتلا من حزب الله. كذلك قاد ألشيخ عمليات الشاباك، الذي انضم إلى صفوفه في العام ١٩٨٧ (عام انطلاق الانتفاضة الأولى)، ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية لسنوات طويلة. ويقول محللون إسرائيليون إن معظم المهام التي نفذها ألشيخ لن يكون بالإمكان الكشف عنها.

شكوك حيال تحسين حال الشرطة

طرح محللون إسرائيليون شكوكا كثيرة حول قدرة ألشيخ على تحسين حال جهاز الشرطة، الذي يعاني من أزمات تنظيمية وأخلاقية، بعد سلسلة الفضائح التي عصفت بهذا الجهاز، بدءا من فضائح الفساد وحتى الفضائح الجنسية، والتي أطاحت بستة من كبار الضباط.

ووفقا لمقال نشره الكاتب سيفي رخليفسكي في صحيفة «هآرتس»، يوم الأربعاء الماضي، فإن نتنياهو هو الذي دفع إلى تعيين ألشيخ مفتشا عاما، وأن الأخير يحظى بمودة خاصة من جانب نتنياهو. ولفت الكاتب إلى أن زوجة وأولاد ألشيخ يقولون دائما إنه «يجب أن نسيطر هنا» ويعبرون عن غضبهم من «أفراد الشرطة الذين لا يفعلون شيئا ضد العرب في شرقي القدس وأم الفحم» رغم كل ممارسات الشرطة القمعية ضد الفلسطينيين في كلا جانبي الخط الأخضر. وعندما جرى تحقيق ضد جندي متدين، اتهمت عائلة ألشيخ «النيابة العامة العسكرية التي سيطر عليها كارهو إسرائيل». وأضاف رخليفسكي أنه «مرتبط الآن بغضب العائلة هذا المفتش العام للشرطة، الذي يفترض به أن يخدم جميع المواطنين من دون تمييز في الدين والرأي والعرق».

وأضاف رخليفسكي أنه «استعرضت أمام ألشيخ مطالب رئيس الحكومة من الشرطة، واثنان منها تتلاءم مع مطالب عائلته، وهي حرب في القدس الشرقية وتطبيق القانون في المجتمع العربي في إسرائيل». ويذكر أن نتنياهو سعى لتخفيف يد أفراد الشرطة على الزناد ضد المتظاهرين في القدس الشرقية وضد المواطنين البدو في النقب.

وأشار رخليفسكي إلى أمر آخر مرتبط بكون ألشيخ ينتمي إلى معسكر اليمين الإسرائيلي، وهو محاربة الفساد السلطوي. وتساءل: «هل سيخطر على بال ألشيخ المس بمن عيّنه وبحكومة يمينية؟ هل سيفكر في الابتعاد عن أفكار عائلته ومجتمعه وحاخاميه ومفهومه الديني، والتي تأثر بها وأوضحوا له أنه يتم تعيينه من أجل تطبيق هذه الأفكار؟ هل من يؤمن بسلب الحقوق من غير المواطنين (أي الفلسطينيين) سيعمل من أجل إحداث تغيير في الشرطة التي تتجاهل المواطنين الضعفاء؟».

كذلك تساءل كسبيت حول ما يمكن أن يفعله ألشيخ في حال قررت النيابة العامة تعميق التحقيقات في قضية بيوت رئيس الحكومة، وأنه يتعين التحقيق مع نتنياهو نفسه.

وأشار كسبيت إلى أنه من أجل إقناع ألشيخ بالموافقة على تولي منصب المفتش العام، ربما يكون نتنياهو قد وعده بأن يتم تعيينه رئيسا للشاباك بعد ذلك. فهذا الأمر ممكن في حال تمديد ولاية رئيس الشاباك الحالي لسنتين واستقالة ألشيخ كمفتش عام قبل نهاية ولايته. «وفي هذه الحالة سيحصل نتنياهو على ما يريده: مفتش عام في الجيب». وأضاف كسبيت أن «ألشيخ سينتظر تنفيذ الوعد السلطوي بالحصول على رئاسة الشاباك، وما سينشأ هنا عمليا هو مفتش عام تكون مصلحته ببقاء رئيس الحكومة في منصبه».

ورد إردان على هذا السيناريو بالقول إنه لن يوافق على ولاية جزئية لمنصب المفتش العام، وإنه يريد من ألشيخ، الذي وضع وأدار الخطة المتعددة السنوات للشاباك أن يفعل الأمر نفسه في الشرطة، ويطور وسائل عملها، بدءا من عمل المباحث وجمع المعلومات الاستخباراتية وحتى الوسائل التكنولوجية وحرب السايبر في الفضاء الافتراضي.

يصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار » قريباً

بطاقة ملكية

تاريخ من النهب والصَون والاستيلاء في المكتبة الوطنية الاسرائيلية

ترجمة: علاء حليحل

إعـداد: برهوم جرايسي

موجز اقتصادي

بنك إسرائيل يخفض توقعات النمو للعام الجاري

أقدم بنك إسرائيل المركزي في تقريره الدوري الشهري على تخفيض توقعاتـــه للنمو الاقتصادي للعام الجـــاري ٢٠١٥، من ٣٪ حســـب التوقعات الســـابقة، إلى ٦ر٢٪ حاليا، وهي النسبة التـــي توقعتها وزارة المالية الإســـرائيلية أيضـــا. كما خفض البنك توقعاته للنمو في العام المقبل ٢٠١٦ من ٧ر٣٪ حســـب التوقعات الســـابقة، إلى ٣ر٣٪ حاليا. وجاء هذا التخفيض على ضوء معدلات النمـــو المنخفضة كليا في الربعين الأول والثاني من العام الجاري، والتوقعات بأن ينخفض النمو إلى نسبة ٥ر٢٪.

ويتوقع البنك أن يســـجل التضخم المالي فـــي العام الجاري انخفاضا بنســـبة ٦ر٠٪، بدلا من ارتفاع التضخم بنســـبة ٦ر١٪ حســـب توقعات مطلع العام الجـــاري، وهذا أيضا نابع من وتيرة التضخم "الســـلبية" في العامين الأخيرين. وبسبب المعطيات الاقتصاديـــة الحاليـــة، فقد ابقـــى البنك على نســـبة الفائدة البنكية المتدنية ١ر٠٪ لهذا الشهر أيضا.

وكانت وزارة المالية قد خفضت في الشهر الماضي توقعاتها للنمـــو الاقتصادي للعـــام الجاري من ١ر٣٪، حســـب التوقعات الســـابقة، إلى ٦ر٢٪ حسب التوقعات الجديدة، في حين تتوقع الوزارة أن يكون النمـــو في العام المقبل ٢٠١٦ في حدود ١ر٣٪، بدلا من نســـبة ٣ر٣٪ حسب توقعات ســـابقة. وقالت الوزارة إن تقديـــرات النمو للعام المقبل قد تتغير إلى الأحســـن، في حال ثبتت مؤشرات اقتصادية مستقبلية ايجابية.

وقال تقرير الوزارة إن تقديراتها للنمو تعتمد على مساهمة قطـــاع الغاز، الذي بدأ يؤثر على نســـب النمو ابتداء من النصف الثاني من العام الماضي ٢٠١٤.

كما أشـــار التقرير إلى أن تعديـــل توقعات النمو لن ينعكس على سوق العمل، فالبطالة ستستمر بنسب منخفضة، في حدود ١ر٥٪ في العامين الجاري والمقبل، وهذه تعد حســـب تعريفات ســـوق العمل النســـبة الأدنى التي من الممكن أن تهبط اليها البطالة، إذ أنها تشـــمل عاطلين عن عمـــل مؤقتين، في مرحلة انتقالية من عمل إلى آخر، ونســـبة جدية من عاطلين آخرين عن العمـــل، هم ممن باتوا أقرب إلى جيل التقاعد، ويصعب عليهم ايجاد مكان عمل يستوعبهم.

المواطنون لم يلمسوا أثر تخفيض ضريبة المشتريات

أكدت سلســـلة مـــن التقاريـــر الاقتصادية الإســـرائيلية أن تخفيض ضريبة المشـــتريات من ١٨٪ إلى ١٧٪ ابتداء من مطلع الشهر الجاري تشرين الأول، لم يلمسه المواطنون في الأسواق، إذ أن شـــبكات التسوق والمحال التجارية ترى صعوبة في اجراء تعديل على كم هائل جدا من المنتوجات المعروضة بنسبة ١٪، خاصة في السلع الصغيرة، ولهذا برأي المحللين والمراقبين فإن تخفيض الضريبة سيعود بالأساس إلى جيوب أصحاب شبكات التسوق.

كذلك هناك من بادر إلى رفع أسعار السلع بنسبة ١٪ في نفس يوم تخفيض ضريبة المشـــتريات، كما جرى في السجائر، كي لا تكون شـــركات الانتاج والتســـويق مضطرة لتخفيض الأسعار. وفي أســـعار الوقود كان الفارق بسيطا، إذ كان من المفروض أن يرتفع سعر لتر البنزين بأربعة قروش (أغورات)، إلا أن تخفيض الضريبة بستة قروش، ساهم في المحصلة بتخفيض لتر البنزين بقرشـــين. كما ســـيلمس المواطنون الفرق البسيط في الفواتير، مثل تكاليف الماء والكهرباء والهواتف وغيرها.

وكان رئيـــس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير ماليته موشـــيه كحلـــون أعلنـــا، فـــي الشـــهر الماضي، عـــن تخفيـــض ضريبة المشـــتريات ابتداء من مطلع الشـــهر الجاري، بعد مرور عامين وثلاثـــة أشـــهر على رفعها إلـــى ١٨٪، كما أعلنـــا عن تخفيض ضريبة الشـــركات من ٥ر٢٦٪ إلى ٢٥٪، ابتـــداء من مطلع العام المقبـــل ٢٠١٦، وبعد عاميـــن على رفعها الأخيـــر، رغم أن هذه الضريبة الأخيرة كانت حتى نهاية سنوات التسعين من القرن الماضي في حدود ٣٤٪.

وحســـب تقديرات وزارة المالية، فإن هذا التخفيض سيقلص مداخيل خزينة الدولة من الضرائب بنحو ٥ر٦ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٦٥ر١ مليار دولار بسعر الصرف في هذه الأيام.

نتنياهو يسعى مجددا لإقامة كازينو في إيلات

أكـــد مكتب رئيس الوزراء بنيامـــين نتنياهو أن الأخير توجه فعـــلا لوزير الســـياحة فـــي حكومتـــه ياريف ليفيـــن، ولوزير المواصلات يســـرائيل كاتس، طالبا منهمـــا أن يفحصا مجددا امكانيـــة اقامة كازينو في إيـــلات، وكان نتنياهو قد أقدم على محاولة كهـــذه إلا أنه واجه عقبات كثيرة مـــن عدة جهات، من بينها المتدينون المتزمتون، وجهات اقتصادية أخرى، وحسب المصادر الإسرائيلية فإن عقبات الماضي ما تزال قائمة في وجه محاولة كهذه.

وتســـعى إسرائيل إلى انعاش السياحة في مدينة إيلات على خليج العقبة، المحاصرة بين منطقتين ســـياحيتين، أقل منها تكلفـــة، هما طابا المصرية التي تواجـــه تراجعا بفعل الأوضاع الأمنية في صحراء سيناء، ومدينة العقبة الأردنية ومنطقتها، التي من المتوقع ان تشـــهد تطورا سياحيا كبيرا في السنوات القادمة.

وترى أوســـاط في إســـرائيل، أن فتح كازينو قد يشـــجع أيضا الســـياحة الداخليـــة نحو إيـــلات، وفي الماضي حـــاول مجلس المراهنات، التابع لاتحـــاد المجالس البلدية والقروية، أن يكون هـــو صاحب كازينو كهـــذا بمواصفات ملائمـــة، إلا أن كل هذه المشاريع اصطدمت بسلسلة من الاعتراضات.

ويرفض المتدينون المتزمتـــون (الحريديم) فتح كازينو في إســـرائيل رغم محـــاولات كثيرة، ويطالـــب المتدينون أن تبقى المراهنات تحت إشراف ومراقبة المؤسسة الرسمية.

وفي كل مرّة يطرح فيها نتنياهو مســـألة اقامة كازينو، تتجه الأنظار إلى صديقه الشخصي الثري العالمي الأميركي اليهودي العنصري شلدون إدلسون، صاحب أكبر شبكة كازينوهات قمار في العالم.

الإحصاء المركزي: ٤١٪ من اليهود يقيمون في منطقة تل أبيب الكبرى!

يضاف إلى هذه النسبة ١١٪ من اليهود يعيشون في مدينة القدس بشطريها *نسبة الفلسطينيين في إسرائيل حاليا هي ذاتها في العام ١٩٤٨ *نسبة النساء من بين إجمالي السكان أعلى من الرجال بفعل الفارق في معدل الأعمار

تل ابيب: استقطاب ديمغرافي رغم السياسات الحكومية المعتادة.

دلّ تفصيـــل جديـــد لتقريـــر مكتب الاحصـــاء المركزي الإســـرائيلي حول التوزيع الجغرافي للســـكان ومعدل الأعمار، علـــى التركيز الكبير لليهود في بقعة جغرافية تُعد صغيرة نســـبيا في وســـط البلاد، وعلى أن مناطق معينة بقيـــت ذات أقلية يهودية. فقد تبين أن نحو ٤١٪ من الســـكان اليهود كانوا حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٤، يســـكنون في مدن كبـــرى وبلدات تقع من مدينة نتانيا، شمالي منطقة تل أبيب الكبرى، وحتى مدينة رحوفوت، جنوبي منطقة تل أبيـــب، ببعد ٥٦ كيلومترا. كما تدل المعطيـــات الجديدة على أن نســـبة الفلسطينيين في إســـرائيل، من دون فلســـطينيي القدس وسوريي الجولان، هي ذات النسبة التي كانت في العام ١٩٤٨، ٩ر١٧٪.

وكان مكتب الاحصاء المركزي الإســـرائيلي قد أعلن في منتصف الشـــهر الماضي، أيلول، بمناســـبة رأس السنة العبرية، أن عدد سكان إسرائيل حاليا، هو ٤١٢ر٨ مليون نســـمة، إلا أن من بين هؤلاء حوالي ٣٠٠ ألف من فلسطينيي القدس المحتلة، وسوريي مرتفعات الجولان السوري المحتل، الذين تضمهم إســـرائيل لإحصائياتها بفعل قانوني الضـــم الاحتلاليين، وبذلك يكون عدد ســـكان إسرائيل، من دون هاتين المنطقتين المحتلتين، ١٢ر٨ مليون نسمة. وبلغت نسبة فلسطينيي ٤٨ من اجمالي السكان ٩ر١٧٪.

وقـــال التقرير إن عدد الســـكان ارتفع بنســـبة ٩ر١٪، كما هي النســـبة في العاميـــن الأخيرين، بينما كانت نســـبة التكاثر في الســـنوات الخمس التي ســـبقت في حـــدود ٨ر١٪، ويعود هذا الارتفاع الطفيـــف إلى ارتفاع معدلات الولادة لـــدى المتدينيـــن اليهود من التيـــار الديني الصهيونـــي، والتيار المتزمت "الحريديم".

وبلغ عدد فلسطينيي ٤٨ حوالي ٤٥٥ر١ مليون نسمة، وهم يشكلون ٩ر١٧٪، وهذه نسبة مجمّدة في السنوات الثلاث الأخيرة، وكما يبدو بفعل ارتفاع في ولادات اليهـــود المتدينين، وتراجعها بين العرب، اضافة إلى ارتفاع طفيف فـــي الهجرة إلى إســـرائيل، بفعل الأزمـــات الاقتصادية في عـــدد من الدول المتطورة.

ويبلغ عدد سكان القدس المحتلة أكثر من ٣١٥ ألف نسمة، ولكن من بينهم أكثر من ٣٢ ألفا من حاملي الجنســـية الإسرائيلية وجواز سفرها. وغالبيتهم مـــن المدينـــة المحتلة منـــذ العـــام ١٩٦٧ وطلبـــوا وحصلوا على الجنســـية الإسرائيلية، والباقي هم من فلسطينيي ٤٨، بعضهم ضمن قرية بيت صفافا شـــطر ٤٨، التي باتت جزءا من القدس، والباقي جـــاؤوا إلى المدينة في اطار الهجرة الداخلية.

ويسكن في مرتفعات الجولان السورية المحتلة، ما يزيد عن ٢٢ ألف نسمة، ولكن أكثر بقليل من ألفين منهم قبلوا بالجنسية الإسرائيلية، بينما ترفضها الأغلبية الساحقة من السوريين.

ونرى في تقرير مكتب الإحصاء، أن نســـبة الفلسطينيين في إسرائيل فور الإعـــلان عن قيامها كانت مماثلة لما هي عليه اليـــوم- ٩ر١٧٩٪، وكانت هذه النســـبة قد ارتفعت أكثر حتى نهاية ســـنوات الثمانين من القرن الماضي، إلا أن موجات الهجرة الضخمة التي اســـتمرت منذ العام ١٩٨٩ وحتى سنوات الالفين الأولى، أدت إلى تراجع نســـبة فلســـطينيي ٤٨ إلـــى ما دون ١٦٪، ثم استقرت النســـبة لعامين، وعادت لترتفع ابتداء من العام ٢٠٠٦، ولكنها كما ذكر استقرت في السنوات الثلاث الأخيرة عند النسبة الحالية.

ويقـــول التقرير إنه حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٤، كان ما يقارب ٤١٪ من اليهود يســـكنون بين مدينة نتانيا، شمالي منطقة تل أبيب الكبرى، وحتى مدينة رحوفوت، جنوبي منطقة تل أبيب، بمعنى ٥ر٢ مليون نسمة، في حين أن ١١٪ من اليهود يســـكنون في شـــطري مدينة القـــدس، والمدن والبلدات الواقعـــة غربي مدينـــة القدس، ومعهم المســـتوطنون في أطـــراف الضفة الغربية الملاصقة لتلك المنطقة، وبذا يكون أكثر من ٦٧٪ من اليهود، حوالي ١ر٤ مليون نسمة، يسكنون ويستوطنون في بقعة جغرافية يمتد طولها على ٧٠ كيلومترا، وبعرض يمتد ما بين ٢٠ كيلومترا وحتى ٦٠ كيلومترا.

وهذا يُعد من ناحية إســـرائيل تركيزا ســـكانيا، يؤكد فشـــل مشروع نشر اليهود في كافة أرجاء البلاد، وخاصة الشـــمال (الجليـــل)، وأيضا في صحراء النقـــب كالمنطقة المركزية المأهولة في منطقـــة الجنوب، التي تمتد حتى مدينة ايلات على خليج العقبة. ويقول مكتب الإحصاء إن نســـبة اليهود في شـــمال البلاد، من مدينة الناصرة وحتى الحدود مع لبنان، باســـتثناء منطقة حيفـــا علـــى البحر المتوســـط، بالكاد تتجـــاوز ٤٣٪ من اجمالي ســـكان تلك المنطقة، بينما تصل نســـبة اليهود في منطقة حيفا، حتى مدينة ام الفحم شرقا حوالي ٦٩٪. في حين أن نسبة اليهود في منطقة الوسط ٦ر٨٧٪، وهي المنطقة التي تشـــمل منطقـــة المثلث العربية، الملاصقـــة للضفة الغربية، بينما نسبة اليهود في منطقة تل أبيب وحدها، ٢ر٩٣٪.

الأعمار والجنسان

ويظهر من التقرير أن نســـبة النســـاء من بين إجمالي السكان حتى نهاية العام ٢٠١٤، ما يقارب ٥ر٥٠٪ مقابل ٥ر٤٩٪ من الرجال، إلا أن هذا الفارق ناجم عن ارتفاع معدلات الحياة لدى النســـاء مقابل الرجال، فحتى عمر ٢٩ عاما كما يظهـــر من الجدول، هناك تقدم لعدد الأطفال والشـــبان الذكور، ويتســـاوى العدد بين الجنســـين عند عمر ٣٤ عاما، ومن هناك يبدأ الفارق لصالح النساء، فمـــن عمر ٧٠ عاما وما فوق، فإن نســـبة النســـاء تتجاوز ٥٤٪ مـــن أبناء هذه الشريحة العمرية.

كما يشـــير التقرير إلى الارتفاع المستمر في معدل عمر السكان، بمعنى جمع أعمار كل السكان وتقسيمها على عددهم، فعند اليهود قفز المعدل مـــن ٧ر٢٤ عام فـــي العام ١٩٧٠ إلى ٦ر٣١ عام في نهايـــة العام ٢٠١٤، وهذا يعود إلى عامليـــن: تراجع معدل الولادات، والارتفـــاع في معدلات الحياة، فإسرائيل من بين أكثر ١٠ دول في العالم من حيث معدلات الحياة، ٨٤ عاما للنســـاء و٨١ عاما للرجال، وعند اليهود المعدل يزيد بقليل، بسبب تراجعه عند العرب، الذين هم أيضا يشـــهدون ارتفاعـــا في معدل العمر من ٨ر١٣ عـــام في العام ١٩٧٠ إلى ما يقارب ٢٣ عاما في نهاية العام ٢٠١٤، وهذا بعد دمج كل شـــرائح العرب، الذين يتعامل معهم تقرير المكتب الإســـرائيلي كمجموعات دينية.

٥٠٪ من الثروة في إسرائيل بيد ١٠٪ من السكان!

بقلم: سامي بيرتس

"ثروة" ٤٢٠ ألف عائلة في إســـرائيل تكفيها لمعيشـــة ثلاثة أشـــهر فقط* ٢٣٪ مـــن الثراء بيد ١٪ من الســـكان و٢٧٪ من الثراء بيد ٩٪ *معدل "ثراء" ١١٪ من العائلات حوالي ٢٦٠ دولارا للعائلة بينما معدل ثروة العائلة الواحدة لدى ١٪ من العائلات الأكثر ثراء ١٢ مليون دولار

هناك احتمال معقول بأنه بعد خمس أو عشر سنوات سننظر للسنوات الأخيرة ونعتبرها واحدة من الفترات التي اتسعت فيها الفجوات الاجتماعية الأكبر في المجتمع الإسرائيلي.

ويوجد لهذا ســـبب واحد ووحيد: الارتفاع الحاد في أســـعار البيوت بنحو ٨٠٪ خلال ســـبع سنوات. فمن نجح في شراء بيت قبل الارتفاع الحاد في الأسعار، قفز بثروته عمن لم يشتر بيتا في نفس الفترة.

وهذه عمليا ثروة على الورق، فانهيار أسعار البيوت قد يقلص الفجوات، ولكن مرحليا فإن الوضع القائم يســـاهم في بلورة الشـــعور بالثراء لدى من اشـــترى بيتا، بينما من لم يشـــتروا بيوتا فإن أحلامهم قد تبددت. فمن خلال ثروة ذاتية صغيرة، وقرض اسكاني ضخم جدا، نجح مشترو البيوت في أن يضاعفوا ثروتهم ولربما أكثر.

قبل ١٠٣ سنوات طوّر خبير الاحصائيات الإيطالي كاردو جيني مقياسا لفحص اللامســـاواة في المداخيل بين الناس، ومنذ ذلـــك الحين يرتكز العالم على هذا المقياس، الذي يطلق عليه اســـم واضعه، كمقيـــاس لفحص حجم الفجوات في المداخيـــل بين الأغنيـــاء والفقراء. ويفحص المقياس الفـــوارق بين الناس على أساس المداخيل، وهو يشكل مؤشرا جيدا ليجيب على كيفية تقاسم المداخيل قبل وبعد دفع الضرائب.

ولكن في هـــذا المقياس هناك نقص كبير، فهو يتجاهـــل الثراء الذي تراكم بأيـــدي الناس، من دون علاقة بالمداخيل، مثل الورثـــة، والهدايا، أو مداخيل لم يتم ابلاغ ســـلطات الضرائب عنها، وهذا من شأنه أن يعرض أحيانا صورة وضع ليســـت دقيقة عن الفجوات الاجتماعية الحقيقية في المجتمع، وتكون بالتالي الاستنتاجات ليست صحيحة. فمثلا إذا تقاضى شخصان نفس مستوى الراتب، ولكن يوجد لأحدهما بيت حصل عليه بالوراثة، فإن مقياس جيني يضعهما في نفس خانة تدريج المداخيل، التي يقسمها إلى عشر مراتب.

البيت هو المُلك الأغلى في ملف اســـتثمارات غالبيتنا، وأيضا بند الاستهلاك الأعلى من بين مصاريفنا. وإذا أردنا أن نجري حقيقة حساب الفجوات الاجتماعية بيـــن الجمهور فعلينا أن نأخذ بالحســـبان ليس فقط المدخول، الذي من شـــأنه أن يكـــون مؤقتا ومتغيرا، وإنما أيضا ملكية العقـــارات والممتلكات. ويتضح أن هنـــاك من أجرى بالفعل هذا الفحص، وهو "معهـــد الاصلاحات البنيوية". فقد أقـــام هذا المعهد المحامي شـــراغا بيران، أحد أثرياء إســـرائيل. وبيران هو أحد أصحاب الأسهم الأكبر في "مجموعة ألون"، التي تملك شبكة التسويق "ميغا"، التي تواجه حاليا صعوبات مالية قاسية. واثنان من الباحثين في المعهد، ماؤور ميلغروم وغلعاد بار لفيف، فحصا اللامســـاواة في ملكية العقارات في إسرائيل، من خلال استطلاع مكتب الإحصاء المركزي عن العام ٢٠١٣.

والأخبار السيئة من هذا الاســـتطلاع أن الفجوات الاجتماعية في مسألة الثراء في إســـرائيل أكبر بكثير من الفجوات في الممتلكات. أما الأخبار الجيدة، فهي أنه بخلاف مقياس جيني، الذي بموجبه إســـرائيل هي أكثر دولة تشـــهد حالة "لامســـاواة"، فإن إسرائيل على مستوى الفجوة في الثراء، تحل في وسط قائمة الدول المتطورة. وتفســـير هذا هو أن إســـرائيل دولة شـــابة نسبيا، ليس فيها تقليد أجيـــال متعددة لنقل الورثة، كما هي الحال مثلا في دول شـــمال أوروبا، التي فيها فجوات المداخيل أقل.

وبموجـــب هذا البحث، فإن ١٠٪ من الســـكان في إســـرائيل يمتلكون ٥٠٪ من إجمالي الثراء في إســـرائيل، مقابل سيطرتهم على ٢٧٪ من اجمالي المداخيل، فـــي حين أن ١٪ يمتلكون ٢٣٪ من الثراء العام. وبموجب هذا البحث، فإن معدل الثراء للعائلة في إســـرائيل هو مليونا شـــيكل (قرابة ٥١٣ ألـــف دولار)، مقابل معدل ٢ر١٠٢ مليون شيكل (٦٢ر٢ مليون دولار) لدى ١٠٪ من السكان. ولدى ١٪ من الســـكان يبلغ ثراء العائلة الواحدة معدل ٨ر٤٦ مليون شيكل (١٢ مليون دولار). وبموجب قائمة أكبر ٥٠٠ ثري في إســـرائيل، التي تعدها ســـنويا صحيفة "ذي ماركـــر" الاقتصادية، فإن ٥٠٠ عائلة في إســـرائيل (من أصل ٤٧ر٢ مليون عائلة) تملك ٧ر٧٪ من إجمالي الثراء في إسرائيل.

أما في المراتب الاقتصادية- الاجتماعية الدنيا فيتبين من البحث، أن ١١٪ من العائلات في إســـرائيل لديها ثراء أقل من ألف شـــيكل (٢٦٠ دولارا). كما أن ٥٪ من العائلات مدانة أكثر من قيمـــة أملاكها، وكما يبدو من بينهم بعض حيتان المال السابقين. كذلك نرى أن ١٧٪ من العائلات في إسرائيل، أي ٤٢٠ ألف عائلة، تعيش في حالة فقر من حيث الممتلكات، وأن قيمة أملاكها لا تكفي لمعيشـــة ثلاثة أشهر، بموجب الحد الأدنى لسلة الاستهلاك الشهرية.

كذلك هنـــاك احصائية هامة تربط بين الملكية وبين المداخيل والاســـتقرار في العمل، فضمان العمل يسمح باقتناء ممتلكات في كل مستويات المداخيل، لأن تدفق المداخيل ثابت ومســـتقر، وهذا ينعكس في النسبة العالية لأصحاب البيوت، وللاســـتثمارات في الســـنوات الأخيرة بين العاملين فـــي القطاع العام والبنوك، الأمر الذي يشـــير إلى أن الفوارق في مســـتوى ضمان العمل هي جانب هام في اتساع الفجوات.

ولا تكشـــف الاحصائيـــات معلومات مثيـــرة للفزع في المجتمع الإســـرائيلي، فالفجوات الاجتماعية هنا هي مســـألة معروفة، وكذا بالنســـبة لاتســـاعها في العقود الثلاثة الأخيرة، ولكنها تعرض مســـائل هامة منها هل لدولة إسرائيل شـــأن بتقليص الفجـــوات؟، وإذا كان الجواب ايجابيا بأي شـــكل؟. وظاهريا، فإن الحكومة تقر من حين إلى آخـــر اجراءات تدعم تقليص الفجوات في المداخيل، مثل رفع الحد الأدنى من الأجور، وتطبيق "ضريبة الدخل الســـلبية"، وتحســـين شـــروط رواتب العاملين ضمن شركات القوى العاملة، ودمج قطاعات فقيرة، مثل المتدينين المتزمتين (الحريديم) والعرب في الاقتصاد، وسن قانون تقاعد عام ورسمي.

وبالإمـــكان الادعاء أنه من حيـــن إلى آخر فإن الدولة تفعل شـــيئا، مثل قرار بنك إسرائيل المركزي تقييد رواتب المدراء العاملين في القطاع المالي. ولكن من الصعب الادعاء أن لهذه الحكومة وســـابقاتها سياســـة منتظمة لتقليص الفجـــوات الاجتماعية. وعمليـــا لا توجد أيضا أهداف لتقليـــص الفجوات في مســـتوى المداخيل، فيكفي ارتفاع أســـعار البيوت كـــي يقضي على كل هذه الإجراءات.

وهـــذا يطرح الســـؤال: إذا أرادات الحكومة تقليص الفجـــوات فماذا عليها أن تفعل، وأي جوانب عليها أن تعالج؟ هل بالمداخيل أم بالثراء؟ فظاهريا في سوق تنافسي ليس على الحكومة أن تنشغل في مسألة توزيع الثراء والمداخيل، وإنما أن تفسح المجال أمام الأســـواق، ولليد المجهولة أن تفعل فعلها. ولكننا خبرنا منذ وقت طويل أن اقتصاد السوق لا يقوم بهذه المهمة، وفي أحيان كثيرة فإن من يخرّب الهدف هي الحكومة بحد ذاتها، فمثلا أسعار البيوت عندنا متأثرة من سيطرة الدولة الكاملة على الأراضي، وعلى أساس هذا فإن الفجوة الحاصلة بين من يملكون بيوتا وبين من لا يملكون تقع على عاتق الحكومة.

والحلـــول التي يعرضها "معهـــد الإصلاحات البنيوية"، هي معالجة مســـألة الأملاك من الأســـفل إلى الأعلـــى، بمعنى منح حقوق ملكية للســـكان في أحياء الضائقة والمدن والبلدات البعيدة عن المركز. وقانون المســـاكن الشعبية ينص علـــى هذا، ولكن منذ أن نشـــأ جيل جديد هناك نقص فـــي البيوت. وهذا الجيل الذي يتكبد ارتفاع أســـعار البيوت يجب أن يجد عرض الســـكن الملائم له أيضا في البلدات البعيدة.

(عن صحيفة "ذي ماركر")

مقاربة نظرية

خرافة «الحق التاريخي» أدت إلى فقدان أجزاء كبيرة من المجتمع الإسرائيلي رُشدها!

كي يصبح معسكر الوسط ـ اليسار صاحب فرصة لقيادة المجتمع عليه أن يبني ذاته حول قرار واضح وصريح لا لبس فيه مفاده أنه ليست لإسرائيل أية مطالب على مناطق في ما وراء «الخط الأخضر»

بقلم: زئيف شطرنهيل (*)

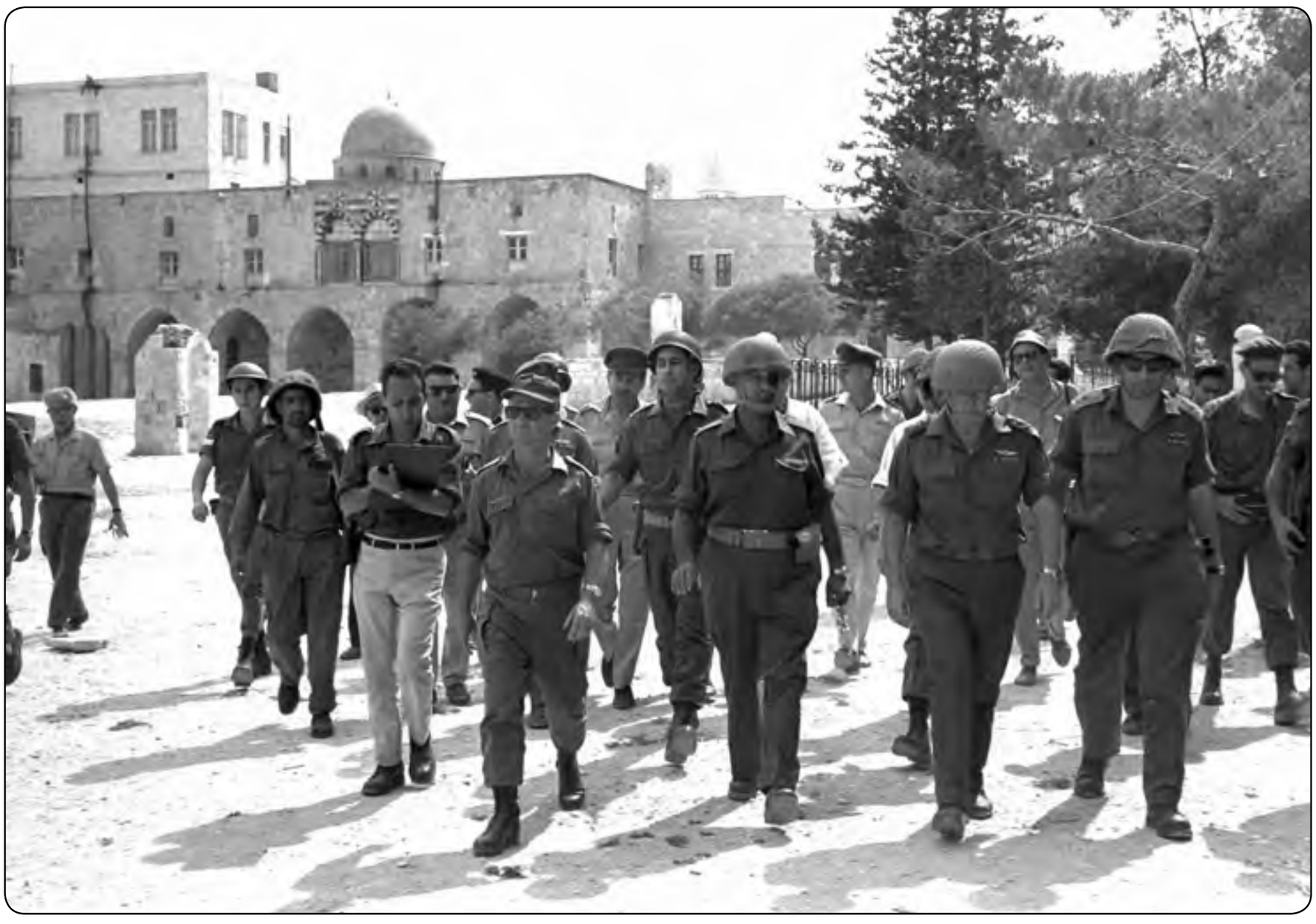

١٩٦٧: احتلال القدس.

عشية انتهاء الحرب في سيناء في حزيران ١٩٦٧، ومع اقترابنا من قناة السويس، سألت ضابطا (إسرائيليا) كبيرا في الاحتياط، أصبح لاحقاً أحد قادة اليسار الصهيوني الراديكالي، عما يحدث في الضفة (الغربية) فأجابني قائلاً: «إننا ننهي حرب التحرير» (في إشارة إلى حرب ١٩٤٨- المترجم). كان هذا هو الرأي السائد في إسرائيل آنذاك، وهو الرأي الذي لا يزال يشكل، حتى يومنا هذا، القاعدة الشرعية للاحتلال والاستيطان.

إن احتلال البلاد وتوطينها كانا هدف الحركة الصهيونية، بحسب تعريفها الأصليّ. وكان ذلك بمنزلة حاجة ملحة أو أمر الساعة: كانت الصهيونية ضرورة، نتيجة حتمية لأزمة الليبرالية ولتنامي القومية الراديكالية في أوروبا. فقد نضجت في أوروبا الغربية خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر هجمة شاملة ضد موروث التنوير، ضد التعريف السياسي والقانوني للأمة، ضد مكانة الفرد السيادية وضد حقوق الإنسان. ونظرا إلى أن مصير اليهود، منذ الثورة الفرنسية، كان مرهونا بمصير القيم الليبرالية، فقد أدرك أوائل الصهيونيين أنه إذا ما تطورت في فرنسا أزمة تعرّض ديمقراطية حقوق الإنسان للخطر وتضع علامة سؤال حولها، فلن يحمل المستقبل بشائر خير لليهود، لا في شرق أوروبا ولا في غربها.

قبل ذلك، ومنذ منتصف القرن الثامن عشر، تطور مفهومان اثنان للقومية: الأول، مفهوم التنوير كما ورد في «الموسوعة» الفرنسية والذي عرّف الأمة بأنها مجموع الأفراد الخاضعين لسلطة واحدة ويعيشون ضمن حدود الدولة الواحدة، بينما رأى المفهوم الثاني أن الأمة هي جسم عضويّ، نتاج للتاريخ، العلاقة بينه وبين بني البشر كأفراد هي أشبه بالعلاقة بين الشجرة وأغصانها والأوراق التي عليها: الورقة موجودة بفضل الشجرة، ولذا فللشجرة أسبقية على الورقة، وهي أسبقية قيميّة.

منذ الثورة الفرنسية، كان المفهوم الأول، الليبرالي، للقومية عاملاً مُحرّرا أنقذ الفرد من براثن التاريخ، الثقافة والإطار الإثني. وكان مصير اليهود منوطاً بقدرة هذا المفهوم على البقاء والترسخ في الغرب، بل على التغلغل إلى وسط أوروبا وشرقها أيضا (برغم الهجوم الذي تعرض له) بما يُرسي في هذه المناطق المبادئ والمعايير الغربية.

لكن مفهوم الأمة كمجموع المواطنين تعرض إلى التراجع والتآكل خلال القرن التاسع عشر. وفي السنوات الأخيرة من ذلك القرن، قدمت «قضية درايفوس» للصهيونيين دليلا على عمق الأزمة، وعلى الحاجة إلى استخلاص الاستنتاجات العملية فوراً. أما في شرق أوروبا ووسطها، فقد تعزّز مفهوم القومية كجسم حيّ، ذي مزايا وهوية فريدة، إثنية، تاريخية، دينية، ثم عرقيّة أيضا، لاحقا. وهنا، كانت النزعة القومية بمثابة القوة التي تستهدف تحرير القومية من سلطة الأغراب، لكن ليس ضمان استقلالية الفرد وسيادته، ولا أسبقيته القيمية على الجماعة.

إن هذا التوجه، الذي فرض على كل جيل واجب الدفاع المستميت عن إرثه الثقافي المتميز، وتحصينه بسور شاهق ومنع أي تخالط بينه وبين أسس ثقافات أخرى، انتشر في الغرب أيضا، في نهاية المطاف. فسرعان ما تبين أن دمقرطة الحياة السياسية، والزيادة الدراماتيكية في تعلم وتثقف الناس الذين لم يكن آباؤهم وأمهاتهم يعرفون القراءة والكتابة، إلى جانب تحسن ظروف الحياة ـ كل ذلك لا يخدم الليبرالية ولا الاشتراكية، وإنما القومية الراديكالية. وأدى التعليم الإلزامي في المدارس الابتدائية والصحافة المنتشرة جماهيريا إلى تكريس الانغلاق الثقافي، بدلا من ترسيخ القيم الإنسانية.

لماذا توجّه هرتسل إلى الصهيونية؟

فهم (ثيودور) هرتسل هذه التطورات بوصفها ظاهرة عالمية، فتوجّه إلى الصهيونية: الهجرة المكثفة من أوروبا الشرقية، بلاد المجازر، إلى ما وراء المحيط لم يكن في وسعها سوى توفير حل جزئي ومؤقت. أما الحل الحقيقي فتمثل في تجميع اليهود وانتظامهم في دولة قومية، كتلك التي تطلعت إليها شعوب أوروبا الشرقية والوسطى كلها، والتي كانت لا تزال تحت حكم امبراطوريات متعددة القوميات. ومن خلال دراسة بيئتهم، أدرك أوائل الصهيونيين أن الدولة القومية وحدها هي القادرة على ضمان الوجود والأمن لليهود.

تميزت الحركة القومية اليهودية، منذ بدء نشاطها، بالسمات الأساسية المميزة لمنطقة نشوئها، في وسط أوروبا وشرقها: هوية قومية قَبَلية تبلورت من خلال التاريخ، الثقافة، الدين واللغة. هوية لا يعرّف الفرد فيها نفسه، بل إنّ التاريخ هو الذي يعرّفه. لم تكن لمصطلح «مواطَنة»، الذي تشبثت به النزعة القومية في الغرب، أية دلالة في غاليسيا، أوكرانيا أو روسيا البيضاء. وهكذا الحال بالنسبة لليهود، أيضا: استطاع الصهيونيون التوقف عن تأدية الفرائض والانقطاع عن الدين بمعنى الإيمان الميتافيزيقي، لكنهم لم يستطيعوا قطع العلاقة التاريخية والتنصل من الهوية التاريخية، اللتين كان الدين مركزهما.

في الحياة الخاصة، استطاع الصهيونيون خرق جميع الفرائض والوصايا الدينية، لكن ليس في الحياة العامة ـ كانت تل أبيب الصغيرة مدينة يهودية، مغلقة في أيام السبت، وحرصت مطابخ العمال الهستدروتية في مختلف مناطق البلاد على إعداد وتقديم الطعام الحلال («كَشير»)، بالرغم من كون غالبية زبائنها من العلمانيين الخالصين. وقد جلَد بيرل كتسنلسون (أحد زعماء التيّار العماليّ- المترجم) مرشدي الشبيبة العاملة بالسياط لأنهم تجرأوا على تنظيم معسكر صيفي في «التاسع من آب» (وهو يوم صيام وحداد في ذكرى خراب الهيكلين الأول والثاني، بحسب المعتقد الديني اليهودي ـ المترجم).

ورغم أن الجميع كان يعلم، بفضل التجربة الشخصية، أن السبب الحقيقي وراء احتلال البلاد والاستيطان فيها يعود إلى الواقع المأساوي الذي نشأ وبدأ يتطور في أوروبا الشرقية مع نهاية القرن التاسع عشر، إلا أن الحاجة الوجودية استدعت توفير غطاء أيديولوجي. ولهذا، أسبغت على احتلال البلاد شرعية تاريخية. لم يكن المتدينون هم الذين أوجدوا وطوروا أيديولوجية العودة إلى أرض الآباء، بل القوميون العلمانيون الذين ـ كما في جميع الحركات القومية الراديكالية ـ وفّر لهم الدين (من دون مضامينه الميتافيزيقية) الصمغ الاجتماعي الضروري ولم يكن أكثر من وسيلة حيوية لتوحيد الأمة. فالتاريخ كان سابقاً على الحسم العقلاني، وكان العامل الذي بلور الهوية الجماعية.

من حيث التمسك بالهوية اليهودية، لم يكن ثمة فرق بين حركة العمل، بجميع تياراتها وفصائلها، وبين البرجوازية الصغيرة الصهيونية العامة أو بينها وبين اليمين التنقيحي. لم تكن البلاد في أوساط «إيتسل» («المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل» التي أسسها وقادها زئيف جابوتنسكي، زعيم «الحركة التنقيحية»ـ المترجم) أكثر قدسية مما كانت عليه في أوساط المجموعات الشبابية في «البلماح» («السرايا الصاعقة»، القوة العسكرية المجنَّدة في منظمة «الهاغناه» ـ المترجم). وقد أدرك بعض الواقعيين المتزنين، أمثال دافيد بن غوريون وزئيف جابوتنسكي، جيداً، أنهم ينمّون خرافة الملكية التاريخية والاستمرارية التاريخية كما صاغتهما التوراة، إدراكاً منهم بأن تحريك الناس وتجنيدهم بقوة الخرافة أسهل بكثير من تحريكهم وتجنيدهم بواسطة المنطق العقلاني.

كانت خرافة الحق التاريخي ـ شكلت التوراة، في رأي أ. د. غوردون (أهارون دافيد غوردون، والزعيم الفعلي لحزب «العامل الشاب»/ «هبوعيل هتسعير ـ المترجم) صكّ الملكية على البلاد ـ ضرورية لإنشاء جيش الطلائعيين الصهيوني: إنشاء كيبوتس بجوار معيان حارود (هي عين جالوت، في المنطقة الفاصلة بين جنين، بيسان والناصرة، في المنطقة الشمالية من فلسطين ـ المترجم)، ذلك الاختراع المدهش والمُبجَّل في العالم كله، كان يشكل استمرارا حتميا مباشرا لغدعون ومقاتليه (غدعون بن يوآش هو القاضي الخامس في سِفر القضاة، الذي خلّص بني إسرائيل من قوم مَديَن والعماليق ـ المترجم). وفي العالم اليهودي، عامة، كان الشبان المنظمون في حركات الشبيبة الطلائعية حاملي هذه الخرافة ومروجيها. بهؤلاء فقط اهتم بن غوريون خلال وجوده في بولندا في العام ١٩٣٩ تحضيرا لجولة الانتخابات الشهيرة للمؤتمر الصهيوني الثامن عشر، والذي أصبحت «مباي» في نهايته القوة المسيطرة في المنظمة الصهيونية العالمية. فملايين اليهود الذين لم يكونوا مرشحين للهجرة لم يحظوا بأي اهتمام من جانبه، إطلاقا. وهذا ما حدث، أيضا، بعد الهولوكوست: زعيم الدولة المنتظرة لم يرَ من معسكرات اللاجئين سوى الشبان المرشحين لأن يكونوا طليعيين.

الصهيونية لم تكن ثورة اجتماعية

الحقيقة البسيطة هي أن اليهود كانوا في حاجة إلى دولة كما لم يكن أي شعب آخر في حاجة إليها في القرن العشرين. وحتى حنه آرندت (المنظّرة السياسية والباحثة اليهودية من أصل ألماني ـ المترجم)، التي ابتعدت عن إسرائيل تماما بعد الفترة التي قضتها ضمن الحركة الصهيونية، كتبت أن حقوق الإنسان التي لا تُترجَم إلى حقوق قومية ولا تقوم الدولة على صيانتها هي عديمة القيمة، تماما، ووجود إسرائيل هو البرهان على هذا. هذا صحيح تماما: حقوق الإنسان، ذلك الابتكار المجرد والرائع الذي أوجده عصر التنوير، كانت بحاجة إلى مرساة سياسية. وعليه، فقد شكلت الصهيونية ثورة سياسية وثقافية، لكن ليست اجتماعية. فقد أرست حركة العمل، بما فيها «هشومير هتسعير» («الحارس الشاب»، منظمة شبابية يهودية ـ المترجم)، الأسس الاقتصادية والعسكرية للحرب ضد العرب ولتحقيق الاستقلال، لكنها لم تكن تحمل، خارج الكيبوتس، أية بشرى حقيقية للتغيير الاجتماعي. كان همّ القيادة السياسية في الييشوف منصباً على الهدف الأسمى المتمثل في إقامة الدولة اليهودية. كان ذلك بمثابة مشروع عظيم استوجب وحدة طبقية وتوزيع العمل بين العمال والطبقة الوسطى، من خلال ارتضاء الاقتصاد الرأسمالي. ولذلك، وبالرغم من الكلام الكثير عن الاشتراكية، التي كانت خرافة تجنيدية أخرى، لم يُعمَل سوى القليل جدا لتحقيق المساواة في الييشوف.

كان الكيبوتس يثير افتتان الجميع وإعجابهم واستطاع، حتى نهاية السبعينيات (من القرن العشرين)، إغناء النخب الثقافية، السياسية والعسكرية، وقدم للييشوف وللدولة الفتية مساهمة عظيمة، لكنه لم يمثّل نموذجا حقيقيا للتقليد في المدينة، بل مثّل موقعا متقدما لجيش احتلال البلاد. نجحت الصهيونية في احتلال البلاد وتوطينها، وسط استغلال تام للضعف العربي وعجز الفلسطينيين عن تنظيم مقاومة فعالة. وكان للهولوكوست أن حوّل المشروع الصهيوني إلى مشروع عالمي، إلى دين مُستحَق للشعب اليهودي.

في هذا السياق دارت حرب الاستقلال (حرب ١٩٤٨- المترجم). وما اتضح في نهايتها هو مدى كون الييشوف أسير نجاحه: فمع إنشاء الدولة، كان أداؤها استمرارا مباشرا للحقبة السابقة وليس نقطة تحول وبدء مرحلة جديدة. وكان هذا هو ضعف إسرائيل الأكبر، وهو أيضاً أحد مصادر أمراضنا حتى هذا اليوم. والحق أن جماعة عموم «المواطنين»، التي شملت، بالضرورة، العرب الذين بقوا ضمن حدود الدولة، كانت أكثر دونية، بما لا يُقاس، من الجماعة القومية والدينية اليهودية. لم يكن لوثيقة الاستقلال أية قيمة أو شرعية، لا قانونية ولا أخلاقية. كانت مجرد وثيقة علاقات عامة، ليس أكثر، موجَّهَة إلى الرأي العام في الدول التي كانت قد صوتت في الأمم المتحدة، قبل ذلك ببضعة أشهر فقط، تأييداً لإقامة دولتين في أرض إسرائيل. والطريقة الديمقراطية الإسرائيلية لم تمنع مؤسسي الدولة من إبقاء العرب تحت سيطرة الحكم العسكري وسلب حقوقهم الإنسانية، حتى العام ١٩٦٦. لم تكن لذلك أية حاجة أمنية، بل كان ثمة حاجة نفسية فقط: تعليم العرب وإفهامهم من هم أسياد البلاد من جهة، والإبقاء على حالة الطوارئ المستمرة منذ فترة الييشوف من جهة أخرى.

لم يفهم الجزء الأكبر من الإسرائيليين، وثمة من لم يكن معنيا بأن يفهم، ضرورة وضع حد نهائي للحالة الانتقالية المؤقتة: ما كان صحيحا وعادلا وضروريا قبل العام ١٩٤٩ لم يعد كذلك بعد الحرب. احتلال البلاد كان ضروريا. الاعتقاد بأنه كلما قل عدد العرب في الدولة اليهودية أصبح الوضع أفضل كان مفهوماً في سياق الحرب الوجودية التي دارت آنذاك، لكن بعد الانتصار وفتح الأبواب أمام الهجرة الجماعية، كان ينبغي تدشين مرحلة جديدة يكون الدستور رمزها الأبرز والأوضح، على أساس ما وعدت به وثيقة الاستقلال. وكان إلزاميا أن يكون هذا دستورا ديمقراطيا، يقوم على أساس حقوق الإنسان ويضع مجمل المواطنين، لا جماعة إثنية أو دينية واحدة، في صلب الكينونتين السياسية والاجتماعية ومركزهما.

كان لمثل هذا الدستور أن يدلّ على أنه مع تحوّل اليهود إلى مواطنين في دولتهم، إلى جانب أشخاص غير يهود، بدأ فصل جديد، مختلف تماما، في التاريخ اليهودي.

ومن المفهوم ضمنا أن الدستور كان سيلغي أنظمة الطوارئ، وسيحدّد توزيع السلطات وأنماط الرقابة على السلطة التنفيذية، بما يضع قيودا على حرية عملها ـ وهي أمور لم يكن أي أمل في أن يقبل بها بن غوريون ويوافق عليها. لكن فوق هذا كله، كان من شأن الدستور أن يرسم حدود البلاد كما تحددت في نهاية الحرب. فليست لدولة إسرائيل، حتى اليوم، حدود ثابتة ولا دستور، لأن هذا ما أراده المؤسسون: جميع الخيارات بقيت متاحة، بما فيها تلك التي نشأت في حزيران ١٩٦٧.

لماذا يُعتبر احتلال الضفة الغربية في ١٩٦٧ وتوطينها غير شرعيين؟

وكما الييشوف، كذلك الدولة أيضا نجحت في احتلال مناطق وتوطينها، وبناء اقتصاد والحرص على تنميته وتطويره، وإنشاء جيش وشن حروب. في حرب الأيام الستة (حرب حزيران ١٩٦٧- المترجم)، سقطت في أيدينا قرى في مناطق لم تكن سهلة المنال قبل ذلك بأقل من عشرين عاما. ولأن شيئا لم يكن نهائيا، لم يكن لدى النخبة الحاكمة في حركة العمل أي سبب لعدم الاستمرار في الطريق التي حققت نجاحا باهرا حتى ذلك الحين. كيف نظرت إلى «الخط الأخضر»: ألم يكن، في المحصلة، سوى صورة عرَضية للوضع الذي تشكل مع انتهاء القتال في ١٩٤٩؟ فلو كان ثمة بضعة آلاف أخرى من أعضاء الحركات الشبابية الطلائعية قد نجحوا في مغادرة بولندا قبل اندلاع الحرب العالمية، ولو توفرت كتيبتا «بلماح» إضافيتان، لكان مصير الخليل وجنين، رام الله ونابلس، كمصير الرملة واللد، يافا وطبريا.

لماذا كان احتلال الجليل وتوطينه شرعيين، بينما احتلال الضفة الغربية وتوطينها ليسا شرعيين؟ لماذا كان طرد الفلاحين من مرج بن عامر/ سهل زرعين («عميق يزراعيل»)، الذين أقيم على أراضيهم التي كانوا يفلحونها كيبوتسا «مرحافيا» و«مزراع»، أمرا مقبولا وجديرا، بينما ينبغي إبقاء غور الأردن وظهر الجبل في أيدي العرب؟ في الثمانينيات، سمعتُ يعقوب حزان، زعيم «هشومير هتسعير»، يشكو أولئك الذين يجرؤون على المقارنة بين حقوق شعب عمره ٣٠ عاما ـ الفلسطينيون ـ وحقوق شعب عمره ٣٠٠٠ عام. و«الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة» كانت بقيادة يتسحاق طبنكين وحركة «الكيبوتس الموحَّد» («هكيبوتس همئوحاد»)، سوية مع نتان ألترمان وشموئيل يوسف عجنون («شاي عجنون»). وقد سمعتُ موشيه دايان يعلن، في مؤتمر ضباط المدرعات، أن الدبابات المرابطة على نهر الأردن سوف تتقدم إلى الأمام فقط ولن تقفل إلى الوراء أبداً.

لقد مرّت، منذ ذلك الوقت، نحو ٥٠ عاما ووصلت الحركة القومية اليهودية إلى طريق مسدود. كذلك فإن جناح الوسط ـ اليسار، الذي ورث العجز الفكري عن حزب «العمل»، يقف الآن عاجزاً عن وضع وطرح بديل أيديولوجي للمستوطنات في المناطق المحتلة. فمَن من بين أعضاء الكنيست من «المعسكر الصهيوني» (عن «يش عتيد (يوجد مستقبل)»، لا حديث إطلاقا) سيكون مستعدا للتوقيع على تصريح يقول بأن ما كان شرعيا حتى حرب الاستقلال، لأنه كان ضروريا، لم يعد كذلك بعد الانتصار، ولذا فإن المستوطنات ليست غير قانونية فحسب، بل غير شرعية وغير أخلاقية أيضا، ولا تصمد في أي امتحان قيميّ لأن لا حاجة لها، بتاتا، وليست فيها أية منفعة لمستقبل الشعب اليهودي؟.

ومَن بين هؤلاء سيكون مستعدا للعمل، بشكل حقيقي، من أجل تفكيك هذه القنبلة الموقوتة القاتلة؟ مَن منهم سيكون مستعدا لتبني الموقف الليبرالي القاضي بأن حقوق الشعب اليهودي التاريخية على أرض إسرائيل ليست أجدر بالتفضيل على حقوق الإنسان للفلسطينيين، ولذا من الضروري تقسيم البلاد بصورة منصفة؟

ومَن سيأخذ على عاتقه الإعلان أن دولة اليهود لا تستند إلى التوراة وإنما إلى حق بني البشر الطبيعي في أن يكونوا أسياد أنفسهم وأن هذا الحق هو حق أمميّ كونيّ، ولذا فهو يسري على الفلسطينيين أيضا؟

حقا، لقد حان الوقت للاعتراف بأن مفتاح المستقبل ليس في التاريخ، وبأن ما كان في طور سيناء («جبل موسى» أو «جبل سيناء»، حيث كلّم الرب موسى وأنزل عليه التوراة، وفقا للديانات السماوية الثلاث ـ المترجم) قد يُملي قواعد سلوكية على قبيلة، لكن ليس على مجتمع ليبرالي، منفتح، يقدّس حقوق الإنسان.

إن الحكمة وحدها فقط هي القادرة على رسم الطريق. والحكمة تأمرنا بالاعتراف بأن مشروع احتلال البلاد بلغ نهايته في العام ١٩٤٨ وبأن تقسيم البلاد، كما تم التوصل إليه في نهاية حرب الاستقلال، هو التقسيم النهائي. وعلى هذا الأساس فقط يمكننا صوغ المستقبل. ومَن لا يقرّ بأن الصهيونية كانت مشروعا لتحرير الشعب لا تحرير أحجار مقدسة، وعملا سياسيا عقلانيا وليست هبّة مسيانية، فهو يحكم على إسرائيل بالتآكل والضمور، إن لم يكن بالزوال. وكي يصبح معسكر الوسط ـ اليسار صاحب فرصة لقيادة المجتمع، عليه أن يبني ذاته حول قرار واضح وصريح لا لبس فيه مفاده أنه ليست لإسرائيل أية مطالب على مناطق في ما وراء «الخط الأخضر».

إن هذا الفهم يستلزم، بالطبع، تناظراً وتبادلية من الجانب الفلسطيني: «الخط الأخضر» هو الحد النهائي، وعليه فلن تبقى ثمة مستوطنة في الضفة الغربية ولن تكون، أيضا، أية عودة فلسطينية إلى داخل حدود دولة إسرائيل. من الممكن إجراء بعض التعديلات الحدودية، وهي مسألة خاضعة للمفاوضات حول السلام وتبادل الأراضي، لكنها ليست المبدأ المقرر.

الاحتلال هو أساس وأصل الحرب مع الفلسطينيين، وطالما لم يعترف المجتمع الإسرائيلي بحقوق متساوية للشعب الآخر المقيم في هذه البلاد، فستستمر الحرب وتغرق، أكثر فأكثر، في واقع كولونيالي وفي أبارتهايد مكشوف وصريح، أصبحا واقعين قائمين في المناطق، كما في أوهام هدّامة أيضا، مثل وهم «القدس الموحدة».

إن الصهيونية الكلاسيكية وضعت لنفسها هدف إقامة بيت قومي للشعب اليهودي. وقد ثبت، في الفترة ما بين حرب الاستقلال وحرب الأيام الستة، أن بالإمكان تحقيق أهداف الصهيونية كلها في داخل حدود «الخط الأخضر».

لقد غرقت إسرائيل ما بعد ١٩٦٧ في الاحتلال، لأنها لم تُحسن التخلص من أنشوطة الماضي الخانقة: العودة إلى أرض الملوك والقضاة والأنبياء أفقدت أجزاء كبيرة من المجتمع الإسرائيلي رُشدها. شهوة الأراضي في الجولان فعلت فعلها في أوساط الحركات الاستيطانية. أما النجاح فكان بمثابة حجر رحى ثقيل جدا لا يمكن حمله. وعليه، فإن السؤال الوحيد المهم اليوم هو: هل ما زال المجتمع الإسرائيلي يمتلك القدرة على أن يبني نفسه من جديد وأن يضع حدّاً للحرب مع الفلسطينيين بقواه الذاتية؟.

(*) أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس. ترجمة خاصة. المصدر: ملحق صحيفة «هآرتس».

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية تتجاهل بصورة متعمدة قضية العنصرية في المدارس اليهودية!

تجري وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، الأسبوع الحالي، استجوابا ضد معلمة يهودية من مدينة حيفا، في أعقاب شكوى قدمتها إحدى طالباتها بأن المعلمة قالت إن "جنود الجيش الإسرائيلي هم قتلة". لكن المشكلة، على ما يبدو، لا تكمن في الاستجواب، وإنما في الهجوم على المعلمة بواسطة مواقع التواصل الاجتماعي ونشر اسمها وصورتها وتفاصيل شخصية أخرى.

ويرى خبراء في موضوع التربية أن ما حدث لهذه المعلمة، وما حدث في قضية المعلم آدم فيرتي، من بلدة طبعون، قبل عامين، الذي فُصل من وظيفته بعد أن اشتكت طالبته من أنه يعبر عن "آراء يسارية" في الدروس، من شأنهما أن يجعلا المعلمين يمارسون رقابة ذاتية على أنفسهم وعدم التعبير عن آراء سياسية، خاصة إذا كانت خارج نطاق الإجماع الإسرائيلي.

وذكر تقرير نشرته صحيفة "هآرتس"، يوم الجمعة الماضي، أن أحد المواضيع الأكثر اشتعالا، والتي تنطوي معالجتها على خطورة، هو موضوع عنصرية تلاميذ المدارس، وخاصة ضد العرب. لكن هذه العنصرية في المدارس اليهودية، وخاصة في جهاز التعليم الديني، موجهة أيضاً ضد مجموعات مختلفة بين اليهود.

وبين استطلاع، أجراه "مركز التكنولوجيا التربوية"، أن الكثير من المعلمين يشكون من نقص في التأهيل والأدوات المطلوبة للتعامل مع ظاهرة العنصرية بين التلاميذ. ولأن هذه الظاهرة ليست جديدة، فإن الحديث يدور عن فشل متواصل من جانب المسؤولين في الوزارة. وشمل الاستطلاع حوالي ٢٠٠ معلم، شاركوا في دورة استكمال نظمها "مركز التكنولوجيا التربوية" في العام الدراسي الماضي وتم تخصيصها للمواجهة التربوية للعنصرية.

واستعرض البروفسور نمرود ألوني نتائج الاستطلاع خلال يوم دراسي عقد في "كلية الكيبوتسات" لتأهيل المعلمين، في تل أبيب، قبل أسبوعين، لكن نتائجه نُشرت لأول مرة في نهاية الأسبوع الماضي. وحذر ألوني من أنه ينبغي التعامل بحذر مع نتائج الاستطلاع، بسبب العدد القليل للمستطلعين، وبالأساس لأن نسبة عالية من المشاركين في دورة الاستكمال والاستطلاع هم معلمون يرفضون تجاهل ظاهرة العنصرية في المدارس، والتي وصفوها بـ"الغول الذي بداخلنا".

وقال ثلث المعلمين الذين شاركوا في الاستطلاع إنه ليس بحوزتهم طرق متنوعة تمكنهم من مواجهة مظاهر العنصرية في غرف الدراسة، بينما ذكر ٤٠٪ أنه يوجد نقص في مواد التدريس الملائمة. وعندما سئلوا عن مواد تدريس في موضوع "مجموعات اجتماعية مصنفة بأفكار سلبية" قال ٤٣٪ إن الصعوبة في مواجهة مظاهر العنصرية أكبر.

وذكر ٤٨٪ أنهم يمتنعون عن المبادرة إلى مناقشة قضايا العنصرية خلال الدروس، بينما قال ٣٥٪ إنهم يشعرون بـ"عجز" حيال مظاهر العنصرية في صفوفهم. وقال ٢٠٪ إنهم يشعرون بمثل هذا العجز في أوقات متقاربة، بينما قال ٩٪ إن هذا الأمر يحدث في معظم الدروس، وقال ٧١٪ إنهم يشهدون مظاهر العنصرية في الصفوف "بين حين وآخر".

والجدير بالذكر أن عدد المعلمين الذين يشاركون في دورات استكمال في مواضيع مثل دفع الحياة المشتركة بين اليهود والعرب وتشجيع الديمقراطية ومحاربة العنصرية لم يتجاوز ١٢٠٠ معلم، وهناك منظمات صغيرة تمرر دورات كهذه، لكن الصحيفة أكدت على أن إجمالي عدد المشاركين في دورات كهذه لا يتجاوز ١٪ من المعلمين في إسرائيل.

وقالت المسؤولة عن دورة الاستكمال، مريم درموني، إنه "توجد لدينا مشكلة في تجنيد معلمين لدورات الاستكمال. فما هو عدد المعلمين الذين لديهم شعور بأنهم يحملون رسالة من أجل مواجهة أكثر الأمور إثارة للجدل ويخوضون مواجهات مع التلاميذ؟ وكل واحد من المعلمين الذين شاركوا في الدورة هو إنسان شجاع ومتميز جدا".

الوزارة تمارس غسيل دماغ

رغم أن وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية تشجع المعلمين على المشاركة في دورات الاستكمال، لكن تعاملها مع دورات من هذا النوع يتراوح ما بين التوجس منها والمعارض لها. وأكد البروفسور ألوني أنه "منذ سنوات طويلة تجري في جهاز التعليم عملية غسيل دماغ منهجية، هدفها تعزيز مركزية اليهود. وهذه العملية تركز على صخرة وجودنا وجرفنا الصامد وجذور ثقافتنا، وكل الباقي لا أهمية له. والهدف هو تحصين موقف واضح ومستقر وواضح بصورة لا لبس فيها بين مواطني إسرائيل، بأن شعب إسرائيل هو الشعب المختار، وأن أرض إسرائيل مُنحت لنا كأرض موعودة، وأن توراة إسرائيل مقدسة، وأن الله واحد وهو لنا فقط ويعمل لمصلحتنا. ومن هنا، عندما تصبح هذه الأمور حقيقة ثابتة ويوجد إجماع علماني وديني حولها، فإنه حتى لو كان هناك شك صغير فإنه لا يظهر في وعي غالبية المواطنين بأن هذا المفهوم ينطوي على استعلاء عنصري، تماما مثلما هي الحال في الفاشية القومية والإسلام الجهادي. فهذه نظرية تمنح سلفا حقوقا بالغة لليهود وتتعامل مع الآخرين بأنهم منحطون".

ويتبيّن من تقرير الصحيفة أن "السياسة المفضلة على رؤساء وزارة التربية والتعليم هي تجاهل قضية العنصرية". ولعل أفضل تعبير عن هذه السياسة، حاليا على الأقل، هو قرار الوزارة بدفن مبادرة رئيس السكرتارية التربوية، الدكتور نير ميخائيلي، بتشكيل لجنة استشارية لهيئة التربية المدنية والحياة المشتركة.

وأوضح مصدر مطلع على تفاصيل هذه المبادرة التي جرى إحباطها أن "المسؤولة عن التربية المدنية في وزارة التربية والتعليم لا يمكنها أن تكون الجهة الوحيدة التي تعمل في هذا المجال. وفي كل مرة يحدث شيء ما، يطالبونها بإعداد برنامج دراسي ضد العنصرية. لكن لا يوجد أي احتمال لأن ينجح هذا الأمر، إذ يجب أن يعمل إلى جانبها طاقم مهني، يساعد على بلورة برنامج كامل ومستحدث".

ويرأس اللجنة التي تشكلت بموجب مبادرة ميخائيلي، الخبير والباحث القانوني نائب رئيس "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"، البروفيسور مردخاي كرمنيتسر، ورئيس كلية هيرتسوغ الأكاديمية، الحاخام الدكتور يهودا براندیس، والرئيس السابق في كلية القاسمي في باقة الغربية، الدكتور محمد عيساوي. وكان عيساوي قد ترأس، سوية مع البروفسور غابي سلمون، لجنة حكومية قدمت قبل سبع سنوات إلى وزارة التربية والتعليم تقريرا مفصلا حول التربية على الحياة المشتركة. لكن هذا التقرير لم يطبق أبدا.

وقال عيساوي إن "وزارة التربية والتعليم بذلت جهدا لكي تقنعنا بأن نواياها جدية. وفي نهاية الأمر وافقت على المشاركة في اللجنة وقلت إني جندي في النضال من أجل الحياة المشتركة. لسنا ملزمين بأن نتفق على كل شيء، لكن الجهل بما يتعلق بتراث ٢٠٪ من السكان (أي الأقلية العربية) هو أكبر تهديد على دولة إسرائيل".

وفي يتعلق باللجنة التي يرأسها كرمنيستر، فقد أرسلت وزارة التربية والتعليم رسائل التعيين إلى كرمنيتسر وبراندیس وعيساوي، في شباط الماضي، وجاء فيها أنه سيتم تحديد موعد للاجتماع الأول خلال فترة قصيرة. وبعد تشكيل حكومة إسرائيل الحالية، وتولي رئيس حزب "البيت اليهودي" اليميني المتطرف، نفتالي بينيت، منصب وزير التربية والتعليم، في أيار الماضي، سعى مستشاروه إلى استيضاح عمل هذه اللجنة، لكن لم يتم عقد اجتماع للجنة حتى اليوم، وثمة شك في ما إذا كان عملها سيخرج إلى حيز التنفيذ. فقبل شهرين أقال بينيت الدكتور ميخائيلي الذي بادر إلى هذه اللجنة.

ووفقا لمصدر في وزارة التربية والتعليم، فإن "بينيت قرر تجميد اللجنة قبل أن تبدأ بمزاولة عملها، لأنه بعد ذلك ربما سيكون من الصعب السيطرة على التوصيات التي ستضعها".

وقال مصدر آخر مطلع على هذا الموضوع إن "أعضاء اللجنة أرادوا منذ البداية دب الحياة في أفكار التربية المدنية، لكن الحقيقة هي أن احتمالات ذلك كانت ضئيلة منذ البداية، إذ أن المؤسسة السياسية، خاصة بطبيعتها الحالية (اليمينية)، لن تسمح بحدوث ذلك".

«نساء طالبان»: يهوديات منقبات يغطيْن كل أجسادهن ويبتعدن عن جميع أشكال الحضارة!

«نساء الطالبان» - كم منهن شاهدن شكلهن في المرآة؟

«نساء الشالات»، أو بتسميتهن الأكثر شهرة «نساء طالبان»، هن مجموعة من النساء اليهوديات المتزمتات دينيا، ويسكنّ بالأساس في الأحياء الحريدية في مدينتي القدس وبيت شيمش، ويشكلن ما يشبه طائفة منعزلة ومتقوقعة، تميزها عن غيرها نساء هذه الطائفة، وهنّ منقبات ويضعن شالات وقطع القماش على أجسادهن من رأسهن حتى أخمص أقدامهن، ويحرصن على ألا يبرز أي شيء من أجسادهن أو شكل أجسادهن. ولذلك تعتبر هذه الطائفة الأكثر تطرفا من حيث التزمت الديني.

ويبلغ حجم هذه الطائفة عدة عشرات من العائلات، إضافة إلى ما بين عدة مئات إلى آلاف العائلات من طوائف أكثر اعتدالا، وفقا لتقرير نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت»، في ٢٢ أيلول الفائت. رغم ذلك، فإن هذه الطائفة تثير ضجة أكبر من حجمها بكثير. وهي الطائفة الحريدية الوحيدة التي تسيطر فيها النساء وتتخذ القرارات. والميزة الأساسية والوحيدة لهذه الطائفة هي اللباس الخارجي للنساء. وهن يخرجن من بيوتهن فقط في حال كن مضطرات لذلك. وبعض هؤلاء النساء لا يكتفين بوضع النقاب وتغطية أجسادهن بقطع قماش، وإنما يضعن جسما معدنيا على رؤوسهن، تحت القماش، كي لا يتمكن أحد من تمييز شكل الرأس أيضا.

وهن يهرولن في الشارع بخطوات سريعة، لأنه «لا يجوز التباطؤ في الشارع، كي لا يُغرى الرجال، لا قدر الله»، حسبما أوضحت إحداهن. وأضافت أنه «لا نغطي الوجه في البيت. والنساء المتزوجات يضعن خرزات كبيرات فوق الشال في البيت، لأنه على النساء أن يتزيّنّ من أجل الزوج». و«النقاب» لدى هؤلاء النساء عبارة عن قطعة قماش كبيرة تغطي الجسد كله، بينما الشال هو قطعة قماش أقصر، ويغطي الجسد من الكتفين ولا يوضع على الرأس.

وبسبب لباسهن وتزمتهن، فإن «نساء طالبان» يتعرضن للسخرية في الشارع الحريدي. ووفقا لتقرير «يديعوت أحرونوت» فإن أحد تعليقات الحريديم لدى رؤيتهم إحدى هؤلاء النساء، في حي «ميئا شعاريم» الحريدي في القدس، يكون بالصراخ نحوهن بعبارة «الله أكبر».

وقالت إحدى «نساء طالبان» إنه «نتلقى ملاحظات دائما هنا. لكن مقابل أية إهانة كهذه تُغفر لنا ذنوب، وهذا تعويض ملائم... كذلك فإننا نجعل الذين يروننا يشعرون بالفرح وكأنهم في عيد المساخر (أي كأنهن متنكرات بلباس مضحك مثلما يحدث في عيد المساخر اليهودي)، وفي هذا أجر كبير ويقرب الخلاص».

«صلاة التعرّق»!

أشار التقرير إلى أن الأمر اللافت في بيوت «نساء طالبان» هو انتشار القاذورات. وكتب يقول «هناك بقايا طعام على الطاولة وبقايا خضراوات على الأرض. وفي ركن الغرفة يوجد سرير عليه أغطية ملطخة، والمنظر العام يصرخ بوجود إهمال. ويبرز بوضوح أنه توجد علاقة عكسية بين الجهد الذي تبذله النساء بالتقشف وبين الجهد الذي تبذلنه على النظافة المعدومة وصحة الأولاد».

وتقلد بنات «نساء طالبان في فصل الصيف» أمهاتهن من حيث اللباس، وخاصة في الحيز العام، حيث يضعن النقاب والشالات. وعندما تخرج الأم وبناتها إلى الشارع، لا يتنقلن بالمواصلات العامة، وإنما يسرن على أقدامهن، وأحيانا لساعات، وفي الحر القائظ. وطوال فترة السير لا تتوقف الأم لإعطاء بناتها جرعة ماء، حتى لا تكشف وجوههن أو قسماً من أجسادهن، كي لا تُعيب تقشفهن. كذلك يحظر على نساء هذه الطائفة استخدام العطور أو مزيل العرق، ويفضل عدم استخدام الشامبو، لأن من شأن رائحته أن «يثير نضوجا لدى الرجال». وبالنسبة لهؤلاء النساء فإن الثمن ضئيل جدا وجدير من أجل استيفاء شروط التقشف.

ويبدو من التقرير الصحافي أن «نساء طالبان» ينتمين لطائفة «براسلاف» اليهودية المسيانية المتشددة، التي أسسها الحاخام نحمان من براسلاف في أوكرانيا. وتحمل كل واحدة من «نساء طالبان» كتابا يحتوي على صلوات وتفاسير ونصائح في السلوكيات، جمعها هذا الحاخام. وقالت إحدى النساء إن «هذا الكتاب يذهب معي إلى أي مكان. وفي كل مرة تنتابني حيرة أو يحضرني سؤال، أطلب من الله أن أجد الإجابة في الكتاب، وعندما أفتحه أجد دائما إرشادا حول كيف بإمكاني أن أقوي نفسي أو ما الذي يجدر أن أدرسه. لقد جمع الحاخام نحمان في هذا الكتاب جميع التضرعات التي يجب أن نطلبها من الله. وعلى سبيل المثال، معروف أنه يوجد أجر على التعرق الناجم عن بذل جهد للقيام بفريضة أو بسبب تقشف زائد، وقد كتب الحاخام نحمان صلاة خاصة يتضرع المتعرق من خلالها... نطلب من الله أن نتعرق كي نحصل على أجر».

وأوضحت هذه المرأة أن «نساء طالبان» ظهرن قبل عشرين عاما تقريبا. «وكنا أنا وبنات أخريات نريد ذلك، لكن هذا لم يكن أمرا مقبولا حينذاك، ولذلك كنت ارتدي الشال أثناء النوم أو الصلاة. وفي فترة لاحقة فقط وافقوا على أن نغطي أنفسنا بالشال في أيام السبت أيضا».

وفي البداية لم يوافق أزواج «نساء طالبان» على أن تلف نساؤهم أجسادهن بكل هذه الأقمشة. «هذا لم يكن أمرا بسيطا. وقبل الزواج اتفقنا على أن أضع الشال، لكنه لم يوافق على النقاب أبدا». لكن هذه المرأة لم تتأثر بموقف زوجها، وبعد تدقيق في الشريعة اليهودية اكتشفت أنها ليست ملزمة أبدا بالحصول على موافقة زوجها من أجل التمسك بتقاليد تقشف في الحيز العام. «في البيت يجب أن أرتدي كما يريد. لكن في الخارج يحظر على الرجل أن يمنع زوجته من الظهور بمنظر متواضع. وفي البداية كان يعود حزينا جدا لأن الكثيرين في المجتمع كانوا يوجهون ملاحظات ويقولون له إن هذا غير مقبول ومحظور، لكن اعتاد على ذلك شيئا فشيئاً».

التعليم يثير التشكك

تجتمع «نساء طالبان»، من كل الطوائف الحريدية، الشرقية والليتوانية والحسيدية، في أحد البيوت من أجل دراسة تعاليم دينية يهودية. وتقول لهم الحاخامة إن «أي قطعة قماش زائدة تغطي الجسد تجلب الراحة لله، ومن منا لا تريد أن تريحه؟».

ويدور في الدرس الديني نقاش حول ما ينبغي فعله في حال اشتعال حريق، فتقول الحاخامة إنه «إذا كان هناك خوف من المس بالأرواح فإن الفريضة هي إخماد النار. وهذا أفضل من استدعاء مساعدة طاقم إطفاء، لأنه باستدعاء كهذا نخالف محظورات أكثر بكثير. فالإطفائية تستدعي الشرطة أيضا وعندها يكتبون تقريرا وما إلى ذلك».

وتتعلم بنات «نساء طالبان»، وهن أيضا منقبات وأجسادهن مغطاة بقطع قماش مثل أمهاتهن، في مدرسة خاصة بهذه الطائفة. وهذه المدرسة عبارة عن شقة في بناية. وتوضح إحدى النساء أنه «توجد مؤسستان تعليميتان للبنات، واحدة هنا، فوق الشقة التي تتلقى فيها النساء الدرس الديني في حي غيئولا، والأخرى داخل حي ميئا شعاريم. وهذه مدرسة خاصة بالبنات المنقبات، إذ أن البنات الصغيرات يغطين الوجه أيضا».

وأضافت أنه «توجد مشكلة كبيرة بالنسبة للأطفال الذكور، إذ لا توجد أية مؤسسة ملائمة لهم. ونحن نخشى من خداعهم ومن أن يؤدي ذلك إلى إثارة شكوك لديهم. وأنا أخاف من إدخال أفكار لدى الولد، مثل 'ربما أمي مجنونة فعلا ولا ينبغي أن ترتدي هكذا'، لذلك فإني أرسل الأولاد الصغار فقط إلى تعلم التوراة وأخرجهم فيما هم لا يزالون صغارا. وابني الكبير، في الحادية عشرة من عمره، يبقى في البيت منذ سنة، وسيبقى جميع أولادي في البيت في العام المقبل. ونجد بين حين وآخر شخصا ما يتطوع لتعليمهم».

وينظر هؤلاء النساء إلى الأحداث في العالم من منظار غيبي، ويعتقدن أن كل المآسي موجودة في نبوءات، مثل «لن يكون هناك كهرباء، والبشر سيموتون، وستنتشر الأوبئة»، وأن «من سينقذ العالم ويحظى برؤية المسيح هن النساء القديسات اللاتي امتنعن عن إغواء الرجال». وبعد هذه الأقوال على لسان الحاخامة، تنضم البنات الصغيرات إلى النساء للصلاة، ويتم إغلاق الستائر كي لا يراهن من في الخارج.

«المومسات»

تنص الصلوات التي تقرأها «نساء طالبان» على الطلب من الله أن يبقهن محتشمات «وألا يراني الناس وألا يسمعوني... واصنع جميلا معي بألا تكشف شعرة من شعري، ولا أي جزء من جسدي ولو للحظة قصيرة، واجعلني بشعة بنظر كل الرجال».

وتوزع على هؤلاء النساء كتيبات تحتوي على توجيهات سلوكية، وضعها حاخامون، مثل الحاخام إسحاق راتسابي والحاخامة ليئا كوك.

وتتناول هذه الكتيبات مواضيع مثل «خسائر وأضرار خطيرة أخرى ناجمة عن خروج المرأة إلى العمل»، «كيف نربي بناتنا على البقاء في البيت»، «نصائح عملية في حال الاضطرار إلى الخروج من البيت». ووفقا لهذه الكتيبات فإن المرأة التي تخرج من البيت «مومس».

وجاء في أحد الكتيبات أنه «عندما نتحدث عن 'مضطرين للخروج' فإنه لزام التشديد على أن الغريزة الشريرة تعرف بأساليبها الخبيثة منح ذلك الشعور حيال أية حماقة بأنها ليست مصيبة. وتشهد نساء كثيرات على أنهن عندما قررن التفكير مرتين قبل الخروج من البيت، أيقنّ أنه في حالات كثيرة وربما حتى في معظم الحالات لم تكن ملزمات بالخروج، وبذلك حظين بالانتقال من الصفة المُذلة بأنها 'مومس' إلى الصفة المحترمة 'ابنة ملك في الداخل'، أي الباقيات في البيوت».

وتوجد قواعد ينبغي اتباعها لدى الخروج من البيت مثل: الخروج في وقت يكون فيه احتمال الالتقاء برجال ضئيلاً جدا؛ السير في طرق بديلة وهادئة، وهناك أيضا ينبغي السير في جانب الطريق؛ عدم التوقف للتحدث مع صديقة أو قراءة إعلان؛ السير بسرعة ولكن ليس الجري لأنه لا يعبر عن تواضع؛ تحدث المرأة بالهاتف المحمول في مكان عام هو أمر مستنكر والتحدث مع صديقة في حافلة ينبغي أن يتم بصوت خافت ولا يصل إلى آذان رجل؛ قبل الخروج من البيت يجب إزالة المجوهرات وخلع الملابس الملونة وارتداء ملابس طويلة وواسعة كي لا يشاهد شكل الجسد؛ النساء اللاتي تغطين وجوههن أجرهن عظيم».

المحرقة حدثت بسبب تغير اللباس..

وأشار التقرير إلى أن نظرة «نساء طالبان» إلى اليهود العلمانيين أفضل بما لا يقارن من نظرتهن إلى الحريديم. وبنظرهن، العلمانيون هم أطفال أسروا ولا يعرفون القوانين (الدينية)، بينما الحريديم يعرفون القوانين ويتجاهلونها. وهذه النظرة للحريديم متبادلة. وإذا كان العلمانيون بنظر الحريديم مجتمعا جاهلا، فإن «نساء طالبان» منبوذات من شدة الاحتقار. ويتم تعليق إعلانات كثيرة ضدهن في الشارع الحريدي، كما أن كبار الحاخامين يهاجمون ظاهرة «نساء طالبان» وحاولوا اجتثاثها من دون أن ينجحوا في ذلك.

ويصفهن بعض الحاخامين بأنهن مجنونات، بسبب المبالغة في التقشف، خاصة على ضوء تشددهن بالإصرار على الإنجاب في البيت، ومعارضة الحصول على علاج طبي إلا في حال عدم وجود خيار آخر، وحتى في هذه الحالة ينبغي الحصول على علاج كهذا من خلال عاداتهن وعلى أيدي طبيبة وليس طبيبا».

وقالت إحدى «نساء طالبان» إن «الجميع يعتقد أننا نبالغ، لكنهم يتنكرون للتاريخ بكل بساطة، لأن جميع أمهاتنا وعلى مدار مئات الأجيال التي سبقتنا لبسن هكذا. واعلمي أن المحرقة ما كانت ستحدث لو أن النساء لم تغير لباسهن».

وهذا الكلام ليس من وليد أفكار هذه المرأة، إذا أنه بموجب التاريخ الذي أعادت هذه الطائفة وحاخاموها كتابته، فإن الثورة الثقافية التي تغلغلت إلى أوروبا جعلت النساء اليهوديات المتدينات يغيرن لباسهن من النقاب والشالات إلى البدلات، ولهذا السبب فقط قُتل ستة ملايين يهودي في المحرقة. وتعتبر هذه الطائفة أنه «لم تحدث محرقة لليهود الذين عاشوا في دول مثل المغرب وتونس، لأن الثقافة لم تتغلغل هناك واستمرت النساء بارتداء لباس بموجب التقاليد اليهودية».

ورغم أن لباس «نساء طالبان» يلفت الأنظار، إلا أنهن لا يعتبرن ذلك خطيئة. «الخطيئة هي إغراء الرجال، لأنه توجد لدى الرجال أفكار رهيبة ومروعة. والمرأة لن تتمكن أبدا من فهم ما يدور في رأس الرجل. فبنظرة واحدة صغيرة بإمكان الرجل السقوط في آثام رهيبة. والنساء الحريديات يرتدين ملابس ملتصقة بالجسد وتبرز كل شكل الجسد. وتبرز كذلك الملابس الداخلية. هذه ملابس زنى. وهي معدة للمرضعات فقط».

وحتى لدى الاغتسال فإن «نساء طالبان» يغتسلن وهن يضعن على أجسادهن غطاء يغطيه بالكامل، ويوجد في جانبه الأمامي فتحة صغيرة للوجه وسحّاب. وأوضحت إحداهن أنه «ندخل أنبوب الماء إلى داخل الغطاء ونفعل كل شيء بداخله. ويوجد لدي أغطية كهذه للأولاد أيضا، لكنها أصغر حجما. وهم يستمتعون جدا من الإضافة في القداسة».

وتعتبر هذه الطائفة أنه «بسبب الكراهية الداخلية بين اليهود هُدم الهيكل»، وأنه «بفضل نساء متقشفات نجا آباؤنا... ولأنهن لم يغيرن لباسهن نجا أبناء إسرائيل من مصر». وتغطي هؤلاء النساء المرآة في الحمام بقطعة قماش، «لأن علينا أن ننظر إلى أنفسنا من خلال روحنا لكون الجسد نجساً، ولذلك نحرص على ألا تكون هناك أية مرآة»، ما يعني أن فتيات صغيرات في هذه الطائفة ربما لم يشاهدن كيف يبدو شكلهن.

اندماج ليفني بحزب «العمل» بمثابة «خيار اللامفر» لبقائها سياسيا!

*مفاوضات قريبة بين حزبي "العمل" و"الحركة" للاندماج في حزب جديد *الحزب سينقذ ليفني في الانتخابات المقبلة ولكنها ستضيف "نجومية" للحزب الجديد في حال أقيم *ضم حزب "يوجد مستقبل" بزعامة لبيد لحزب كهذا سيكون على حساب قوة حزب "العمل" *المفاوضات لن تكون سهلة بين الحزبين فيما يتعلق بالبرنامج الاجتماعي وأيضا السياسي*

كتب برهوم جرايسي:

أكد أعضاء بارزون في حزبي "العمل" برئاسة إسحاق هيرتسوغ، و"الحركة" بزعامة تسيبي ليفني، النية بالشروع في مفاوضات بين الحزبين في الأيام المقبلة، لإقامة وحدة بينهما، بعدما تحالفا في إطار تحالف "المعسكر الصهيوني"، الذي خاض الانتخابات البرلمانية في آذار ٢٠١٥، وحقق قفزة في التمثيل البرلماني، من ٢١ مقعدا للحزبين مجتمعين في انتخابات ٢٠١٣ إلى ٢٤ مقعدا، ولتكون الكتلة الثانية من حيث الحجم في الدورة البرلمانية الحالية.

ورغم أن هذا التحالف سيعزز من مكانة حزب "العمل"، بعد سنوات طويلة من التراجع المستمر، إلا أنه بالأساس سيكون "قارب نجاة" لتسيبي ليفني ذاتها، ولكن إذا ما ظهر أساس للشائعات التي تحدثت عن احتمال انضمام حزب "يوجد مستقبل" بزعامة يائير لبيد إلى التشكيل الحزبي فحينها سيبحر "القارب" في السياسة على حساب قوة حزب "العمل"، ويخلق تحالفا غير متجانس.

وكما أن التحالف الانتخابي بين "العمل" و"الحركة" لم يكن مفاجئا، عشية انتخابات ٢٠١٥، فإن الوحدة بين الحزبين هي أيضا قد تكون سياقا طبيعيا، بين اطار تاريخي بمستوى حزب "العمل"، وبين حزب لم يثبت في أي وقت، منذ وجوده على الساحة السياسية في نهاية العام ٢٠١٢، أن له قواعد حزبية واضحة وجهاز حزبي نشط، وإنما رئيسة حزب تصارع من أجل البقاء السياسي، مستغلة شعبيتها عند أوساط ليست قليلة في الشارع الإسرائيلي، ولكنها ليست بالحجم القادر على خوض الانتخابات بقائمة مستقلة، بعد رفع نسبة الحسم للدخول إلى الكنيست من ٢٪، إلى ٣٫٢٥٪ ابتداء من الانتخابات الأخيرة.

ففي نظرة للوراء ١٦ عاما، حينما دخلت ليفني لأول مرّة إلى الكنيست، بدعم من رئيس الحزب في حينه، بنيامين نتنياهو، لتنقلب عليه لاحقا لصالح تحالفها في حزب "الليكود" مع أريئيل شارون، كان من المستحيل رؤية تلك الشابة تنضم في أي يوم إلى حزب "العمل"، ولا حتى بتحالف انتخابي، فهي كانت رأس الحربة في مهاجمة اتفاقيات أوسلو، والمفاوضات مع سورية والدول العربية، كيف لا وهي ابنة عائلة محسوبة على منظمة "إيتسل" الصهيونية الإرهابية، التي نشط فيها والدها في سنوات الأربعين.

ولم تتخل ليفني في أي وقت عن مواقفها اليمينية الصلبة، ولكنها كانت تبدع في تغليفها. فحينما وقفت إلى جانب أريئيل شارون، داعمة خطة اخلاء مستوطنات قطاع غزة، كانت يومها على قناعة بالدوافع الاحتلالية المبيّتة لدى شارون، الذي أراد من تلك الخطة تشديد قبضته على الضفة المحتلة. وكذا حينما كانت وزيرة الخارجية في حكومة حزبها الجديد في حينه، "كديما"، برئاسة إيهود أولمرت، فقد كانت "الحارس اليميني المتشدد".

ونذكر لها، في خريف العام ٢٠٠٧، قبيل مؤتمر أنابوليس، أنها كانت صاحبة مطلب اعتراف القيادة الفلسطينية بما يسمى "يهودية إسرائيل". وحينما تسرّبت أمور عن مسار المفاوضات بين أولمرت، والرئيس محمود عباس، ومدى عرض أولمرت للانسحاب من الضفة (في حدود ٩٤٪)، هاجمت فورا عبر وسائل الإعلام مجرد الحديث عن نسب كهذه.

وحتى حينما كانت ليفني زعيمة للمعارضة البرلمانية، وقفت على منصة الكنيست تهاجم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، من اليمين، حينما اتهمته بأنه يفتح أبواب مواجهة إسرائيل مع العالم، بينما حينما كانت في حكومة اولمرت، عرفت كيف توطد الاستيطان تحت غطاء المحادثات مع الجانب الفلسطيني.

ونضيف إلى كل هذا مشاركتها في حكومة اليمين المتشددة بزعامة بنيامين نتنياهو، في الدورة البرلمانية السابقة. وبادرت ليفني بنفسها إلى قوانين شرسة، بتوليها وزارة العدل، وأبرزها قانون الاطعام القسري للأسرى المضربين عن الطعام، وتشديد العقوبات على تهمة القاء الحجارة. وقد أقر الكنيست هذين القانونين، في الدورة الصيفية الأولى بعد انتخابات ٢٠١٥، حينما كانت ليفني نائبة في المعارضة، ولكنها تغيّبت عن التصويت على القانونين، كي لا تدعم الحكومة من جهة، ولعدم قدرتها على معارضة قوانين أشرفت على بلورتها بنفسها من جهة أخرى.

قارب النجاة!

استغلت تسيبي ليفني تأييدها للمفاوضات مع الجانب الفلسطيني لإظهار نوع من "الاعتدال"، ما جعل تحالفها الانتخابي مع حزب "العمل" أمرا "طبيعيا" في نظر الشارع الإسرائيلي، ولكنه على أرض الواقع كان هذا تحالف اللامفر لليفني، حينما قررت البقاء في الحلبة السياسية، في حين أن نسبة الحسم لا تسمح لها بمغامرة، قد تكلفها السقوط والغياب الكلي عن الحلبة. وحاولت بداية حفظ ماء الوجه، بحيث كان ينص الاتفاق على أنه في حال فاز التحالف بتشكيل الحكومة المقبلة، فإن رئاسة الحكومة تكون مناصفة زمنيا، بينها وبين هيرتسوغ، الأمر الذي لاقى انتقادات حادة لدى صنّاع الرأي، واقتنعت ليفني بالتنازل عن هذا الشرط في الأسبوع الأخير من الانتخابات.

بعد صدور نتائج الانتخابات البرلمانية، ومفاجأة الليكود بحصوله على ٣٠ مقعدا، بشكل خالف كل التوقعات، ما جعل "المعسكر الصهيوني" في المرتبة الثانية، وحصوله على أقل بمقعدين مما توقعته الاستطلاعات، ظهرت أسئلة في حزب "العمل" عما قدمته ليفني لهذا التحالف. وما من شك في أن التحالف خلق أجواء مشجعة لدى قطاعات "الوسط" و"اليسار الصهيوني"، وقد أثمر التحالف عن زيادة في قوة الحزبين مجتمعين، إلا أن ليفني بالغت وابتعدت عن الواقع، حينما ادعت أمام وسائل الإعلام أن نصف القوة التي حققتها قائمة "المعسكر الصهيوني" تعود لها. فقبل هذا التحالف كانت ليفني تصارع نسبة الحسم كي تدخل البرلمان مجددا. كما أن حزبها هو أيضا من دون هيئات ولا مؤسسات، ومن دون جهاز تنظيمي ميداني واضح، وبقي حزب "نجوم"، فإلى جانب ليفني هناك أيضا عمير بيرتس، المنشق مرارا عن حزب "العمل". وعلى الرغم من أن الشراكة بحد ذاتها ساهمت هي أيضا بالنتيجة، إلا أن ما هو واضح أن حزب "العمل" أعاد قسطا ليس قليلا من قوته السابقة.

يؤيدون فكرة الاندماج

في تقرير جديد لصحيفة "هآرتس"، تبين أن عددا كبيرا من نواب كتلة "المعسكر الصهيوني" أبدوا تأييدا وحتى حماسة لاندماج كهذا، وكانت أنباء سابقة قد تحدثت عن أن الشخص الثاني في حزب "الحركة"، عمير بيرتس، هو الأكثر توقا لاندماج كهذا، وأنه بات يتحرك وسط كوادر حزب "العمل"، الذي انشق عنه ثلاث مرات، في غضون عقدين من الزمن، كانت الأولى انشقاقه في انتخابات اتحاد النقابات العامة الهستدروت في العام ١٩٩٤، ليسري الانشقاق أيضا برلمانيا، ثم عاد إلى الحزب وترأسه في العام ٢٠٠٥، ثم انشق مجددا عن الحزب في نهاية العام ٢٠١٢، عشية انتخابات مطلع العام ٢٠١٣.

وتقول الصحيفة إن المؤيدين معنيون بأن يتم الاندماج بسرعة، وقبل أن تتفاجأ الحلبة السياسية بانتخابات مبكرة، على ضوء الائتلاف الحكومي الهش، كي يكون للتحالف مصداقية. أما رئيس حزب "العمل" إسحاق هيرتسوغ، فإنه حسب "هآرتس"، لا يرفض فكرة الوحدة الكاملة بين الحزبين، إلا أنه دعا حزبه "العمل" لفحص كل المسارات التي من شأنها أن تزيد قوة الحزب في الانتخابات المقبلة. وقال "إنني بالتأكيد معني بالوحدة الكاملة بين الحزبين، وهذا موضوع جدير بأن يكون موضع بحث، ونحن في حزب العمل بدأنا في مسار التقارب بين الحزب وبين مجموعات وأطر أخرى، ومن شرائح اجتماعية متنوعة، بهدف إقامة جسم سياسي واسع، ليكون القوة الأولى في الانتخابات المقبلة".

إن تأييد ليفني لوحدة كهذه بين الحزبين، في خلفيته تخوف ليفني من أنه عشية الانتخابات المقبلة ستكون أمام مساءلة حزب "العمل" عن حزبها، وعن كوادر حزبها وهيئاته، ومكان وجوده ميدانيا، وهي أسئلة من الصعب على ليفني تقديم أجوبة عليها، تكون مقنعة لحزب "العمل" لتحافظ ليفني على قوتها البرلمانية، التي هي حاليا ٥ مقاعد من أصل المقاعد الـ ٢٤ للمعسكر الصهيوني.

وتقول ليفني إنها معنية بإنشاء معسكر "يسار- وسط"، لينافس التكتل الذي يطمح لإقامته بنيامين نتنياهو، كما ورد على لسان مقربين منه في الشهر الماضي أيلول. وفي سياق تقرير "هآرتس"، تم ذكر حزب "يوجد مستقبل" بزعامة يائير لبيد، كمرشح للانضمام، إلا أن الأخير ما زال على قناعة بأنه قادر على المنافسة وحده على رئاسة الحكومة، رغم الضربة القاسية التي تكبدها حزبه في انتخابات ٢٠١٥، والتي خسر فيها ٤٠٪ من قوته البرلمانية التي حققها في انتخابات ٢٠١٣ (بفارق ٢٦ شهرا).

وكل المؤشرات تدل على أن حزب يائير لبيد سيلتقى ضربة أقسى في الانتخابات المقبلة، إذا لم يجد "مأوى سياسيا" ينقذه، فهذا الحزب اعتلى على خشبة حملة الاحتجاجات الشعبية على غلاء المعيشة، التي اندلعت لبضعة أسابيع في العام ٢٠١٣، وفورا بعد الانتخابات كشف حقيقته، بانقلابه على كل الشعارات الاجتماعية التي طرحها لصالح الشرائح الوسطى، وبانتهاجه سياسة اقتصادية صقرية حينما كان وزيرا للمالية في حكومة بنيامين نتنياهو السابقة.

أما اليوم، فإن لبيد وحزبه الذي له ١١ مقعدا، بدلا من ١٩ مقعدا في الدورة السابقة، يجلس في صفوف المعارضة، وحسب الظروف القائمة، لا يبدو أنه مرشح جدي للدخول إلى الائتلاف الحكومي، إلا إذا قرر التنازل عن المزيد من شعاراته وبرامجه، المتعلقة حاليا بميزانيات جمهور المتدينين المتزمتين. أضف إلى هذا، محاولة لبيد الظهور بمظهر "السياسي المعتدل" حينما دعا في الأيام الأخيرة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، لتبني المبادرة العربية للسلام كمبدأ للمفاوضات، في حين أنه حينما كان وزيرا في حكومة بنيامين نتنياهو، كان ينسق سياسيا، مع تحالف المستوطنين "البيت اليهودي"، وكان يقول في حينه إن الظروف لا تسمح بإحداث اختراق في المفاوضات.

هذا يعني أنه إذا ما اندمجت ليفني في اطار سياسي واحد مع حزب "العمل"، فإنها ستضيف لهذا الحزب "نجوميتها" السياسية، وهي لن تكلف الحزب ثمنا، بمقاعد برلمانية، أكبر مما يتحمله حزب "العمل". أما حزب "يوجد مستقبل"، وزعيمه لبيد، فإن سقف مطالبه سيكون أعلى، في الوقت الذي يواصل فيه خسارة قوته ميدانيا، وبهذا سيتحول حزب "العمل" إلى قارب نجاة، على حساب "ركاب وطاقم القارب" الأصليين.

عثرات في الطريق

منذ الآن تبدو عثرات واضحة لوحدة كاملة بين حزبي "العمل" و"الحركة"، ومن أبرزها مطالبة أوساط في حزب "الحركة" بتغيير اسم الحزب الجديد كليا، بمعنى تخلي حزب "العمل" عن أحد تسمياته التاريخية، في الوقت الذي يدعو فيه رئيس بلدية تل أبيب، رون حولدائي، الذي يقال إنه سينافس على رئاسة الحزب، للعودة إلى الاسم الأول للحزب "حزب عمال إسرائيل".

ومطلب تغيير الاسم والابتعاد عن هذا الاسم، من ناحية ليفني ومن معها، هو دعوة مبطنة لتخلي الحزب عن برنامجه الاجتماعي، أو ظهوره بين الجمهور بصبغة اجتماعية، وهذا ما سيلاقي معارضة جدية في صفوف حزب "العمل"، على الرغم من أن الممارسة الفعلية لهذا الحزب في حكوماته، خاصة الحكومات الأخيرة التي شارك فيها، في سنوات التسعين والألفين، تدل على أنه يتبع سياسة رأسمالية صقرية، تحت شعار "ظروف المرحلة".

كذلك، فإن الحزب قد يجد عثرة في وضع برنامج سياسي متفق عليه لحل الصراع، فحزب "العمل" يعلن تمسكه بمبادئ خطة كلينتون العام ٢٠٠٠، بما يشمل القدس، بينما ليفني لا تؤيد موضوع القدس. وهنا أيضا يشار إلى أن حكومات حزب "العمل" أو الحكومات التي شارك فيها، اتبعت هي أيضا سياسة استيطانية، بما ينسف خطة كلينتون.

وما يمكن قوله منذ الآن إن الانتخابات البرلمانية قد تداهم الحلبة السياسية بشكل مفاجئ، كعادة نتنياهو في السنوات الأخيرة، فمن الواضح أن هذه الحكومة لا يمكن أن تصمد حتى الموعد القانوني للانتخابات المقبلة، في خريف العام ٢٠١٩، وكل توسيع للحكومة قد يطيل عمرها قليلا ولكن ليس حتى ذلك التاريخ. ومن المتوقع إلى درجة التأكد أننا سنشهد اصطفافات جديدة في تلك الانتخابات، آخذين بعين الاعتبار وجود كتل برلمانية مهددة بالغياب عن البرلمان القادم إذا لم تعد اصطفافها.

رفض الاحتلال: مشهد من القدس. (أب)

منظمات حقوق إنسان إسرائيلية:

قرارات حكومة إسرائيل الأخيرة تستبيح دم راشقي الحجارة الفلسطينيين!

* بتسيلم: القوات العسكرية الميدانية تتلقى بسهولة إذنا بفتح النار على راشقي الحجارة حتى عندما لا يشكّلون أي خطر على القوات*

قال وزير الطاقة والبنى التحتية الإسرائيلية يوفال شتاينيتس إن الوضع الأمني المتعلق برشق الحجارة وإلقاء الزجاجات الحارقة سيتغير قريباً بعد القرارات التي اتخذها المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية- الأمنية قبل نحو أسبوعين.

ووصف شتاينيتس في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام في ختام اجتماع المجلس الوزاري المصغر، الإجراءات التي تقرر اتخاذها بأنها صارمة لكنه في الوقت نفسه أكد أنها مدروسة ومن شأنها أن تؤدي "إلى كبح البركان قبل أن ينفجر"ن على حدّ تعبيره.

وكان المجلس الوزاري المصغر صادق على الإجراءات التي عرضها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لمكافحة عمليات إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة، ومن بينها توسيع تعليمات إطلاق النار، وفرض عقوبة السجن الفعلي لأربع سنوات في الحد الأدنى على بالغين أدينوا بارتكاب إلقاء حجارة وزجاجات حارقة بالإضافة إلى فرض غرامات باهظة عليهم.

كما تقرر تشديد الإجراءات ضد القاصرين من ملقي الحجارة والزجاجات الحارقة وضد أولياء أمورهم بما في ذلك إلغاء تحويل مخصصات التأمين الوطني التي تستحقها عائلات القاصرين المعتقلين.

وتم الاتفاق خلال اجتماع المجلس الوزاري بين وزير الأمن الداخلي غلعاد إردان ووزير المالية موشيه كحلون على منح رجال الشرطة الذين يخدمون في القدس الشرقية هبات مالية على غرار تلك التي يتلقاها رجال الشرطة المرابطون في منطقة الحدود الشمالية. وتأتي هذه الخطوة بهدف تشجيع رجال الشرطة على أداء الخدمة في القدس الشرقية بعد أن تقلص عدد هؤلاء في إثر الصعوبات التي يواجهونها في الخدمة.

وقال رئيس الحكومة نتنياهو في ختام اجتماع المجلس الوزاري المصغر إن الحكومة تعتزم تغيير الوضع الذي ترسخ وكأنه يمكن في دولة إسرائيل إلقاء حجارة وزجاجات حارقة من دون أن يكون هناك رد، وأن يتم القيام بعمليات وقائية.

وتطرّق نتنياهو إلى آخر الأوضاع في الحرم القدسي الشريف فزعم: «إننا نحافظ على الوضع القائم في الأماكن المقدسة ولسنا نحن من يخرقه وكل الأقوال التي تزعم أننا نسعى للمس بالمقدسات الإسلامية هي مزاعم كاذبة ولا أساس لها إطلاقاً. لسنا نحن من يغير الوضع القائم، وأولئك الذين يدخلون العبوات الناسفة والمتفجرات إلى المساجد هم الذين يغيرون الوضع القائم».

وأضاف: «إننا نعمل بالطبع من أجل صون القانون والنظام العام والهدوء ونقول ذلك لكل جيراننا وندعو السلطة الفلسطينية إلى الكف عن تحريضها الوحشي في هذا الصدد».

وحمل رئيس تحالف «المعسكر الصهيوني» زعيم المعارضة عضو الكنيست إسحاق هيرتسوغ على قرارات المجلس الوزاري المصغر وأكد أنها جاءت متأخرة ولا تفي بما هو مطلوب. وأضاف هيرتسوغ أن نتنياهو معني بصنع عناوين صحافية وليس بالأفعال.

وقبل هذا الاجتماع أشارت وسائل الإعلام إلى أن نتنياهو طالب المستشار القانوني للحكومة يهودا فاينشتاين بالمصادقة على استخدام الرصاص الحيّ ضد راشقي الحجارة في القدس الشرقية، وذلك في أعقاب الحادث الذي أودى بحياة ألكسندر لفلوفيتش، أحد سكّان القدس، والذي تسبب في موته بحسب الاشتباه رشق الحجارة على سيارته، وذلك لتمكين قوات الشرطة في القدس التي تواجه الفلسطينيين راشقي الحجارة من إطلاق الرصاص من نوع «توتو»- والمعروف باسم «روغر»- وهي عيارات نارية بقطر ٢٢ر٠ بوصة، وتأثيرها أقلّ من تأثير الرصاص العاديّ، لكنها قد تكون قاتلة أو تسبب أضرارًا خطيرة.

ووفق تقديرات منظمة بتسيلم، التي تتأسس على تجربة السنوات الأخيرة في الضفة الغربية، فإنّ مصادقة المستشار القانوني لن تؤدي إلى النتيجة التي تسعى إليها الحكومة، أي تهدئة المنطقة، وإنّما على العكس من ذلك، سوف تجلب عواقب وخيمة وإلى توسيع دائرة العنف. علاوة على ذلك، فإن قرارًا كهذا سيخالف تقرير "لجنة أور"، التي حدّدت بأنه «ينبغي أن يكون واضحًا، وبشكل قاطع، أن إطلاق الرصاص الحيّ على يد رجال الشرطة، بما في ذلك رصاص قناصة، لا يشكّل وسيلة لتفريق الحشود. الرصاص الحيّ هو وسيلة لعلاج حالات خاصة... يجب أن تنصّ القاعدة العامة على أنّه يمكن استخدام وسائل فتاكة فقط في الحالات التي يكمن فيها خطر حقيقي وفوري على حياة البشر».

وجاء في بيان أصدرته بتسيلم هذه الأيام:

منذ بداية العام الحالي (٢٠١٥) قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ثلاثة فلسطينيين في الضفة الغربية برصاص «توتو» في حوادث رشق الحجارة لم تواجه فيها قوات الأمن خطر الموت. كما قتل أربعة فلسطينيين، بينهم قاصران، على أيدي قوات الأمن في أحداث من هذا النوع بالرصاص الحيّ العادي. وهذا من ضمن ٢٠ فلسطينيا قتلوا على يد قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية منذ بداية العام. وأصيب عشرات الفلسطينيين في اشتباكات من هذا النوع، وبعضهم تعرّض لإصابات خطيرة.

وأضاف البيان: إلى جانب الخطر الكامن في السماح باستخدام سلاح فتاك، يتّضح من تجارب المراقبة المتراكمة، بعد إطلاق رصاص من نوع «توتو» في الضفة الغربية، أن هناك تآكلا تدريجيًا للقيود المفروضة على إطلاق النار، الأمر الذي أدى إلى زيادة استخدام هذا السلاح اليوم. ويطلق القناصة رصاص «توتو» بانتظام على الفلسطينيين في أنحاء متعدّدة في الضفة الغربية، في ظروف أبعد ما تكون عن تلك التي تجيز فيها التعليمات استخدام الذخيرة الحية. وعلى عكس التصريحات الرسمية التي يبدو فيها وكأنّ إطلاق النار مراقب ومحدّد، يبدو أن القوات الفاعلة في الميدان تتلقى بسهولة إذنًا بفتح النار على راشقي الحجارة، حتى عندما لا يشكّلون أي خطر على القوات. بالإضافة إلى ذلك، يطلق القناصة النار على مناطق في الجسم يحظر إطلاق الرصاص عليها، وبالتالي فهم يزيدون من خطر الإصابة القاتلة.

وقال البيان: تحذّر منظمة بتسيلم منذ سنوات من استخدام الجيش لرصاص «توتو» في المنطقة، كما أن تصريحات الناطق باسم الجيش الإسرائيلي وضباط الجيش والشرطة تتناقض مع تصريحات النائب العام العسكريّ بأن تعليمات استخدام رصاص «توتو» مقيّدة. وعمليًا، فإن الرسالة التي يبثّها الجيش للجنود في الميدان هي أن الحديث لا يدور حول سلاح فتاك وخطير وإنما حول وسيلة أخرى لتفريق المظاهرات. وهذه الرسالة مخالفة للقانون وتعرّض حياة البشر للخطر.

وتابع البيان:

تشير التقارير الإعلامية أيضاً إلى أن مجلس الوزراء صادق على خطة الشرطة التي تشمل استخدام الكلاب الهجومية واتخاذ تدابير العقاب الجماعي ضد سكان القدس الشرقية، بهدف الضغط عليهم لردع المشاركين في الاشتباكات. وتشير هذه التقارير إلى أن الحكومة عازمة على مواصلة التعامل مع الوضع في القدس الشرقية من خلال استخدام القوة. لقد جرّبت إسرائيل هذا الأسلوب في أماكن أخرى في الماضي. ولا جدال حول التزام السلطات بالحفاظ على النظام العام وحماية السكان، لكن الحديث يدور حول توجّه غير قانوني وغير أخلاقي، يتجاهل من جهة واقع الحياة في القدس الشرقية والانتهاكات اليوميّة للحقوق الإنسانيّة للسكان الفلسطينيين، ومن جهة أخرى يتخذ التدابير الأكثر عدوانيةً ضد هذا الجمهور نفسه.

جمعية حقوق المواطن: أعيرة «روغر» فتّاكة!

ووجهت جمعية حقوق المواطن رسالة إلى المستشار القانوني للحكومة عبّرت من خلالها عن قلقها الشديد إزاء قرارات الحكومة باستخدام القناصة ضد راشقي الحجارة في القدس وفي النقب وإزاء التشريعات المقترحة لمواجهة التصعيد في القدس ومن ضمنها فرض عقوبات مالية على ذوي المشتبه بهم برشق الحجارة وسحب مخصصات التأمين الوطني.

وجاء في رسالة المحاميتين نسرين عليّان وآن سوتشيو، باسم جمعية حقوق المواطن، أن استخدام الأعيرة الحية كوسيلة لتفريق المظاهرات غير قانوني إطلاقاً وأن استخدام أعيرة "روغر" في الضفة الغربية المحتلة تؤكد أنّها أعيرة فتاكة أدت إلى التسبب بالإصابات الخطيرة وحتى الموت.

كما أكدت أن تغيير أوامر إطلاق النار وإتاحة استخدام هذا السلاح تعكس خرقا تاما للمبادئ الأساس الموجهة لسلطات تطبيق القانون في علاجها للمظاهرات، وهي تتجاهل توصيات "لجنة أور" فيما يتعلق بالوسائل المتاحة للتعامل مع المظاهرات.

وشددت الرسالة على أن صورة الوضع في القدس في العام الأخير توضح جليا أن إتاحة استخدام أسلحة جديدة أدت الى التسبب بإصابات بالغة الخطورة وحتى الوفاة، وان العديد من المصابين هم من غير الضالعين في المظاهرات. وتطرقت الى الاستخدام واسع النطاق للرصاص الاسفنجي (المطاطي) الأسود، والذي تم استخدامه منذ تموز ٢٠١٤ بشكل غير تناسبي وخارج عن النظم، إذ أدت الأعيرة الى فقدان البصر لاثني عشر مقدسياً، نصفهم من الأطفال، أصغرهم يبلغ من العمر ست سنوات، وأنه على الرغم من تعريف الشرطة للأعيرة السوداء بأنها "سلاح غير قاتل" يهدف الى تحديد حركة متظاهر واحد فقط، فإن استخدامه أدى الى وقوع عشرات الإصابات الخطيرة والى استشهاد الفتى محمد سنقرط.

كما أوردت الرسالة تفاصيل إصابة ثلاثة مقدسيين من الرصاص الأسود مؤخرا، وأكدت أنه في الحالات الثلاث هذه أصيب الجرحى بواسطة قناصة وجهوا السلاح صوبهم بشكل مباشر ومن دون أن تكون لهم علاقة بالمظاهرات.

وقالت الرسالة إن الإفادات التي جمعتها الجمعية في العام المنصرم حول الرصاص المطاطي الأسود، وخصوصاً عدم الانصياع المنهجي لأوامر ونظم استخدام هذا السلاح، بالإضافة الى الإصابات الخطيرة التي تسبب به لعشرات المقدسيين غير الضالعين بالمظاهرات، تؤكد أنه يجب التوقف على الفور عن استخدام هذا السلاح، وكم بالحري السماح باستخدام سلاح فتاك أكثر خطورة على حياة المواطنين سيؤدي حتماً إلى زيادة عدد القتلى والجرحى.

كما تطرقت الرسالة الى الظروف الطوبوغرافية للقدس وأحيائها، وقالت ان هناك تخوفات حقيقية من احتمال وقوع إصابات خطيرة بين غير الضالعين بالمظاهرات بأعيرة الـ"روغر" الفتاكة.

كما عبرت الرسالة عن قلق الجمعية إزاء تصريحات منتخبي الجمهور والتي تعكس استباحة دم راشقي الحجارة الفلسطينيين.

وفيما يتعلق بالتشريعات المقترحة لفرض غرامات على ذوي القاصرين المشتبه بهم بإلقاء الحجارة والتهديد بسحب مخصصات التأمين الوطني، جاء أن هذه التشريعات تناقض المبادئ الأساس للقانون الجنائي والتوجه الدستوري في القانون الإسرائيلي، والذي يستند على الحفاظ على كافة حقوق الإنسان للشخص المدان، وأن إدانته لا تسلب منه أي حق عدا عن الحكم الذي اتخذ بحقه في المحكمة.

المشهد الإسرائيلي

«إيكونوميست»: إسرائيل ملعب خلفي لحيتان المال اليهود في العالم لتبييض الأموال!

*«فوربس» تنشر قائمة أثرياء العالم: ١١٪ من أصل ١٥٠٠ ثري من اليهود *١٦٧ ثريا يهوديا بثروة إجمالية تتجاوز ٨١٢ مليار دولار *١٠٦ أثرياء يهود في أميركا وثروتهم ٥٤٥ مليار دولار، يليهم ١٢ ثريا في روسيا بنحو ٨٢ مليار دولار، ثم ١٦ ثريا في إسرائيل بثروة إجمالية بلغت ٤٤ مليار دولار*

نشرت صحيفة «إيكونوميست» الاقتصادية البريطانية تقريرا قالت فيه إن إسرائيل باتت الملعب الخلفي لحيتان مال، أو لمن يطلق عليهم «الطغمة المالية» من يهود العالم، الذين يجدون في إسرائيل ملجأ لهم للتهرب من الضرائب، كذلك ثمة بينهم من يبحث عن ملجأ أمني، وفق وصف المجلة بالنسبة لبعض الأثرياء اليهود. وتشير إلى أن منهم من يسعى إلى شراء سياسيين إسرائيليين. وفي المقابل نشرت مجلة «فوربس» قائمة أثرياء العالم، وضمت أكثر من ١٥٠٠ ثري من أصحاب المليارات، ١١٪ منهم من اليهود، بثروة إجمالية تجاوزت ٨١٢ مليار دولار، والغالبية الساحقة من الأثرياء اليهود في الولايات المتحدة الأميركية.

وقالت الصحيفة إن السلطات الإسرائيلية تمنح حيتان المال اليهود في العالم «استقبالا دافئا، رغم التخوفات من أنهم يدفقون أموالا على إسرائيل من أجل تبييض الأموال»، في إشارة إلى القانون الإسرائيلي القائم منذ ١٢ عاما، والذي يمنح «المهاجرين الجدد»، إعفاء ضريبيا على مصالحهم الاقتصادية في الخارج.

وأشارت إلى أن الكثير من حيتان المال اليهود في العالم يشترون قصورا، أو حتى بنايات ضخمة، ويحولونها إلى مقرهم الرسمي، بعشرات ملايين الدولارات للمبنى الواحد، رغم أن كل واحد من هؤلاء الأثرياء لا يمضي في إسرائيل على الأكثر ما مجموعه بضعة أسابيع سنويا. كما أن توغل حيتان المال أولئك في قطاع العقارات الإسرائيلي، ساهم هو أيضا في رفع أسعار البيوت في إسرائيل في السنوات الأخيرة.

وتقول الصحيفة إن حيتان المال يعرفون أن إسرائيل ليست المكان الملائم لجني الأرباح الضخمة لهم، قياسا بمشاريعهم الاقتصادية العالمية، ولكن أشارت إلى أن هناك أسباباً أخرى تدفعهم للجوء إلى إسرائيل، منها تبييض أموال، ولكن منهم أيضا من يسعى للبحث عن أمنه الشخصي، فمنهم كثيرون يتجولون في العالم مع حراس شخصيين، واجراءات حراسة مشددة حولهم، منها ما يصل إلى حد فحص كل ما يتناولونه من طعام وشراب، في إشارة إلى الأثرياء الروس، بزعم أن نزاع بعضهم مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أو مع مراكز قوى روسية أخرى، يجعلهم يتخوفون على أمنهم الشخصي.

وقالت الصحيفة إن بين هؤلاء الأثرياء من يبحثون عن مصالحهم بين السياسيين، واشتروا مرارا ويشترون سياسيين، ما أدى إلى فتح ملفات فساد ومنها ما وصل إلى حد المحاكمات والسجن.

دفيئة لمتهربي دفع الضرائب

وتقول الصحيفة إن عددا من كبار المسؤولين الإسرائيليين أعربوا عن تخوفهم من أن قانون الإعفاء الضريبي للمهاجرين الجدد خلق قنوات لتبييض أموال. وقد حاولت وزارة المالية الإسرائيلية، قبل أقل من شهرين، اقناع الحكومة بإلغاء الاعفاء الضريبي على المداخيل من مشاريع اقتصادية في الخارج، إلا أن وزير الهجرة والاستيعاب زئيف إلكين (الليكود) قطع الطريق أمام هذه المبادرة.

وكانت الكثير من التقارير الإسرائيلية قد تحدثت في السنوات الأخيرة عن أن إسرائيل تحوّلت إلى دفيئة لمتهربي دفع الضرائب في دولهم، وتقصد الأثرياء اليهود، الذين استفادوا من القانون الإسرائيلي، الذي تشير له «الإيكونوميست»، وقد بادر له وزير المالية في العام ٢٠٠٣، بنيامين نتنياهو، وكان ساريا لمدة خمس سنوات، ثم جرى تمديده في العام ٢٠٠٨ إلى عشر سنوات أخرى.

ويمنح هذا القانون المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، وحتى الإسرائيليين الذين هاجروا قبل سنوات وعادوا إلى إسرائيل، إعفاء من دفع الضرائب على كل نشاطهم الاقتصادي في الخارج لمدة عشر سنوات، حتى وإن كان الأمر متعلقا ببيع عقارات وأعمال في الخارج وما شابه، وهذا أحد الأنظمة التي سنتها إسرائيل في السنوات الأخيرة، بحثا عما يسمى «الهجرة النوعية»، بمعنى استقدام مهاجرين يهود من ذوي الامكانيات المالية والعلمية.

وجعل هذا القانون الكثيرين من كبار المستثمرين من يهود العالم يرون في إسرائيل "دفيئة لمتهربي دفع الضرائب"، كما تقول المحللة الاقتصادية ميراف أرلوزورف، في مقال سابق لها في صحيفة "ذي ماركر". وأضافت: "ليس صعبا أن نفهم لماذا كل يهودي لديه أملاك في العالم ومعني بالتستر عليها كي لا يدفع الضرائب يقفز إلى الفرصة السانحة (إسرائيل)، وليس صعبا فهم لماذا يقوم يهود مستقيمون لا يخفون أموالا عن الضرائب (في دولهم) ولكنهم معنيون بتقليص حجمها، بالقفز هم أيضا على الفرصة السانحة".

وكان للبنوك الإسرائيلية الباع الأكبر في استيعاب متهربي دفع الضرائب، وبحسب تقارير إسرائيلية فإن الأثرياء اليهود الذين تلقوا قبل سنوات ضمانات بعدم الكشف عن حساباتهم، المسجلة تحت أسماء مستعارة، ولربما أيضا تحت أسماء شركات وهمية، يهددون بمقاضاة البنوك لخرقها الاتفاقيات، إلا أن تلك الاتفاقيات تتنافى مع القوانين والمواثيق الدولية، ما يجعل ادعاءاتهم ضعيفة.

وتكشفت في النصف الأول من هذا العام مسألة ملاحقة السلطات الأميركية لثلاثة بنوك إسرائيلية، أولها في الملاحقة البنك الثاني في إسرائيل، بنك ليئومي، بسبب تستره على متهربي دفع ضرائب أميركان يهود، في فروع البنك في الولايات المتحدة الأميركية وفي أوروبا، وانتهت الملاحقة بإبرام اتفاق يقضي بأن يدفع البنك غرامة بقيمة ٢٧٠ مليون دولار. والبنكان الآخران هما "هبوعليم" أكبر البنوك الإسرائيلية، وبنك "مزراحي طفاحوت"، الرابع من حيث حجمه من بين البنوك الإسرائيلية.

وفي النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٥، كشف النقاب عن أن السلطات الإسرائيلية سمحت "لثري" أوكراني يدعى يوري بوريسوف بالدخول اليها، ومنحته تأشيرة دخول له ولعائلته لمدة ستة أشهر، على الرغم من أنه مطلوب للعدالة الأوكرانية والانتربول، لكونه متهما باختلاس ٤٠ مليار دولار من أموال الدعم لأوكرانيا، وكما يبدو فإن مسألة إدخاله إلى إسرائيل مرتبطة بقضية الفساد الضخمة التي تتورط بها شخصيات من حزب "يسرائيل بيتينو" بزعامة أفيغدور ليبرمان.

كما اضطرت إسرائيل قبل عامين للرضوخ لطلب الانتربول الدولي، الذي داهم قبل فترة عدة بيوت فخمة في واحدة من ضواحي مدينة هرتسليا، التي يسكنها كبار الأثرياء في إسرائيل، وكان الهدف البحث عن أثرياء فرنسيين يهود متهمين بالتهرب من دفع ضرائب بقيمة ٥ مليارات دولار، جاؤوا إلى إسرائيل "واختبأوا فيها".

١١٪ من أثرياء العالم يهود

وكانت مجلة "فوربس"، قد نشرت في الشهر الماضي، أيلول، تقريرها السنوي بشأن أصحاب المليارات في العالم، بمعنى من له مليار دولار وما فوق. وتبين أن ١١٪ من هؤلاء الأثرياء هم من اليهود في العالم، أي ١٦٧ ثريا من أصل ما يزيد عن ١٥٠٠ ثري شملتهم القائمة، وبلغ مجموع ثرواتهم، بحسب ما ذكرته صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية التابعة لصحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، أكثر من ٨١٢ مليار دولار.

وفي مراجعة "المشهد الإسرائيلي" لقائمة الأثرياء اليهود الـ ١٦٧، تبين أن الأثرياء اليهود يشكلون ١٨٪ من أكبر مئة ثري، ويحافظون على هذه النسبة في المئة الثانية من أثرياء العالم. وغالبية الأثرياء اليهود، والثروة الأكبر من دون مقارنة، نجدهما في الولايات المتحدة، وفي المرتبة الثانية من حيث حجم الثروة جاءت روسيا، بينما حلت إسرائيل في المرتبة الثالثة من حيث عدد الأثرياء اليهود.

وحسب تلك القائمة، فإن ١٠٦ أثرياء بثروة إجمالية تفوق ٥٤٥ مليار دولار، وأكبرهم ثراء هو لاري أليسون، وبلغ حجم ثروته في العام الجاري ٢٠١٥ حوالي ٤٣ مليار دولار. وقد حلّ خامسا في قائمة "فوربس"، محافظا على المرتبة ذاتها منذ العام ٢٠١٤، رغم أن ثروته في العام الماضي كانت ما يزيد عن ٥١ مليار دولار. إلا أن أليسون الذي تتركز مشاريعه الأساسية في برامج الحاسوب والتقنيات العالية، ثروته الحالية ضعفا ما كانت عليه في العام ٢٠٠٩.

وحلّ ثانيا في قائمة اليهود، وفي المرتبة ١٣ في قائمة "فوربس" العامة، مايكل بلومبيرغ، رئيس بلدية نيويورك السابق، من العام ٢٠٠١ وحتى العام ٢٠١٣، وحجم ثروته بلغ ٢٧ مليار دولار، ومشاريعه الأكبر في الاستثمارات المالية. أما في المرتبة الثالثة بين اليهود، والـ ١٥ في القائمة العامة، فكان شلدون إدلسون، الذي بلغت ثروته ٢٦٫٥ مليار دولار، وهو يميني عنصري متشدد، والصديق والممول الأكبر لبنيامين نتنياهو، ويصدر في إسرائيل صحيفة "يسرائيل هيوم" اليومية المجانية، المجنّدة كليا لدعم نتنياهو. وأساس مشاريع إدلسون في قطاع القمار ويملك شبكة كازينوهات.

ومن الأسماء البارزة من بين الأثرياء الأميركان اليهود لاري فيغ وسيرجي برين، وهما مؤسسا وصاحبا شركة غوغل، ولكل منهما ٢٣ مليار دولار بفارق أقل للثاني. وحلّ فيغ في المرتبة ٢٠ في قائمة "فوربس" العامة، وزميله برين حلّ في المرتبة ٢١. ومثلهما مارك تسوكربيرغ، مؤسس وصاحب شبكة الفيسبوك، الذي بلغت ثروته ١٣٫٣ مليار دولار، وحلّ في المرتبة ٦٦ في قائمة "فوربس" العامة.

ونجد أن في روسيا ١٢ ثريا يهوديا، بلغ مجموع ثروتهم نحو ٨٢ مليار دولار، وأكثرهم ثراء ميخائيل فريدمان، الذي بلغت ثروته هذا العام ١٦٫٥ مليار، وأغلب مشاريعه في قطاع النفط، وأيضا في قطاع البنوك. ويليه فيكتور فاكلسبيرغ، الذي تجاوزت ثروته ١٥ مليار دولار بقليل، المختص أكثر بقطاع النفط. وكان تقرير صدر في روسيا الاتحادية، في نهاية العام الماضي ٢٠١٤، تضمن قائمة أكبر ٢٠٠ ثري روسي، وتبين أن منهم ٤٨ ثريا من ابناء الديانة اليهودية، في حين أن مجموع ثرواتهم ١٣٣ مليار دولار، بعد أن جرى تصنيف الأثرياء إلى قوميات وأديان، إذ أن في القائمة حسب النشر ٢٢ قومية ومن أديان مختلفة. واعتبرت جهات حقوقية أن هذا النشر الأول من نوعه فيه عمليا "تحريض على الأجانب" وأولئك من غير الروس المقيمين في روسيا، وقال عضو في اللجنة الاستشارية في مجال حقوق الانسان، في مكتب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إن هذا "نشر نازي" قد يؤدي إلى مشاكل.

وتبين من المعطيات التي نشرتها أيضا الصحافة الإسرائيلية أنه في حين أن ثروة ٤٨ ثريا من أبناء الديانة اليهودية الروس تساوي ١٣٣ مليار دولار، بمعدل ٢٫٧٧ مليار دولار للثري الواحد، فإن ثروة ٨٩ روسيا تساوي ١٦٥ مليارا، بمعدل ١٫٨٥ مليار دولار للثري الواحد.

أثرياء إسرائيل

وشملت قائمة "فوربس" العالمية ١٦ ثريا إسرائيليا يهوديا، من أصحاب مليار دولار وما فوق، وبلغ مجموع ثرواتهم ٤٤ مليار دولار، إلا أن قائمة "فوربس" تختلف بقدر كبير عن قائمة أكبر ٥٠٠ ثري التي تنشرها صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية التابعة لصحيفة "هآرتس" الإسرائيلية سنويا. وكانت القائمة الأخيرة قد نشرت في شهر حزيران الماضي، ومن بين الفوارق احتساب ثري فرنسي حصل على الجنسية الإسرائيلية، كثري إسرائيلي، بينما بقي في "فوربس" كثري فرنسي مع فارق كبير في تقدير الثروة، وغيره من الفوارق.

وبحسب "فوربس" فإن أكبر أثرياء إسرائيل هو عيدان عوفر، وقدرت ثروته بنحو ٦٫٥ مليار دولار، يليه شقيقه إيال عوفر بثروة بلغت ٦ مليارات دولار، بينما قالت "ذي ماركر" إن ثروة عيدان ٣٫٢٥ مليار دولار. كذلك فإن الثري الإسرائيلي ستيف فيرطهايمر الذي حلّ ثانيا في "ذي ماركر" بثروة قدرت بنحو ٨٫٢٥ مليار دولار، ظهر متأخرا في قائمة "فوربس" مع ٤٫٤ مليار دولار. ووضعت الصحيفة الإسرائيلية في المرتبة الأولى الثري الفرنسي، من أصل مغربي، باتريك ديرهي، الذي حصل على الجنسية الإسرائيلية في العام الأخير، بثروة قدرت بنحو ١٦٫٥ مليار دولار. إلا أن ديرهي ما زال يظهر في قائمة "فوربس" الحالية كثري فرنسي، مع ثروة بلغت ٦٫٤ مليار دولار.

وأشارت تقارير الثراء الإسرائيلية، في العامين الأخيرين، إلى ارتفاع حاد في ثراء الأثرياء، إذ أن ثروة الكبار الـ ٥٠٠ ارتفعت من ٣٧ مليار دولار في العام ٢٠٠٣، إلى ١٤٠ مليار دولار في العام الجاري ٢٠١٥، أي ما نسبته ٣٧٨٪، ولكن من ناحية حقيقية فإن الزيادة هي بنسبة ٣٣٠٪، بعد أن أخرجنا من المجموع العام ثروة الثري الأكبر باتريك ديرهي التي بلغت ١٦٫٥ مليار دولار، والثاني ياكير غباي الذي هو أيضا حصل على الجنسية في العام الأخير، وبلغت ثروته ١٫٦مليار دولار.

ورأينا أن ثروة الكبار الخمسة الأوائل حوالي ٣٨ مليار دولار، وهم يشكلون ٢٧٪ من إجمالي الثروة. بينما ثروة الـ ١٤ الأوائل (بمن فيهم الخمسة) قرابة ٦٢ مليار دولار، ونسبة ٤٤٪ من إجمالي الثروة وثروة الـ ٣٤ الكبار بلغت ما يزيد عن ٩١ مليار دولار، أي ٦٥٪ من إجمالي الثروة.

أثرياء الدول الأخرى

وتبين القائمة وجود ٦ أثرياء يهود في البرازيل، بثروة إجمالية ٢٥٫٢٥ مليار دولار.

وهناك عدد مماثل من الأثرياء في كندا بثروة إجمالية ١٣٫٣ مليار دولار.

وفي بريطانيا خمسة أثرياء يهود بثروة إجمالية ٣٤ مليار دولار.

وهناك ثلاثة أثرياء يهود في كل من: أوكرانيا (٧٫٩ مليار دولار) وأستراليا (١٠ مليارات دولار) وإمارة موناكو (٤٫٥ مليار دولار) وفرنسا (٢٧٫٤ مليار دولار)، إلا أنه كما ذكر فإن أحد أثرياء فرنسا ديرهي حصل على الجنسية الإسرائيلية.

كذلك في كندا ثريان يهوديان بثروة إجمالية ٣٫٥ مليار دولار، وفي هونغ كونغ ثري يهودي واحد يدعى مايكل خضوري- ٩٫٥ مليار دولار، وفي ألمانيا ثري يهوديّ واحد وتقدر ثروته بـ ١٫٩ مليار دولار.

[ب. ج]

كتب إسرائيلية جديدة

إسرائيل والقرى الفلسطينية المهجرة سنة ١٩٤٨

اسم الكتاب: "أزيلت من الحيّز وغُيّبت عن الوعي: إسرائيل والقرى الفلسطينية المهجرة سنة ١٩٤٨"

تأليف: نوغا كدمان

إصدار: دار النشر التابعة لجامعة إنديانا في الولايات المتحدة، بالتعاون مع جمعية "زوخروت" (ذاكرات)، ٢٠١٥

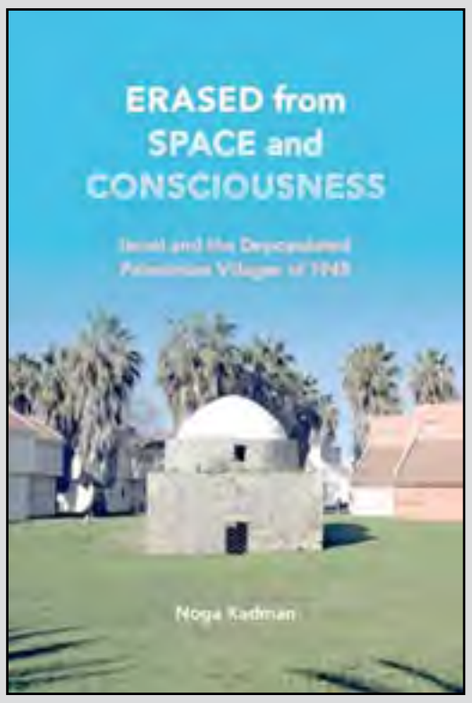

في العام ٢٠٠٨ أصدرت الباحثة الإسرائيلية نوغا كدمان «على حاشية الطريق وهامش الوعي: إسرائيل والقرى الفلسطينية المهجّرة سنة ١٩٤٨» باللغة العبرية، وهو يصدر الآن باللغة الانكليزية بعنوان «أزيلت من الحيّز وغُيّبت عن الوعي: إسرائيل والقرى الفلسطينية المهجّرة سنة ١٩٤٨» عن دار النشر التابعة لجامعة إنديانا في الولايات المتحدة.

يتناول الكتاب عملية تهميش ومحو البلدات الفلسطينية المهجرة من الوعي والخطاب الاسرائيلي. وتبيّن كدمان بالتفصيل «اختراع» تسميات عبرية لمواقع البلدات المهجرة، وكيفية محاولة طمس وإزالة هوية هذه البلدات عن الخارطة، بالإضافة الى تجاهل أسباب وظروف تهجير هذه البلدات في المواقع السياحية وعلى اللافتات المنصوبة في هذه المواقع.

تقول كدمان إن بعض الأسماء توراتي وبعضها الآخر عبارة عن تحوير للاسم العربي فقط، وتصف هذه السياسة بأنها محاولة ماكرة لاحتلال وعي الأجيال لدى اليهود والعرب ولطمس الحقيقة التاريخية.

وكانت جمعية "زوخروت" (ذاكرات) قد أصدرت في المحور نفسه سنة ٢٠١٢ كتابا آخر باللغة العبرية بعنوان "حكاية بلد- دليل مسارات"، من تأليف تومر جاردي وعمر الغباري ونوغا كدمان وأفيف جروس.

وجاء في تقديمه: «ما الذي يستتر وراء الحائط الحجري الواقع في تقاطع شارع أرلوزوروف وشارع ابن جبيرول في تل أبيب؟ ما هي تلك الحجارة الرابضة قرب شارع رقم ١ عند منعطف موتسا؟ ولماذا تتعالى مئذنة مسجد في وسط الشارع الرئيس في مدينة يهود؟

إن دليل المسارات الذي بين يديك، يعرض ١٨ مساراً لجولات في أحياء مدنية وقرى فلسطينية هجرت خلال النكبة وتم هدم أغلبها بيد إسرائيل. جولات إلى أماكن كانت قائمة هنا، وطالما نرى أطلالها ولكننا لا نعرف دائماً مصدرها. من شاطئ الزيب شمالاً وحتى بئر السبع في الجنوب، تكشف هذه الجولات أمام المتنزّهين/ات والقراء تلك الطبقة المغفلة من المشهد، وتمنح تلك الخرب والبيوت المهجورة والمباني القليلة الباقية حياة ومعنى مختلفين عمّا نعرف عادة".

الكتاب الإحصائي السابع حول المجتمع العربي في إسرائيل

اسم الكتاب: "المجتمع العربي في إسرائيل: الديمغرافيا، المجتمع، والاقتصاد (٧)"

تحرير: رمسيس غرّة

إصدار: معهد فان لير في القدس، ٢٠١٥

صدر أخيراً المجلد السابع من كتاب "المجتمع العربي في إسرائيل: الديمغرافيا، المجتمع، والاقتصاد"، هو بمثابة استمرار للمشروع الإحصائي الذي أطلقه معهد فان لير في القدس في العام ٢٠٠٢، وهو مخصص لتوثيق خصائص المجتمع العربي في إسرائيل والتغييرات الداخلية التي تطرأ عليه. وصدر هذا الكتاب -كسابقه- بصيغة إلكترونية ديغيتالية (رقميّة) مفتوحة للجميع، ويمكن استعماله من قبل الباحثين والمخططين وصناع القرار وجميع المهتمين الساعين للاطلاع بعمق (وعن كثب) على ما يدور في المجتمع العربي في إسرائيل وعلى عمليات التغيير الحاصلة هناك.

البيانات التي يضمها الكتاب تشكل قاعدة للتحليل في مجالات السوسيولوجيا والاقتصاد والسياسة وغير ذلك، ويمكن استخدامها أيضا لأغراض البحث والدراسة، وكقاعدة للعمل على الصعيد الاجتماعي وعلى صعيد رسم السياسات من قبل الدولة. يسلّط الكتاب الضوء على الجمهور العربي بشتى أوجهه وأطيافه بغرض تحليل التوجّهات والنّزعات داخل المجتمع العربي في إسرائيل، وتشخيص ظواهر مشتركة للفئات التي تعيش بين ظهرانيه، والمقارنة بينها وبين المجتمع اليهودي. على هذا النحو يشكل هذا الكتاب مدماكا مهمّا في المساعي الحثيثة والواسعة التي يبذلها معهد فان لير في القدس لتنمية وتعزيز المجتمع المدنيّ في إسرائيل كأحد أسس الديمقراطيّة، وكقاعدة لمجتمع تسوده المساواة والتعدديّة والتسامح.

يضم كل واحد من كتب السلسلة خمسة مجالات يجري عرضها بتفصيل بالغ: الديمغرافيا، والعمل، والمستوى المعيشي، والتربية والتعليم، والتعليم العالي، والحكم المحلي (بدأ تناول هذا المجال بدءا من الكتاب الثاني). وكما في الكتابين السابقين (٥ وَ ٦) يعرض الكتاب الحالي نظرة تطوريّة على البيانات. في الجداول التلخيصيّة ثمة بيانات من الأعوام ٢٠٠١- ٢٠١٢ بحسب مؤشرات منتقاة، من خلال مقارنة قسم من نزعات التطور مع المجموعة السكانية اليهودية. علاوة على ذلك تطرح في بداية كل فصل نتائج منتقاة مع جداول ورسوم تسعى إلى عرض بيانات لا تظهر في الجداول الإحصائية في متن الفصل، وهي بعامة بيانات مقارنة للفئتين السكانيتين العربية واليهودية، أو لفئات فرعية داخل المجتمع العربي.

علاوة على هذه المجالات يقوم الكتاب في كلّ مرة بتسليط الضوء على مجالات إضافية كالصحة (الكتاب الثاني والكتاب السادس)، ومفاهيم سائدة حول مناحي حياتيّة منتقاة (الكتاب الرابع)، وملامح البلدات العربية (الكتاب الخامس). وفي الكتاب الحالي تم تسليط الضوء بكثافة على موضوع «انشغالات أوقات الفراغ والكفاءات».

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop